مُخِتَصِرَ مُنْ فَعَلِم الْمُخَلِّلُهُ مَا مِلْمُجَلِّلُهُ مَا مِلْمُجَلِّلُهُ مَا مَلْمُجَلِّلُهُ مَا مَلِمُ الْمُخْتَلِم الْمُخْتِلِم الْمُحْتَلِم الْمُخْتَلِم الْمُخْتَلِم الْمُحْتَلِم الْمُحْتَلِم الْمُحْتَلِم الْمُحْتَلِم الْمُحْتَلِم الْمُحْتَلِم الْمُعْتِيم الْمُحْتَلِم الْمُحْتَلِم الْمُحْتَلِم الْمُعْتِلِم الْمُعْتِيم الْمُحْتَلِم الْمُحْتَلِم الْمُعْتِلِم الْمُعْتِلِم الْمُعْتِيم الْمُحْتَلِم الْمُعْتِلِم الْمُعْتِلِم الْمُعْتِلِم الْمُعْتِلِم الْمُعْتِلِم الْمُعْتِلِم الْمُعْتِلِم الْمُعْتِلِم الْمُعِلِم الْمُعْتِلِم الْمُعْتِم الْمُعْتِلِم الْمُعْتِلِم الْمُعْتِمِي الْمُعْتِمِ الْمُع

وهرمخفريمن المشهل إماكاء الشيخ المتالم العالم العالمة المستة أبيب كين محمد عازف بن عنب القادر خُوفير المكني المحنبكي (١٢٨٤ - ١٣٤٩هـ)

> اعتابه د/ عَبَدُ الشِّكَرُمُ بَرْمِحَكِمٌ ذَ الشِّوَيْعِر

> > مُكِنَبُلُونُمُنْكِنَ مُكِنَبُلُونُمُنْكِنَ مُنْكِنَا لِمُنْ الْمُنْكِنِينَ مُنْكِنَا لِمُنْكِلِكُ مُنْكِنِينَ المُنْكِنِينَ المُنْكِلِينَ المُنْكِينِينَ المُنْكِلِينَ المُنْكِلِينَاكِلِينَا المُنْكِلِينَ المُنْكِلِينَا لِمُنْكِلِينَ المُنْكِلِينَا لِمُنْكِلِينَا لِمِنْ المُنْكِلِينَ المُنْكِلِينَا لِمُنْكِلِينَالِينَاكِلِينَالِينَالِينَالِينَالِينَاكِلِينَالِينَاكِلِينَالِينَاكِلِينَالِينَاكِلِينَالِ



ر ح) م

مكتبة الرشد : ١٤٢٤ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المكي ، أبي بكر محمد عارف

مختصر في فقه الأهام المبجل والحبر المفضل شيخ اهل السنة والجماعة احمد بن

حنبل./ أبي بكر محمد عارف المكي ؛ عبد السلام محمد الشويعر ؛ الرياض : ١٤٢٤هـ

ص ؛ ۱۸۹ ۲۱×۲۶سم

ردمك ۲-3۰۲-۱۰-۰۲۹۹

١- الفقه الحنبلي ؛ أ. الشويعر، عبد السلام محمد (محقق)

ب. العنوان

1848/1017

ديوي ۲۵۸.٤

رقم الايداع : ١٥١٦/١٤٢٤ ردمك : ٢–٢٠٤-١٠-٩٩٦٠ الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . .

أما بعد:

فإن الفقه في الدِّين من أعظم المنن التي يمتن الله بها على من شاء من عباده، والموصوفُ بها في أعلى درجات التفضيل عند الله _ عز وجل _.

لذلك كان سلوك طريقه من أفضل العبادات وأزكاها، وقد صح عن النبي على أنه قال: «من سلك طريقاً يبتغي به علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة»(١). ومن طرائق التفقه التي سار عليها أهل العلم قديماً وحديثاً النظرُ في المختصرات والمتون القصيرة لِمَا فيها من جمع المسائل المتفرقة في وريقات قليلة؛ ليسهل حفظها، ومراجعتها، وتدريسُها في الزمن ليسهل حفظها، ومراجعتها، وتدريسُها في الزمن

⁽١) رواه مسلم (٢٦٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

القصير، واستظهار الأحكام حال الحاجة إليها إن عُدم الاجتهاد في المسألة.

ولما كانت هذه المختصرات لم تجعل للاستدلال للمسائل فإنها خلت في الجملة من الأدلة. فلا تعاب متون الفقه بذلك، كما لا تعاب كتب الفقه عموماً بخلوّها من الشعر؛ كما قال أبو الفضل النحوي:

أصبحتُ فيمَن له دِينٌ بلا أدب

ومَـن لـه أدبٌ عـارٍ مـن الـدِّيـن أصبحتُ فيهم غريبَ الشَّكل منفرداً

كبيتِ حسّان في ديون سُحنون (۱) فمن رام دليلَ مسألة مذكورة في مختصر رجع لأصل المختصر المبسُوط فوجد الدليل فيها في نفس موضعها، فسهّل المختصَرُ معرفة موضع المسائل في المطولات.

⁽۱) یعنی به بیت حسان بن ثابت:

وهان على سُراة بني لؤي حريق بالبويرة مستطير حيث لم يأت في مدونة سحنون غير هذا البيت فقط.

فهذه المختصرات طريقٌ من طرق التفقه في الدين علّها تكون الأسهل عند الكثير، ولم تجعل أدلة تُعارَضُ بها النصوصُ الشرعية، وإنما هي فهوم أهل العلم لهذه النصوص، زادها قوة اجتماعُ عدد كبير منهم على هذا الفهم. فالعبرة بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله على وحاشا أحداً من فقهاء الشريعة أن يقول بخلاف ذلك.

وبعد:

فهذا مختصر في الفقه على المعتمد من مذهب الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ حسب ما اعتمده متأخروا علماء المذهب.

اختصر فيه مُمْلِيه كتابَ (منتهى الإرادات) لابن النجار الفُتوحِي، فحذف منه مسائلَ، وزاد ما على مثله يُعتمد، مع عناية بالضوابط ناظراً حال إملائه في (شرحه) للشيخ منصور البهوتي، و(الإقناع) للشيخ

موسى الحجاوي.

فكان هذا المختصر بامعاً لأهم مسائل هذه الكُتُب الثلاثة مستوياً على أثافيها الثلاث. وقد بزَّ غيره من المختصرات في المذهب بأمور سيأتي ذكر بعضها عند التعريف بالكتاب.

لذلك جميعاً، ومحبة في نشر العلم، والتشبه بأهله أحببت أن أسعَى بنشر هذا المختصر اللطيف وذلك بعدما أشار على به مَن إشارتُه أمر.

فأسأل الله العظيم ربّ العرش الكريم أن ينفع به الجميع، وأن يمنّ علينا بصلاح النية وحسن العمل على هدي النبي ﷺ.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عبدالسَّلام بن محمَّد بن سعد الشُّويعر عفا الله عنه وعن والديه ومشايخه والمسلمين

التعريف بالكتاب والمؤلِّف:

١ ـ التعريف بالكتاب:

هذا المختصر أملاه الشيخ أبو بكر خوقير في آخر حياته، وشاركه في تحريره الشيخ محمد بن حمد ابن راشد الذي أخذ على عاتقه النظر فيه، وعَرَضَهُ على بعض علماء الحنابلة في ذلك الوقت لإبداء الملاحظات، وانتهى منه في الخامس عشر من شهر صفر عام ١٣٤٨هـ، ثم بعد ذلك طبعه على نفقته الخاصة في مصر في السنة التي مات فيها المؤلف عام ١٣٤٩هـ (١).

⁽۱) قال الشيخ محمد منير الدمشقي صاحب المطبعة المنيرية في كتابه (نموذج من الأعمال الخيرية ص ٩٨) عن الشيخ أبي بكر خوقير: «درس المترجّم له المذهب الحنبلي وتمكن فيه، وبرع حتى أملى على أحد تلامذته قبل موته بمدة مختصراً في الفقه، وقمنا بطبعه على نفقة الفاضل الشيخ محمد بن حمد ابن راشد المفتش في المدارس الأميرية والأهلية بمكة المكرمة».

فيكون هذا الكتاب قد اشترك في تأليفه والنظر فيه قبل طباعته جماعة من العلماء؛ مما يزيده قوة وضبطاً.

وباستقراء كلي لهذا المختصر نجد أنه قد اختصر فيه مُصَنِّفُه كتاب (منتهى الإرادات) لابن النجار الفتوحى ؟ كما هو ظاهر بأدنى تأمل.

وطريقتُه في الاختصار هو المحافظة على ألفاظ كتاب (المنتهي)، وترتيبهِ قدر الإمكان.

- مع تغيير بعضِ الألفاظ بألفاظٍ أسهلَ أخذها في الغالب من شرح الشيخ منصور على المنتهى.

عديب من سرح السيخ المسائل قليلة الحدوث، أو الصور الكثيرة لأصل واحد.

- مع إضافاتٍ متعددةً ليست في (المنتهى) استفادها من كتاب (الإقناع) للشيخ موسى الحجاوي.

ن كتاب (الإفناع) للشيخ موسى الحجاوي. لذلك يمكن عدُّ بعض الميزات التي تميز بها هذا المختصر على غيره من مختصرات المذهب بأمور؟ منها:

أحدها: أنه مختصرٌ لكتاب (المنتهى)، وهو الذي إليه المنتهى في معرفة الراجح في مذهب الحنابلة عند المتأخرين؛ كما قاله السَّفَاريني.

ولا أعلم مختصراً للمنتهى غيره؛ حاشا ما يُذكر عن (دليل الطالب) للشيخ مرعي بن يوسف الكَرْمِي أنه اختصار للمنتهى، وهو ليس على إطلاقه كما يظهر بتأمل الكتابين.

وبذلك يكون هذا المتن (مختصر خُوقير) سالماً - في الجملة - مما اعترض به على بعض المختصرات بأن فيها مسائل خالفت المشهور من المذهب ؟ كالتي استدركها الشيخ علي ابن هندي - رحمه الله - على الشيخ موسى في (زاد المستقنع).

وهنا فائدة بخصوص مثل هذه الاعتراضات على

المتون ذكرها بعض أهل العلم وهو أن ما في المتون مصححاً تصحيحاً التزاميًا، والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الالتزامي (١).

وهذه فائدة جليلة فإن كثيراً من المتفقهة يعتمدون في نسبة المذهب لما في المختصرات، مع أنه ليس دقيقاً على الإطلاق، فالذي يكون المذهب هو ما في

المبسوطات من الكتب المذهبية . المبسوطات من الكتب المذهبية . الثاني : أنه خالف صاحب (المنتهى) في بعض المسائل التي ظهر الدليل النصي بخلافها .

الثالث: ما حلّى به كتابه من زيادات استقاها من كتاب (الإقناع) وقد خلا منها كتاب (المنتهى). وقد أشرت لبعضها وللتي قبلها عرضاً في التعليق دون تتبع.

(۱) نقله ابن عابدين في (شرح عقود رسم المفتي ص ٣٦) عن العلامة قاسم وهو ابن قطلوبغا.

الرابع: أنه حاول أن يُحَوِّر بعضَ عبارات (المنتهى) الصعبة فأبدلها بعبارات أسهل، استفاد معظمَها من (شرح المنتهى) للشيخ منصور.

الخامس: أنه تعاقب على تأليف هذا المختصر والنظرِ فيه جمع من علماء الحنابلة أوَّلُهم ممليه الشيخ أبو بكر خوقير، ثم محرره محمد بن حمد ابن راشد مروراً بمن عرضه عليهم من علماء الحنابلة.

السادس: ومما يتميز به سهولة عبارة المختصر وسلاستُها، ويظهر ذلك ببعده عن كثرة الضمائر التي تصرفُ الوقتَ لتأمل عودها. وحرصه على التقسيم والتنويع، وحذفه لغالب الصُّور التي وردت في أصل المتن اكتفاءً بتنقيح المَناط ليتسنى للقارىء تحقيقُه.

السابع: وحقه التقدم ما وفق الله له المختصر فزَانَ مختصرُه بأن سَلِمَ مما وقع فيه كثير من مؤلفي الكتب الفقهية في الأزمنة المتأخرة من الخطأ في بعض

مسائل التوحيد خطأ يخالف عقيدة أهل السنة والجماعة التي عليها سلف الأمة ومن سار على نهجهم؛ وخصوصاً في باب توحيد الألهية.

فكان من نعم الله تعالى على المصنّف أنه كما صيّر مُصنّفه على المعتمد من مذهب الإمام أحمد في الفروع كان على مذهبه في الأصول، بل مذهب الأئمة جميعاً أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد وكذا الليث وسفيان والأوزاعي وغيرهم، رحم الله الجميع.

ومع ذلك فإن الكتاب فيه بعض النقص، وعليه بعض التتبع الذي لا يخلو منه كتاب " حاشا كتاب الله _ تعالى _ وقد علقت على بعضها حسب الاستطاعة ومنتهى العلم.

٢ ـ التعريف بالمؤلف:

ترجمة الشيخ أبي بكر خوقير

اسمه ونسبه:

هو الشيخ أبو بكر بن محمد عارف بن عبدالقادر بن محمد علي خوقير المكي الحنبلي، واسمه كنيته، وقد رفع بعض مترجميه نسبه لأبي بكر الصديق رضي الله عنه (١١).

و (خُوقِير) تعني المالك لحريته، أو طبيعته بلغة الفرس، حيث كان أجداده ساكنين في الهند.

مولده:

ولد في السادس والعشرين من ذي الحجة سنة ١٢٨٤ مكة.

⁽۱) الجواهر الحسان لزكريا بيلا [مخطوط] ٣/ ٤٢١. بواسطة كتاب الصبحي عن أبي بكر خوقير.

⁽٢) المنتسبون لهذه الأسرة ينطقونها بكسر القاف.

نشأته وطلبه للعلم:

نشأ المترجم بمكة حيث ولد، وطلب العلم بها، وبالهند حيث كان يكثر الذهاب لها للتبضع من الكتب، والاتجار بها وبيعها في مكتبته مقابل باب السلام، وكان اعتاد الاتجار بالكتب منذ عَزَلَهُ الشريف عون الرفيق من وظائف الحرم، إذ كان غضب على الشيخ عبدالرحمن سراج مفتي مكة ورئيس العلماء فعزله وعزل جميع رجاله من المفتين سنة ١٣٢٧هـ. وكان المترجم يدعو للشريف عون بالرحمة لإلجائة إلى تجارة الكتب التي تعينه على العلم. وصار ملازماً لهذه المهنة حتى غدا لقبه العلم. وصار ملازماً لهذه المهنة حتى غدا لقبه (الكُتْبيّ) نسبةً لبيع الكتب.

تفقه المترجَم أولاً بالمذهب الحنفي؛ كآبائه، ثم تحول إلى المذهب الحنبلي وتفقه به، بإشارة من شيخه عبدالرحمن سراج المتقدم، وصار إماماً

بالمقام الحنبلي بالمسجد الحرام، وتولى إفتاء الحنابلة في البلد الحرام فترة قصيرة سنة ١٣٢٧هـ، ثم عُزل بالشيخ عبدالله ابن حميد حفيد صاحب (السحب الوابلة).

وكان ـ رحمه الله ـ صادعاً بالدفاع عن عقيدة السلف الصالح، ذابًا عن حياضها فأوذي وابتلي بسبب ذلك إيذاء شديداً، وسجن لذلك مرتين أولاهما ثمانية عشر شهراً، والثانية نحو سبعين شهراً في سنة ١٣٤٩هـ، فأخرج وقد تغير شكلُه بسبب السجن، وعدم رؤية الشمس.

ثم عُيِّنَ مدرِّساً في المسجد الحرام في سنة ١٣٤٩هـ (١).

⁽۱) إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام، لعبدالله غازي [مخطوط] ٤/ ٣٦١. وقد ذكر المرسوم الرسمي بذلك.

شيوخه:

- من مشايخ الشيخ أبي بكر خوقير:
- * جدة الشيخ عبدالقادر خوقير (ت ١٣٠٤هـ).
- * والشيخ عبدالرحمن بن عبدالله سراج (ت ١٣١٤هـ).
 - * والشيخ علوي بن صالح ابن عقيل .
- * والشيخ أحمد ابن عيسى (ت ١٣٣٨هـ) صاحب
 - شرح النونية، وقد أكثر عنه.
 - * والشيخ يوسف البرقاوي الحنبلي . * والشيخ فالح بن محمد الظاهري .
 - * والشيخ حسين بن محسن الأنصاري.
 - * والشيح حسين بن محسن الانصاري . * والشيخ محمد نذير حسين .
 - * وأحمد زيني دحلان (ت ١٣٠٤هـ).
 - * ومحمد القاوقجي، وغيرهم كثير.

مؤلفاته:

من مؤلفات المترجَم:

* تحرير الكلام في الجواب عن سؤال الهندي في صفة الكلام.

* التحقيق فيما ينسب لأهل الطريق.

* ثَبَتُ الأثبات الشهيرة.

وتتصل روايتي لهذا الثبّت من طريق تلميذيه؛ الشيخ عبدالستار الدهلوي، والشيخ سليمان الصنيع.

* حسن الاتصال بفصل المقال في الرد على بابصيل وكمال.

* السجن والمسجونون.

* فصل المقال وإرشاد الضال في توسل الجهال.

* ما لا بد منه في أمور الدين.

* ما لا غنى عنه شرح ما لابد منه.

* ما لا يسع المكلف جهله.

- * مختصر في الفقه على مذهب الإمام أحمد.
 - * مسامرة الضيف بمفاخرة الشتاء والصيف.

وفاته:

توفي الشيخ أبو بكر في الطائف في يوم الجمعة غرة ربيع الأول سنة ١٣٤٩هـ(١).

(١) ترجمته في المصادر التالية:

الأعلام للزركلي 7.3، أعيان المكيين للمعلمي 1.03، تاريخ نجد وحوادثها للقاضي 1.00، تسهيل السابلة لابن عثيمين 1.00، جريدة الندوة عدد 1.00، الجواهر الحسان لزكريا بيلا [مخطوط] 1.00. وضة الناظرين للقاضي 1.00. سير وتراجم لعمر عبدالجبار ص 1.00 علماء آل سليم 1.00. فيض المالك المتعالي لعبدالستار الدهلوي علماء آل سليم 1.00. قرة العين في أسانيد شيوخي من أعلام الحرمين لفاداني 1.00. مجلة المنار مج 1.00 ج 1.00. مشاهير علماء نجد وغيرهم ص 1.00. مصطلحات الفقه الحنبلي ص 1.00. معجم المطبوعات العربية في المملكة لعلي جواد الطاهر 1.00

وهناك بحثان تحت الإعداد أحدهما رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بعنوان: (الشيخ أبو بكر خوقير وعقيدته السلفية وذبه عنها) للباحث/ بدر الدين ناظرين. والثاني: بعنوان: (العلامة الشيخ أبو بكر خوقير المكي الحنبلي حياته وآثاره) ليوسف بن محمد الصبحى.

ترجمة المحرر الشيخ محمد بن حمد ابن راشد (۱) اسمه و نسبه:

هو الشيخ محمد بن حمد ابن راشد الهَزَّانِي من قبيلة عنزة.

مولده:

ولد في (شقراء) أحد حواضر وسط الجزيرة العربية (نجد) في حدود سنة (١٣٠٨هـ).

طلبه للعلم والمناصب التي تقلدها:

تعلم في بلده حيث كانت أهلةً بأهل العلم وطلبته في ذلك الوقت، ثم انتقل إلى مكة مجاوراً قبل سنة ١٣٤٠هـ. واشتغل هناك بالتجارة مع طلب العلم، وحضر على الشيوخ المكيين في الحرم وغيره.

⁽۱) ترجمته في كتاب (شقراء) للدكتور محمد بن سعد الشويعر ص ١٤٣ ط ١. إضافة لبعض المعلومات التي استفدتها من بعض ذريته ومن أدركه.

ثم عمل بعد دخول الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ الحجاز سنة ١٣٤٤هـ بالتدريس في المدارس الأميرية، والتفتيش فيها؛ كما اشتغل بالوعظ والتدريس في المسجد الحرام. وفي صفر سنة ١٣٤٨هـ صدر أمرٌ من الملك عبدالعزيز بتشكيل هيئة التدريس والمراقبة في الحرم المكي، وعُين الشيخ محمد ابن راشد مراقباً للدروس (١).

عرض عليه الملك عبدالعزيز القضاء فامتنع وتعلل بحدَّة طبعه، وسرعة غضبه، فألزمه الملك حتى شفع فيه الأمير عبدالله بن عبدالرحمن عند أخيه الملك عبدالعزيز.

تقلب بعد ذلك في وظائف التدريس في المدارس الأميرية، ومدرسة الفلاح، والمعهد السعودي في

⁽۱) إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام، لعبدالله غازي [مخطوط] ٣٤٨/٤.

مكة، مع الوعظ في المسجد الحرام.

كما كانت له جهود في الدعوة إلى الله في الهجر والحواضر في الحجاز، ثم عمل مرشداً دينياً لمنسوبي الحرس الوطني بالمنطقة الغربية.

مشايخه:

تتلمذ المترجم على عدد من أهل العلم، منهم: الشيخ إبراهيم بن عبداللطيف الباهلي.

والشيخ أبو بكر خوقير . وغيره .

مؤلفاته :

لم يؤلف المترجَم سوى كتاب واحد في الأدعية . ومشاركته في تحرير مختصر في الفقه لشيخه أبي بكر خوقير .

وفاته:

توفي في الرياض في نحو عام ١٣٩٨ هـ.

٣ - عملي الكتاب والنسخ التي اعتمدتها في إخراجه:

طبع هذا الكتاب سنة ١٣٤٩هـ بمطبعة المنيرية بالقاهرة على نفقة الشيخ محمد بن حمد ابن راشد وطُبع منه عددٌ قليلٌ من النسخ، لذلك لم يكن له نصيبٌ كبير من الانتشار حتى إنَّ بعضاً من كبار أهل العلم في بلادنا ممن له عناية بكتب المذهب لم ير هذا الكتاب؛ كما سمعته من بعضهم وقاله آخرون في بعض مؤلفاتهم.

وقد بحثت عن أصل مخطوط لهذا المختصر في المكتبات الشخصية (١) التي هي مظنة وجوده (كمكتبة الشيخ محمد بن حمد ابن راشد) وغيره فلم أصل لشيء البتة، وإن كنت أظن أن الأصل قد ذهب إلى

⁽۱) مكتبة أبي بكر خوقير فُقدت، ومكتبة محمد بن راشد محفوظة عند بعض بنيه.

مصر للطباعة ولم يعد كما هي العادة في ذلك الوقت. فاستعنتُ الله بالاعتماد على المطبوع وحده.

لكن وَقَّى الله عز وجل - قُبيل الانتهاء من العمل بالحصول على إحدى النسخ المطبوعة والتي عليها تصويبات خطية من محررها الشيخ محمد بن حمد ابن راشد بخط يده، وكان قد أهداها لبعض العلماء المكيين سنة ١٣٤٩هـ فاستفدتُ منها في تحقيق الكتاب وتصويب بعض الأخطاء.

وهذه النسخة موجودة في إحدى المكتبات الخاصة المحفوظة في مكتبة مكة المكرمة التابعة لوزارة الشئون الإسلامية الكائنة بشعب بني هاشم، وقد تفضل الشيخ يوسف الصُّبحي أمين المكتبة بتصويرها فجزاه الله خيراً وأحسن إليه.

وقد كان عملي في الكتاب ما يلي:

- إخراج الكتاب كما وضعه المؤلف مع ضبطه بالشكل ووضع علامات الترقيم.

- تصحيح الكتاب مع الإشارة إلى بعض التصحيحات والأخطاء مما وقع في الكتاب سواء عند طبعه، أو ما كان منها من أصل الكتاب.

- إضافة التعديلات التي وجدت بخط المحرر محمد ابن راشد، مع الإشارة إليها في الهامش.

- التعليق على بعض المواضع المشكلة، وتركت الكثير مما لو شُرِح، أو عُلِّقَ عليه لأصبح الكتابُ أشبه بالحواشِي والشُّروحِ فخرج الكتابُ عن القصد الذي وضع له وسُمِّى به.

والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

تصرية للان الرا الفاض صادف برماجد كروى مداخيه في الله دعم في محرم مدام المبعل والحبر الفضل من المراد عبد في الله دعم مدام المنام المبعل والحبر الفضل من المراد على المنام المراد المراد المنام المراد المنام المراد شيخ أهـل السنة والجـاعة أحدين محدين حنبل المتوفىسنة ٢٤١ ه ﴿ إملا الشيخ العالم العلامة أبي بكر خوقير ﴾ ______ (طبع على نفقة) ﴿ الشيخ محمد بن حمد بن راشد ﴾ الفتش فالدارس الأميرية والأعلية بمكة الكرمة سنة ١٣٤٩ م (حقوق الطبع محفوظة المؤلف)

> ادارة الطباعة المنيرتة لصّائِبَا وَمَدِينَ الْمِيْتِيَّةِ الْمِيْتِيِّةِ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لله الَّذِي وَفَّقَ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ فَفَقَّهَهُ في الحَمْدُ لله الَّذِي وَفَقَ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ فَفَقَّهَهُ في اللَّين. وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبهِ والتَّابعين. أمَّا بعدُ:

فهذه مُقَدِّمَةٌ فِي الفِقْهِ يَحتَاجُ إليهَا المُبْتَدِي، ولا يَسْتَغْني عَنْهَا المُبْتَدِي، ولا يَسْتَغْني عَنْهَا المُنْتَهِي، على مَذْهَبِ الإمَامِ المُبَجَّلِ، وَالحِبْرِ المُفَضَّلِ أَحْمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ حَنْبلٍ - قَدَّسَ الله رُوحَهُ ونَوَّرَ ضَريحَهُ -.

نَسْأَلُ الله تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ النَّفْعَ بِهَا عَامَّاً للطَّالِبين، شَامِلاً للرَّاغِبينَ فَهُوَ حَسْبُنَا ونِعْمَ المُعين.

كتَابُ الطُّهَارَة

هِي ارْتِفَاعُ الحَدَثِ، وزَوَالُ الخَبَثِ بِالماءِ، أو مَا يَنُوبُ عنهُ.

وَالمِياهُ ثَلاثَةٌ: طَهورٌ، وطَاهِرٌ، ونَجِسٌ.

فالأُوَّلُ: هُوَ المُطَهِّرُ وَالبَاقِي عَلَى خِلْقَتِهِ؛ كَمَاءِ الأَمْطَارِ، وَالبِحَارِ، وَالأَنْهَارِ، والعُيُونِ، والآبَار؛ وَهُو الذي يَرفَعُ الحَدَثَ ويُزيلُ الخَبَث.

وَمِنْه مَا يَحرُمُ استعمَالُه ؛ كالمَغْصُوب، والمَنْهُوب، والمَوقُوفِ لشرُب، ولا يَرْفَعُ الحَدَثَ لكنْ يُزيلُ الخَبَث.

ومِنْهُ مَكْرُوهٌ؛ كَمُتَغَيِّرِ بغيرِ مُمَازِجٍ.

الثَّاني: طَاهِرٌ لا يَرفَعُ الحَدَث، ولا يُزيلُ الخَبَث؛ وهو المُتَغَيرُ بِمُمازِج، وَيَجُوزُ استعمالُهُ فِي غَيْرِ الطَّهَارة (١)؛ كالأكْل والشُّرب.

الثالث: نَجِسٌ يَحْرُمُ استعمالُهُ مُطْلقاً؛ وهو ما

⁽١) في الأصل [الطهاة] وهو تطبيع.

وقد أهمل المصنف ذكر القليل المستعمل في رفع حدث، أو غسل كل يد مسلم قائم من نوم ليل ونحوها. ولعله لظهور الدليل في خلافها.

وَقَعَتْ فيهِ نجاسَةٌ أَوْ لاقَاها في غَيْرِ مَحلَ التَّطهيرِ وهُوَ قَليلٌ.

والكَثِيرٌ مَا بَلَغَ قُلَّتَين؛ ومَسَاحتهُما مَرَبَّعَاً ذِرَاعٌ وَرُبعٌ عُمْقاً. وَرُبعٌ طُولاً، وذِرَاعٌ ورُبعٌ عُمْقاً.

بَابُ الآنية

كُلُّ إِنَاءِ طَاهِرٍ يُبَاحُ اتِّخَاذُهُ واستعمَالُهُ، إلا أَنْ يَكُونَ فَ ذَهَباً، أَوْ فِضَّةً، أَو مُضَبَّباً بِأَحَدِهِما.

وَيُعفَى عَن ضُبَّةٍ يَسيرَةٍ مِنْ فِضَّةٍ لِحَاجَةٍ.

وَأُوانِي الكُفَّارِ، وَثِيابُهم طَاهِرَةٌ إِذَا لَم تُعلَمْ نَجَاسَتُها.

وَيُبَاحُ استعمَالُ جِلْدِ المَيْتَةِ المَدْبُوغِ في يَابسٍ فَقَط.

وَمَا أُبِينَ مِنْ حَيِّ فَهُو كَمَيتَتِهِ.

بابُ الاستنْجَاءِ

يُسْتَحَبُّ عِنْدَ دُخُولِ الخَلاءِ قُولُ: «بِسْمِ الله، اللهُمَّ

إنِّي أعُوذُ بكَ مِنْ الخُبْثِ وَالخَبَائِثِ».

وَعِندَ الخُروجِ مِنْه: «غُفْرانَكَ. الحَمْدُ لله الذي أَذْهَبَ عَنِّى الأَذَى، وَعَافَاني».

وتقديم رجله اليُسْرَى دُخُولاً، ويُمْنَى خُرُوجاً، عَكْسَ مسجد، ونَعْلٍ. وَاعتمادُهُ على رِجلهِ اليُسْرَى. وَبُعْدُهُ في فَضَاءٍ. وَاستِتَارُهُ. وَطَلَبُ مَكَانٍ رَحوٍ. وَبُعْدُهُ في فَضَاءٍ. وَاستِتَارُهُ. وَطَلَبُ مَكَانٍ رَحوٍ. ومَسْحُ ذكرِهِ مِنْ أَصْلِهِ إلى رأسِهِ ثلاثاً بِيدِهِ اليُسْرَى إذا فَرَغَ مِنْ بَولِه.

وَيَحرُمُ استِقبَالُ القِبْلَةِ، واستدْبَارُها فِي غَيرِ البُنيانِ. ولُبثُ فوقَ حَاجَتِهِ. وبَولٌ في طَريقٍ، وظِلَّ نَافِع، وتَحتَ شَجَرَةٍ مَقصُودَةٍ.

وَالاستِنْجَاءُ هُو إِزَالَةُ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبيلَينِ بالمَاءِ، أو مَا يَقُومُ مَقَامَهُ؛ وهو الحَجَرُ، وَنَحوُه، ويُقَالُ له: الاسْتجمار.

وَيُشتَرَطُ ثَلاثُ مَسَحَاتٍ مُنْقِيةً فأكثَر، ولَو بحَجَرٍ

ذِي شُعَبٍ، ويُسَنُّ قَطعُهُ عَلَى وِتْرٍ . ولا يَصِحُّ إلا بِطَاهِرٍ، مُبَاحٍ، يَابِسٍ، مُنْقٍ.

وَيَحرُمُ بِرَوْثِ، وَعَظْمٍ، وَطَعَامٍ، وَذِي حُرْمَةٍ، وَيَحرُمُ بِرَوْثِ، وَعَظْمٍ، وَطَعَامٍ، وَذِي حُرْمَةٍ، وَمُتَّصِلٍ بِحِيوَانٍ.

وَيُشْتَرَطُ لَهُ عَدَمُ تَعَدِّي خَارِجٍ مَوضِعَ العَادَةِ.
وَيَجِبُ الاستُنجاءُ لِكُلِّ خَارِجٍ إلا الرِّيحَ.
وَسُنَّ بَدَاءَةٌ باستِجْمَارٍ، ثُمَّ استنجَاءٌ. ويجوزُ الاقتصارُ عَلَى أَحَدِهما، والمَاءُ أفضَل.

بابُ فُرُوض الوُضَوء

فُرُوضُهُ سِتَةٌ: غَسْلُ الوَجْهِ؛ ومِنْهُ المَضمَضةُ، والاستنشَاقُ. وَحَدُّهُ طُولاً مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ المُعتادِ إلى مَا انْحَدَرَ مِنْ اللَّحيينِ وَالذَّقْنِ، وعَرْضاً مِنْ اللَّذِنِ إلى الأُذِنِ. المُعتادِ إلى الأُذِنِ إلى الأُذِنِ.

وَغَسْلُ اليَدَينِ مَعْ المِرفَقَين .

وَمَسْحُ جميع الرَّأسِ؛ ومِنْهُ الأذنانِ. وَغَسْلُ الرِّجلين إلى الكَعْبَين.

والتَّرتِيبُ. والمُوالاَةُ. والنَّو عِبَادَة. وفي كُلِّ عِبَادَة.

والنيه سرط في الوصوء، وفي كل عِباده. والتَّسْمِيَةُ وَاجِبَةٌ في أُوَّلِهِ، وتَسْقُطُ سَهْواً وجَهْلاً. ومِنْ سُننِهِ: السِّواكُ، وغَسْلُ الكَفَّيْنِ ثَلاثاً، وَيَجِبُ

وَمِنْ سَسِهِ . السواك، وغسل الكفينِ للآما، ويجِد مِنْ نَوْمِ لَيْلِ نَاقِضِ لُوْضُوءِ .

والبَدَاءَةُ بِمضَمَضَةٍ، ثُمَّ استنشَاقٍ بَعْدَ غَسْلِ الكَقَيْنِ. والغَسْلَةُ الثانيةُ، والثَّالِثةُ. وتخليلُ اللِّحيةِ الكَثِيفَةِ، وَالأَصَابِعِ. والتَّيَامُنُ. ورَفْعُ بَصَرِهِ إلى السَّمَاءِ بَعدَ الفَرَاغَ مَنْه، وقَه لُ مَا وَرَد.

السَّمَاءِ بَعدَ الفَرَاغِ مِنْه، وقُولُ مَا وَرَد. ونَوَاقِضُهُ ثَمَانيةٌ: الخارجُ مِنَ السَّبيلين.

وَالْخَارِجُ مِنْ بَقَيَّةِ الْبَدَنَ إِنْ كَانَ بَوْلاً، أَوْ غَائِطاً. أو كثيراً نَجِسَاً غيرَهما.

وَزَوَالُ العَقْلِ، إلا يَسيرَ نَوْمٍ مِنْ قاعِدٍ أو قَائمٍ.

وَغَسْلُ المَيِّت.

وأكْلُ لَحْمِ إبلٍ . والرِّدَّةُ عَن الإسْلام .

وَكُلُّ مَا أُوَجَبَ غُسْلًا مِنْ جَنَابَةٍ، أَوْ غَيرِها.

ومَسَّ فَرْجِ آدَمِيٍّ قُبُلاً كَانَ، أو دُبُراً بِيدِهِ.

وَمَسُّ امرَأَةٍ بشهْوِءً .

ولا ينتقضُ وضُوءُ مَلموسٍ بَدنُهُ ولو وَجَدَ مِنهُ شَهْوَةً.

بَابُ المَسْحِ على الخُفَّيْن

يَجوزُ يَومَا وَلَيلةً لِمُقَيمٍ، وَلِمُسَافِرٍ ثَلاثَةَ أَيامٍ مِنْ حَدَثٍ بَعْدِ لُبْس.

ويُشتَرطُ فيهِ: لُبْسُهُمَا بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ بالماءِ.

وسَتْرُهما لمَحَلِّ الفَرْضِ.

وإمكانِ المَشْي بِهِمَا عُرْفاً.

وَثُبُوتُهما بأَنْفُسِهُمَا.

وإباحَتُهُما . وَطَهَارةُ عَيْنهما .

وَعَدَمُ وَصْفِهِما البَشَرَة.

وَمثلُهُما الجُوْرِبَان .

وإذا انقَضَتْ المُدَّةُ، أَوْ خَرَجِ شَيءٌ مِنْ المَمْسُوحِ، أَوْ حَصَلَ ما يُوجِبُ الغُسْلَ نَزَعَهُما.

وَيَمْسَحُ أَكثَرَ العِمَامَةِ، وظَاهِرَ قَدَمِ خُفٍّ مِنْ أَصَابِعِهِ إِلَى سَاقِهِ، دُونَ أَسْفَلِهِ وعَقِبه.

ويَمْسَحُ صَاحِبُ الجَبيرَةِ إِنْ وَضَعَها عَلَى طَهَارَةٍ، ولم تَتَجاوَزْ قَدْرَ الحَاجَةِ إلى حَلِّهَا.

باب الغُسْل

وُموجِبَاتُهُ ستَّةُ أَشْيَاءٍ: خُرُوجُ المَنيِّ دَفْقاً بِلَذَّةِ.

وَتَغييبُ حَشَفَةٍ في فَرْجٍ قُبُلاً كَانَ، أو دُبُراً. وإسْلامُ كافر.

وَمَوْتٌ .

وَحَيْضٌ، ونُفَاسٌ.

وَمَنْ لَزِمَهُ الغُسْلُ حَرْمَ عَليهِ قِرَاءَةُ القُرآن.

وَالغُسْلُ المُجزىءُ هُوَ تَعْمِيمُ البَدَنِ بِالمَاءِ بَعْدَ النِّيةِ. ويَكفِي الظَّنُّ في الإسبَاغِ. ووَاجبُهُ واحدٌ؛ وهُوَ التَّسميَة.

والغُسْلُ الكامِلُ أَنْ يَنوي، ثمَّ يُسَمِّي، وَيَتَوضَّأُ بَعْدَ إِزَالَةٍ مَا لَوَّتُهُ مِنْ أَذَى، وَيُفرِغُ المَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثُلاثاً، وكذا عَلَى بَقيَّةٍ جَسَدِه.

ويُسَنُّ: تَيَامُنُّ، وَمُوالاةٌ، وإمرَارُ اليَدِ عَلَى الجَسَدِ بِالدَّلْكِ، وتَعَاهُدُ الشَّعْرِ، وإعَادَةُ غَسْلِ رِجْلَيهِ في مَكَانٍ آخَرَ، والاغْتِسَالُ بِصَاعٍ، كَمَا يُسَنُّ الوُضُوءُ ممُدِّ.

باب التيمم

هُو بَدَلُ طَهَارَةِ المَاءِ.

وصِفَتُهُ: أَنْ يَنوي استِبَاحَةَ مَا تَيَمَّمَ (١) لَهُ، ثُمَّ يُسَمِّي، ويَضْرِبُ التُّرَابَ بِيَدَيْهِ مُفَرَّجَتِي الأَصَابِعِ بَعْدَ نَرْع خَاتَم، ويَمْسَحُ وَجْهَهُ بِبَاطِنِ أَصَابِعِهُ، وكَفَيهِ بِرَاحَتَيهِ.

هذه السُّنَّةُ والأحْوَطُ ضَرْبَتَان .

ولا يَصِحُّ قَبْلَ دُخُولِ الوَقْتِ، ولا يُشْرَعُ إلا بَعْدَ عَدَم الماءِ، أو تَعَذُّر استعمَالِهِ.

وفُروضْهُ مَسْحُ وَجهِهِ، ويَدَيْهِ إلى كُوعَيْهِ، وَيَدَيْهِ إلى كُوعَيْهِ، وَتَرْتِيبٌ، ومُوالاةٌ في حَدَثٍ أَصْغَر^(٢)، وَتَعْيينُ النِّيةِ لِمَا يُتَيَمَّمُ له.

ووَاجِبُهُ: التَّسمِيةُ؛ وتسقُطُ سَهْواً وجَهْلًا.

ومُبْطِلاتُهُ خَمسَةٌ: وهِيَ ما أبطَلَ الوُضُوءَ، ووُجُودُ الماءِ ولَو في الصَّلاةِ لا بَعْدَها، وخُرُوجُ الوَقْتِ،

⁽١) كذا في الأصل، وفي الإقناع [ما يتيمم له].

⁽٢) الجار والمجرور متعلق بالترتيب والموالاة معاً.

وزَوَالُ المُبيحِ له، وخَلعُ ما مُسِحَ عَليه (١).

بابُ إزالةُ النَّجَاسَة

يَكفِي في غَسْلِ النَّجَاسَاتِ كُلِّها إِذَا كَانَتْ علَى الأَرْضِ غَسْلَةٌ واحدَةٌ تُذْهِبُ بِعَينِ النَّجَاسَة.

وعَلَى غَيرِهَا سَبْعٌ، إحدَاهَا بِتُرَابٍ في نَجَاسَةِ كَلْبٍ وَخِنْزِير، وفِي نجاسَةِ غيرِهما سَبْعٌ بلا تُراب.

وَالخَمْرَةُ إِذَا انقَلَبَتْ بنفسها خَلَّا طَهُرَتْ. ويَطْهُرُ بَولُ غُلام لم يَأْكُلَ الطَّعَامَ بنَضْحِه.

وما أُكِلَ لَحمُهُ مِنْ حَيوانٍ فَهُوَ طَاهِرٌ، وكَذَا ما يخرُجُ مِنْهُ، ومَنِئُ الآدَمِيُّ طاهِر.

باب الحَيض

لَا حَيَضَ قَبْلِ تَسْعِ سَنْيَنٍ، ولَا بَعْدَ خَمْسِينَ، ولَا مَعَ حَمْلٍ.

⁽۱) هذه العبارة تحتاج إلى تحرير. وعبارة (الإقناع): (وإن تيمم وعليه ما يجوز المسح عليه، ثم خلعه، بطل تيممه). ولعل التعبير بـ(وخلع ما يمسح عليه إن وجذ وقت التيمم) أنسب.

وَأَقَلُّهُ يَومٌ ولَيلَةٌ، وغَالبُهُ ستٌّ أو سَبْعٌ، وأَكْثَرُهُ خَمسَةَ عشر . وأقلُّ طُهْر بين حَيضَتَين ثَلاثَةَ عَشَرَ يَوماً ، وغَالبُهُ بِقيَّةُ الشُّهْرِ، ولاحَدَّ لأكْثَرَه.

ويحرُّمُ بالحَيْض ثَمَانِيةُ أشياءٍ: الوَطُّ في الفَرْج، والطَّلاقُ، والصَّلاَّةُ، والصَّومُ، والطَّوافُ، وقراَءةُ القُرآن، ومَسُّ المُصْحَف، واللَّبثُ بالمَسْجدِ.

ويُـوجبُ خَمْسَـةَ أشْياءٍ: البُلُـوغَ، والغُسْلَ، والاعْتِدادَ به، والحُكْمَ ببراءَةِ الرَّحِم، والكَفَّارةَ بالوَطءِ فيه؛ وهي دِينَارُ ، أو نِصْفُهُ على التَّخْيير.

وتَقضِي الحَائِضُ الصُّومَ، لا الصَّلاةَ.

وإِن جَاوَزَ الدَّمُ عَادَتَها، أو نَقَصَ فمستَحَاضَةٌ تَتَوضَّأَ لِوقْتِ كُلِّ صَلاةٍ، وتَصُومُ، وتُصَلَّى، ويُكرَهُ وَطْوَهَا، ولا كفَّارَةَ فيه.

> وأَكْثَرُ مُدَّة النِّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَومَاً. و النَّقَاءُ(١) زَمَنُهُ طُهُرٌ يُكرَه الوَطءُ فيه.

⁽١) النقاء: هو توقف دم النفاس في زمن النفاس وهو أربعون يوماً.

وهو(١١) كحَيضٍ في أَحْكَامِهِ غَيرَ عِدَّةٍ، وبُلوغٍ.

كتاب الصّلاة

تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكلَّفٍ، لا حَائِضٍ ونُفَسَاء. وعَلى وَلِيِّ صَغِيرٍ أَمْرُهُ بِهَا لِسَبْع، وضَرْبُهُ عليها عَشْر.

وَيحرُمُ تَأْخِيرُهَا إلى وَقْتِ الضَّرُورَة.

ويُقتَلُ تارِكُها تَهَاوُناً، وَكَسَلاً، أو جَحْداً لِو جُحْداً لِو جُحْداً لِو جُحْداً

وَلا تَصِحُّ مِنْ مَجنونٍ، وَصَغِيرٍ غَيْرٍ مُمَيِّز.

بابُ الأذَان والإقامَة

هُما فرْضًا كِفَايةٍ على الرِّجَالِ المُقيمينَ للصَّلواتِ الخَمْسِ المَكتُوبةِ يُقاتَلُ أهلُ بَلدٍ على تركِهما.

⁽١) أي دم النفاس.

ويُستَحَبُّ أَنْ يَكُونَ المُؤَذِّنُ صَيِّتاً، أميناً، عَالِماً بِالوَقْتِ.

وهُو خَمْسَ عَشْرَةَ جُملَةً، يُرَتِّلُها علَى عُلوِّ، مُتَطَهِّراً، مُستقبِلَ القِبْلَةِ، جَاعِلاً أُصبعَيه في أُذُنيهِ، غَيرَ مُسْتَدِيرٍ، مُلتَفِتاً في الحَيْعَلَةِ يَميناً وشِمالاً، قَائلاً بعدَهما في أَذَانِ صُبْحٍ (الصَّلاةُ خَيرٌ مِنَ النَّوم) مرَّتين.

والإقامَةُ إحدَى عَشْرَة يحدُرُها.

ويُقيمُ مَنْ أَذَّنَ في مَكَانِه إِن سَهُلَ.

ولا يَصِحُّ إلا مُرَتَّباً مُتَوالياً مِنْ عَدْلٍ. ويُجزىءُ مِنْ مُميز.

ويُبطلهُما فَصْلٌ كَثْيرٌ، ويَسيرٌ مُحَرَّمٌ.

ولا يُجزىءُ قَبْلَ الوَقْتِ إلاَّ الفَجْر بعدَ نِصْفِ اللَّيل.

وشُروط صحة الصلاة تسعة؛ الإسلام،

والعَقْلُ، والتَّمييزُ، والطَّهَارةُ، واجتِنَابُ النَّجَاسَة، وسَتْرُ العَوْرَةِ، ودُخُولُ الوَقت، واستقبَالُ القِبلَةِ، والنيةُ ومَحلُّها القَلب، والتلقُّظُ بها بدعَةٌ.

بابُ صفّة الصّلاة

يُسَنُّ الخُروجُ إليها مُتَطَهِّراً بسَكينَةٍ، ووَقَارٍ، مع قَوْلِ مَا وَرَدَ، وقيامٌ عِنْدَ (قَدْ) مِنْ إقامتِها، وتسويةُ الصَّفِّ.

ويَقُولُ: (الله أكبر) رَافِعاً يَديْهِ إلى حَذْهِ مَنكِبيه، ثمَّ يَقبِضُ كُوعَ يُسْرَاهُ تحتَ سُرَّتِه، وينظُرُ مَسجِدَه، ثمَّ يَقولُ: (سُبْحانَكَ اللَّهمَّ وبحَمْدِكَ، مَسجِدَه، ثمَّ يَقولُ: (سُبْحانَكَ اللَّهمَّ وبحَمْدِكَ، وتَبَارَكُ اسْمُكَ، وتعالَى جَدُّكَ، ولا إلَه غَيْرُك)، ثمَّ يَسْتَعيذُ، ثمَّ يُبَسْمِلُ سِرًّا، ثمَّ يَقْرأُ الفَاتِحَةَ مُرتَبَّةً ثُمُ مَتوالِيَةً، وفيها إحْدَى عَشْرَةَ تَسْديدَةً، وإذا فَرَغَ مَتوالِيَةً، وفيها إحْدَى عَشْرَةَ تَسْديدَةً، وإذا فَرَغَ قال: (آمِين) بَعْدَ سَكْتَةٍ لَطِيفةٍ، ويَجْهَرُ بِهَا إمَامٌ، ومأمومٌ مَعاً في جَهْريةٍ، وغيرُهما فيما يَجهَرُ فيه.

ويُسَنُّ لإمام الجَهْرُ بقِراءَةِ صُبْح، وجُمُعَةٍ، ويُسَنُّ لإمام الجَهْرُ بقِراءَةِ صُبْح، وجُمُعَةٍ، وعَيدٍ، وكُسُوفٍ، واستشقاء، وأُوْلَى مَغْرِبٍ وعِشَاءٍ.

ويُكرَه لمَامُوم. ويُخيَّر مُنْفَردٌ، ونحوه.

ثمَّ يقرَأ بعَدَهَا سُورَةً تَكُونُ في الصُّبْحِ مِنْ طِوالِ المُفصَّلِ، وفي البَاقي المُفصَّلِ، وفي البَاقي مِنْ أَوْسَاطِهِ.

ثم يَركَعُ مُكبِّراً رَافِعاً يدَيْهِ، ويضَعهُمَا على رُكْبَتَيْه مُفرَّجَتَي الأصَابِع، ويُسوِّي ظَهْرَه، ويقول: (سُبحانَ رَبِّي العَظيم) ثَلَاثاً؛ وهو أَدْنَى الكَمَالِ.

ثُمَّ يَرفَعُ رَأْسَهُ وَيَدَيهِ قَائِلاً إِمامٌ وَمُنفَردٌ: (سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَه)، وبَعْدَ انتصَابِهِ (رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاء، ومِلءَ الأرْضِ، ومِلءَ ما شئتَ مِنْ

شَيءٍ بَعْد). ومأمومٌ (ربَّنا ولَكَ الحَمْد) فقط. ثمَّ يَخِرُّ مُكبِّراً سَاجِداً عَلَى سَبْعَةِ أَعْضاء؛ رِجْلَيهِ، [ثمَّ] رُكْبَتَيهِ، ثمَّ يَكَيْهِ، [ثمَّ] (١) جَبْهَتِهِ، وَأَنْفِهِ، ويُجَافي عَضُدَيه عَنْ جَنْبَيه، وبطنَه عن فَخِذَيْه، ويُقول: (سُبْحَانَ رَبِّيَ فَخِذَيْه، ويقول: (سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى) ثَلاثاً، وهُو أَدْنى الكَمَال.

ثُمَّ يَرفَعُ مُكَبِّراً، ويجلِسُ مُفْتَرِشَاً، ويقُول: (رَبِّي اغفرْ لِي) ثَلاثاً، ويسجُدُ الثَّانيةَ كذلك.

ثم يَنْهَضُ مُكبِّراً مُعْتَمِداً عَلَى رُكبَتَيهِ قائِماً عَلَى صَدْرِ قَدَمَيه إِنْ سَهُل، ويُصَلِّي الثَّانِيةَ مِثلَها مَا عَدَا الاستفتاح، والتَّعودذ.

ثم يجلسُ مُفترِشاً. وسُنَّ وَضْعُ يَدَيهِ عَلَى فَخِذَيهِ، وقَبْضُ الخُنْصُرِ، والبُنْصرِ مِنْ يُمنَاه، وتَخْلِيقُ إبهامِها مع الوُسْطَى، وإشارتُه بسبابتِها في تَشهدٍ ودُعاءٍ عندَ ذِكرِ الله مُطلقاً، وبَسْطُ اليُسْرَى،

⁽١) [ثم] في الموضعين ساقط من الأصل، ومثبت من النسخة التي صححها المحرر.

ثم يَتَشهَدُ فيقول: (التَّحياتُ لله، والصَّلواتُ والطَّيباتُ، السَّلامُ عَليكَ أَيُّها النَّبيُّ ورَحمةُ الله وبَرَكاتُهُ، السَّلامُ عَلينَا وعَلَى عِبادِ الله الصَّالِحينَ، أشهدُ أَنْ مُحمَّداً عَبْدُهُ ورَسولُه) هذا التَّشهُد الأول.

ثُمَّ ينهضُ في مَغرِبٍ ورُباعِيَّةٍ مُكبِّراً ويُصلِّي البَاقي كَذَلِكَ؛ إلاَّ أَنَّهُ لا يَجْهَرُ، ولا يَزيدُ عَلَى الفَاتِحَة.

ثم يَجْلِسُ مُتُورِكاً فَيَتَشَهَدُ، ثُمَّ يُصلِّي عَلَى مُحمَّدٍ وعَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ النَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحمَّدٍ وعَلَى النَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحمَّدٍ وعَلَى الله مُحمَّدٍ كَما صَلَّيْتَ عَلَى إبرَاهيمَ إنَّكَ حَميدٌ مَجيدٌ، وبَارِك عَلَى مُحمَّدٍ وعَلَى الله مُحمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إبرَاهيمَ إنَّكَ حَمِيدٌ مَجيدٌ). وسُنَّ أنْ بَارَكْتَ عَلَى إبرَاهيمَ إنَّكَ حَمِيدٌ مَجيدٌ). وسُنَّ أنْ يَتَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ جَهنَّم، وعَذَابِ القَبْرِ، وفِتْنَةِ المَحيا والمَمَاتِ، وَفِتنةِ المَسيحِ الدَّجَّالِ، ويَدعُو لمَا أَحَيَ لمَا أَحَيَّ .

ثُمَّ يُسَلِّم عَن يمينِهِ (السَّلامُ عليكُم ورَحمةُ الله)، وعَنْ يَسَارِهِ كَذَلك وجُوباً.

والمرْأَةُ كَالرَّجُلِ في كُلِّ مَا تَقَدَّمَ. لَكِنْ تَجْمَعُ نَفْسَهَا وَتَجْلِيهَا عَنْ نَفْسَهَا وَتَجْلِسُ مُتَرَبِّعةً، أو سَادِلةً رِجْلَيهَا عَنْ يَمينهَا؛ وهُوَ أَفْضَلُ.

ويُكرَهُ في الصَّلاةِ الْتِفاتُ، ونَحوُهُ بِلا حَاجَةٍ، وإِقْعَاءُ، وافْتِراشُ ذِرَاعَيهِ ساجِداً، وعَبَثُ، وتَخصُّرُ، وفَرْقَعَةُ أَصَابِع، وتَشبيكُها، وكونُهُ حَاقِناً ونحوه، أو تَائِقاً إلى طَعام ونحوه.

وإذا نَابَهُ شَيءٌ سَبَّحَ رَجُلٌ، وصَفَّقَتْ امرَأَةٌ، ببطن كَفِّهَا عَلى ظَهْرِ الأَخْرَى.

ويَبصُقُ ونحوُه في ثوبِهِ. وفي غيرِ مَسجدٍ عنْ يَسارهِ أو تَحتَ قَدمِهِ.

فصل

وأرْكانُها أربَعَة عَشَر: القِيَامُ في الفَرْضِ علَى القَادِرِ، وتَكْبِيرةُ الإحْرَامِ، وقراءَةُ الفَاتِحَةِ، والرُّكُوعُ، والاعتِدَالُ مِنْهُ، والسُّجُودُ على الأعضاءِ السَّبْعَةِ، والاعتِدالُ مِنْهُ، والجُلُوسُ بينَ السَّبْعَةِ، والاعتِدالُ مِنْهُ، والجُلُوسُ بينَ السَّجْدَتَين، والطُّمَأْنِينَةُ في الكُلِّ، والتَّشهُدُ السَّجْدَتَين، والطُّمَأْنِينَةُ في الكُلِّ، والتَّشهُدُ الأَخْيرُ، وجَلْسَتُهُ، والصَّلاةُ على النَّبِيِّ عَلِيْقٍ، والتَّسليم، والتَّسليم، والتَّسليم، والتَّسليم،

فصل

ووَاجِباتُهَا ثَمانِيةٌ: جميعُ التَّكبيراتِ غيرَ التَّحرِيمَةِ، والتَّسْمِيعُ، والتَّحْمِيدُ، وتَسبيحتَا الرُّكُوعِ، والسُّجودِ، وسُؤالُ المَغفِرَةِ بينَ كُلِّ سَجدَتَين، والتَّشَهدُ الأوَّلُ، وجَلسَتُهُ.

فَمَنْ تَرَكَ مِنْها شَيئاً عَمْداً بَطَلَتْ صَلاتُهُ، لا سَهْواً، وجَهْلاً.

وأَمَّا الرُّكْنُ، والشَّرْطُ فلا يَسْقُطَانِ سَهْواً، ولا جَهْلاً. وما عَدَا ذلكَ سُننٌ أقوالٌ، وأفعَالٌ.

بابُ سُجودِ السَّهو، وما يُبطِلُ الصَّلاة

مَنْ تَعُمَّدَ زِيادةً، أو نَقْصاً بَطلَتْ صَلاتُه.

وإنْ كانَ ذَلكَ لسَهو، أو شَكِّ لم تَبطُلْ، لكنْ يُشرَعُ له سُجودُ السَّهو جَبْراً.

فَيَجِبُ إِذَا زَادَ رُكُوعًا، أو سُجوداً، أو قياماً، أو قياماً، أو قُعُوداً، أو سَلَّمَ قَبْلَ إتمامِها، أو تَرَكَ وَاجِباً، أو شَكَّ في زِيادَةٍ وَقْتِ فِعلِها.

ومَنْ شَكَّ في تَرْكِ رُكْنِ، أو عَدَدِ رَكَعَاتٍ، وهو الأقَلُّ، وهو الأقَلُّ، ويسجُدُ للسَّهو.

ولا أثرَ لشَكِّ بَعْدَ الفَرَاغ مِنْها.

ويُسَنُّ سُجُودُ السَّهوِ إِذَّا أَتَى بِقُولٍ مَشْرُوعٍ في غَير مَحلِّه.

ويُبَاحُ إِذَا تَرَكَ مَسنُوناً.

ومحلَّهُ جَوَازاً قَبْلَ السَّلامِ، وبعدَهُ، إلاَّ إذَا سَلَّمِ عَنْ نَقْصِ رَكعةٍ فأكثرَ فيُندَبُ بَعْدَ السَّلامِ.

وتَبطُلُ الصَّلاةُ بتَعمُّدِ تَركِ سُجودٍ مَحَلُهُ قبلَ السَّلامِ، وتَبطُلُ بمُبطلاتِ الطَّهَارَة، وفَقْدِ شَيءٍ مِنْ شُروطِها، وبالقَهقَهة، والكلام غير اليسير لمصلحتها فيمًا إذًا سَلَّمَ قَبْلَ إتمامِها سهواً، والأكلِ والشُّرْبِ سِوى اليسير مِنْ جَاهِلِ وناس.

باب صلاة التّطوع

أَفْضَلُهَا مَا تُسَنَّ لهُ الجَمَاعَةُ.

وآكَدُها الكُسُوفُ، فالاستِسقَاءُ، فالتَّراويحٌ، فالوِتْرُ. فالوِتْرُ.

وَأُقَلُّهُ (١) رَكْعَةٌ، وأَكْثَرُهُ إحدَى عَشْرَةً، وأَدْنَى الكَمَالِ ثَلاثٌ بِسَلامَين، ويَجوزُ بِواحدٍ سَرْداً.

⁽۱) أي الوتر .

ووَقْتُهُ مِنْ فَرَاغِ صَلاةِ العِشَاء إلى طُلُوعِ الفَجْرِ. ونُدِبَ القُنُوتُ فيهِ بَعْدَ الرُّكُوعِ، ويَدعُو بمَا

والتَّرَاويحُ عِشرونَ رَكعَةً بَعْدَ صَلاةِ العِشَاءِ وفي جَمَاعَةٍ أَفْضَل. وهي مِنْ آكدِ قيامِ اللَّيْلِ. ثُمَّ الرَّواتِبُ؛ رَكعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ، ورَكْعَتَانِ مَثلً الظُّهْرِ، ورَكْعَتَانِ مَعْدَ وَمَكَانِ مَعْدَ وَمَنْ مَعْدَ وَمَكَانِ مَعْدَ وَمَكَانِ مَعْدَ وَمَنْ مَعْدَ وَمَكَانِ مَعْدَ وَمَنْ مَعْدَ وَمَنْ مَعْدَ وَمِنْ مَعْدَ وَمَنْ مَعْدَ وَمِنْ مَعْدَ وَمَنْ مَعْدَ وَمِنْ مَعْدَ وَمَنْ مَعْدَ وَمَنْ مَعْدَ وَمَنْ مَعْدَ وَمَنْ مَعْدَ وَمِنْ مَعْدَ وَمَنْ مَعْدَ وَمِنْ مَعْدَ وَمَنْ مَعْدَ وَمَا مِنْ مُنْ مُنْ مُعْدَ وَمَنْ مَعْدَ وَمَا مُعْمَانِ مَعْدَ وَمَنْ مَعْمَانِ مَعْدَانِ مَنْ مَعْدَ وَمَنْ مَعْدَانِ مَنْ مَعْدَانِ مَنْ مَعْمُ وَمَانِ مَعْدَانِ مَعْدَانِ مَعْدَ وَمُعْمَانِ مَعْدَانِ مِعْدَانِ مَعْدَانِ مُعْدَانِ مَعْدَانِ مَعْدَانِ مَعْدَانِ مُعْدَانِ مَعْدَانِ مَعْدَان

بعدَها، ورَكْعَتَانِ بَعدَ المَغْرِب، ورَكْعَتَانِ بَعْدَ المَغْرِب، ورَكْعَتَانِ بَعْدَ العِشَاء، ورَكْعَتَانِ قَبْلَ الفَجْر؛ وهَما آكدُها.

وصَلاةُ لَيْلِ ونَهَارِ مَثْنَى مَثْنَى. وتُسَـنَّ صَـلاةُ الضُّحَـى، وسُجُـودُ التِّـلاوَةِ، والشُّكْرِ.

ولا بأسَ بالتَّطَوعِ في كُلِّ وَقْتٍ إلا ثَلاثَةَ أَوْقَاتٍ:

الأوّل: مِنْ طُلوعِ الفَجْرِ الثَّانِي إلى ارتِفَاعِ الشَّمْسِ قِيْدَ رُمْح.

الثاني: عند قِيامِ الشَّمسِ حتى تَزُول. الثَّاكُ: بعد صلاةِ العَصْرِ إلى كَمَالِ غُرُوبِ الشَّمْس.

ويَجُوزُ في هذهِ الأوقَاتِ فِعْلُ رَكَعَتي فَجْرٍ أَدَاءً، ورَكْعَتَي الطَّوَافِ، وصَلاةٍ جَنَازَةٍ بعدَ فجْرٍ وعضرٍ، وتحيةِ مَسْجِدٍ يَومَ جُمعةٍ، وَيَجُوزُ قَضَاءً الفَوائتِ في كُلِّ وَقْتٍ.

باب صَلاة الجَماعَة

تجبُ عَلَى الأَحْرَارِ القَادِرينَ حَضَراً وسَفَراً للصَّلواتِ الخَمْسِ المكتوبَةِ.

وأقلُّها إمامٌ ومأمومٌ. وتُدْرَكُ بالتَّكبيرِ قَبْلَ تَسليمٍ. ومَنْ أدرَكَ الرُّكوعُ^(١)، غَيرَ شَاكٍّ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ، واطمَأنَّ، ثُمَّ تَابَعَ.

⁽١) مع الإمام دون الطمأنينة.

وما أدرَك مع إمامِهِ آخرُها، وما يقضيه أوَّلُها. وسُنَّ أنْ يقرَأ في سَكتَاتِ الإمَامِ، وإذَا لم يَسْمَعْهُ لَبُعْدِ، لا لِطَرَش.

وسُنَّ لإمام تخفيفًّ مع إتمام، وتَطويلُ أُوْلَى أطولَ من الثانية، وانتظار داخلٍ مَا لم يَشقَّ علَى مأموم.

وإُذا أقُيمتْ الصَّلاةُ فلا صَلاةَ إلا المَكتُوبةَ. فإن كانَ في نَافلةِ أتمَّها إلا أن يَخشَى فَوَاتَ الجَمَاعَةِ فيقطَعَها.

فصل

الأَوْلَى بالإمَامَةِ الأقرأُ العَالِمُ فقهَ صَلاتِه، ثمَّ الأَوْلَى بالإمَامَةِ الأقرأُ العَالِمُ فقهَ صَلاتِه، ثمَّ الأَفقَهُ، ثُمَّ الأَسْوَف، ثمَّ الأَقْدَمُ هِجْرَةً، ثُمَّ الأَتْقَى، ثمَّ مَنْ قُرع.

وَسَاكِنُ البيتِ، وإمامُ المَسْجِدِ أَحَقُّ، إلا مِنْ ذِي سُلطَانِ.

ولا تَصِحُّ خَلْفَ فَاسِقٍ؛ كَكَافِرٍ؛ إلاَّ في جُمعةٍ،

وعِيدٍ تَعذَّرا خَلْفَ غَيرِهِ، ولا صَبيٍّ لبَالِغٍ، ولا تصِحُّ خَلْفَ مُحدِثٍ، أو مُتَنَجِّس يَعلَمُ ذلِكَ .

فصل

يَقِفُ المأمُومُونَ خَلْفَ الإمَامِ، ويَصِحُّ مَعَهُ عَنْ يَسارِهِ فقط، يَمينهِ، أو عَنْ يَسارِهِ فقط، ولا عَنْ يَسارِهِ فقط، ولا الفذَّ خَلْفَهُ، أو خَلْفَ الصَّفِّ إلاَّ أن يكونَ امرَأةً.

فصل

يَصِحُّ اقتداءُ المأموم بالإمام فِي المَسْجدِ؛ وإنْ لم يَرَهُ، ولا مَنْ وراءَهُ إذا سَمِعَ التَّكبيرَ، وكَذَا خَارِجَه إنْ رأى الإمامَ، أو المأمُومينَ.

ويُكرَهُ وقوفُهم بَينَ السَّوَارِي إِذَا قَطَعْنَ .

فصل

ويُعذَرُ بِتَرْكِ جُمعةٍ وجَمَاعةٍ مَريضٌ، ومُدافعُ أَحَدِ الأَخبَثَيْنِ، ومَنْ بِحَضرةِ طَعَامٍ مُحتَاجٍ إليه، وخَائِفٌ الأَخبَثَيْنِ، ومَنْ بِحَضرةِ طَعَامٍ مُحتَاجٍ إليه، وخَائِفٌ مِنْ ضَياعٍ مالِه، أو فواتِهِ، أو ضَرَرٍ فيهِ، أو مَوتِ

قريبه، أو عَلى نَفْسِهِ مِنْ ضَرَرٍ، أو سُلطَانٍ، أو مُلازَمَةِ غريمٍ ولا شَيء معه ، أوْ مِنْ فَواتِ رِفْقَتِهِ، أو غَلَبَةِ نُعَاسٍ، أو أذَى بمَطَرٍ، أو وَحْلٍ، وبريحٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةٍ في لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ.

باب صلاة أهل الأعدار

يُصَلِّي المريضُ قائِماً ولو مُستَنِداً.

فإنْ لَمْ يَستَطِعْ فَقَاعِداً. فإنْ لَمْ يَستَطِعْ فَعَلَى جَنْبهِ، والأيمنُ أفضَل،

ويُومىءُ بِرُكُوع، وسُجُودٍ ويجعلُهُ أخفَضَ.

فإنْ عَجَزَ أَوْمَا بِطَرْفِهِ واستَحْضَرَ الفِعْلَ بِقَلْبِهِ، وكذًا القولَ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ لِسانُهُ.

ولا تَسْقطُ مادَامَ عَقْلُهُ ثَابِتاً.

وَتَصِحُّ المَكتُوبَةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِمَرَضٍ، وعَجْزٍ عَنْ رُكوب، وخَوفِ انْقِطَاعِ ونحوه.

ويُسَنُّ لِمُسَافِرٍ قَصْرُ رُباعِيَّةٍ إِنْ نَوَى سَفَراً مُباحَاً

لِمحَلِّ مُعَيَّنِ يَبلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخاً؛ وهو يَومَانِ بسَيرِ الأَثْقَال، ودَبيبِ الأَقدَام.

فيَقَصُّرُ إِذًا فَارِقَ بِيوتَ قَرِيتِهِ العَامِرة .

وإذًا أقامَ بِبلدٍ لحَاجَةٍ لا يَدري مَتَى تَنقَضي قَصَرَ، ما لم يَنوِ الإقامَةَ فَوْقَ أربعةِ أيام.

ويجُوزُ لهُ الجَمْعُ بَينً الظُّهْرِ والعَصْرِ، وبَينَ الظُّهْرِ والعَصْرِ، وبَينَ المَغْرب والعِشَاءِ تَقدِيماً وتأخِيراً.

وكذا يُبَاحُ لَمَريض، ومُرضِع لَمشقَّةٍ، ونحوِها، ولِمُقيم الجَمْعُ بيْنَ العِشَاءَينِ لَمَطَرٍ يَبُلُّ الثِّياب، ونَحوَه.

فصل

ويَجوزُ أَنْ تُصَلَّى صَلاةُ الخَوْفِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ صَحَّتْ عَنْ النَّبِي ﷺ.

وحَمْلُ السِّلاحِ الذي لا يُثْقِلُهُ لِيدْفَعَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ مُسْتَحَبُّ.

باب صلاة الجمعة

تَلْزَمُ كُلَّ ذَكَرٍ، حُرِّ، مُكَلَّفٍ، مُسْلِمٍ، مُستَوطِنٍ بِينَاءِ اسمُهُ وَاحِدٌ؛ ولو تَفرَّقَ، ليسَ بَينَهُ وبينَ المَسجِدِ أَكثَر مِنْ فَرسَخ.

وَلا تَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ سَفَرَ قَصْرٍ، ولا عَبْدٍ، ولا المَرَأَةِ.

ولا يَجوزُ لَمَنْ تَلزَمُهُ السَّفرُ في يومِها بَعْدَ الزَّوَالِ.

فصل

يُشتَرَطُ لِصِحَّتِها شُرُوطٌ، لَيسَ مِنْها إذْنُ الإمَام. أحدُها: الوَقت، وأوَّلُهُ أوَّلُ وَقْتِ صَلاةِ العِيدِ، وآخِرهُ آخِرُ وَقْتِ صَلاةِ الظُّهْرِ.

الثَّاني: حُضُورُ أربَعينَ مِنْ أَهْلِ وُجُوبِها.

الثَّالث: أنْ يَكُونُوا بِقَرْيَةٍ مُستَوطِنينَ.

ومَنْ أَدْرِكَ مَعَ الإِمَامُ مِنْهَا رَكْعَةً أَتَمَّها جُمُعَةً .

ويُشْتَرَطُ تَقَدُّمُ خُطبَتَيْنِ، مِنْ شَرْطِ صِحَتِهما حَمْدُ

الله، والصَّلاةُ عَلَى رَسُولِهِ، وقِرَاءَةُ آيةٍ، والوَصِيَّةُ بِتَقُوى الله، وحُضُورُ العَدَدِ المُشْتَرَطِ.

فصل

وَالجُمُعَةُ رَكْعَتانِ .

يُسَنُّ أَنْ يَقرَأَ جَهْراً في الأُوْلَى بالجُمعةِ، وفي الثَّانِيةِ بِالمُنَافقينَ.

وتَحرُمُ إِقَامَتُهَا في أَكثَرَ مِنْ مُوضِعٍ مِنْ البَلَدِ إِلاَّ لَحَاجَةِ.

وأقلُّ السُّنَّةِ بَعْدَها رَكْعَتَانِ.

ومَنْ دَخَلَ والإمَامُ يَخطُبُ لَم يَجْلِسْ حتَّى يُصَلِّي رَكَعَتَين.

وَلاَ يَجُوزُ الكَلامُ حَالَ خُطْبَةِ الإمامِ إلاَّ لَهُ، ولِمَنْ يُكَلِّمُهُ.

باب صلاة العيدين

وهِيَ فَرْضُ كِفَايةٍ.

وشُرُوطُها كالجُمُعَةِ.

وَوَقَتُهَا كَصَلاةِ الضُّحَى، و آخِرُهَا قُبَيْلَ الزَّوالِ. وتُسَنُّ بصَحْراءٍ، ويُكرَهُ النَّفْلُ قَبْلَها وبعدَها في

مَوضِعِها.

ويُسَنُّ الأَكْلُ قَبْلَ صَلاةِ فِطْرٍ، وبَعْدَ أَضحَى لِمُضَحِّ.

وَهِيَ رَكْعَتَانِ، يُكَبِّرُ في الأوْلَى بَعْدَ تَكبيرَةِ الإحْرَامِ سِتًّا، وفي الثَّانِيةِ قَبْلَ القِرَاءَةِ خَمْسَاً، يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلَّ تَكْبيرةٍ، ويقولُ بَينَها: (الله أكْبَرُ كَبيراً، والحَمْدُ لله كَثِيراً، وسُبْحَانَ الله بُكْرَةً وأصِيلًا، وصلَّى الله على مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّم تَسْليماً كَثيراً).

ثُمَّ يَسْتَعيذُ، ثُمَّ يَقْرَأُ جَهْراً بَعْدَ الفَاتِحَةِ بِسَبِّح في الأُولَى، وبالغَاشِيةِ في الثَّانِيةِ.

فَإِذَا سَلَّمَ خَطَبَ خُطْبَتَيَنَ كَخُطْبَتَي الجُمُعَةِ يَسْتَفَتِحُ الْأُولَى بِتِسع تَكبيرَاتٍ، والثَّانِيةَ بِسَبْع، ويُبَيِّنُ لَهُم في

الفطر أحْكَامَ الفِطْرَةِ، ويُبيِّن لهمْ في الأضْحَى أَحْكَامَ الأَضْحَى أَحْكَامَ الأَضْحِيةِ، ويَحُثُّهُمْ عَلَيْها.

ومَنْ فَاتَتْهُ صَلاةُ العِيدِ سُنَّ لهُ قَضَاؤُها.

وإنْ لَمْ يَعلَمُوا بالعِيدِ إلاَّ بَعْدَ الزَّوَالِ صَلَّوا مِنْ الغَدِ قَضَاءً.

باب صَلاة الكُسُوف

تسَنُّ جَمَاعَةً، وفُرَادَي.

ووَقْتُها مِنْ ابتدَاءِ الكُسُوفِ إلى زَوَالِهِ.

ويُنَادَى لها (الصَّلاةُ جَامِعَةٌ).

وصِفَتُهَا أَنْ يُكَبِّر، ثُمَّ يَقْرَأُ بَعْدَ الفَاتِحَةِ سُوْرةً طَويلَةً، ثُمَّ يَرْفَعُ، ويَقْرَأُ الفَاتِحَةَ وسُورةً دُونَ الأُولَى، ثُمَّ يَرْفَعُ دُونَ الأُوَّلِ، ثُمَّ يَرْفَعُ، وسُورةً دُونَ الأُولِ، ثُمَّ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ، ويَفْعَلُ الثَّانِيَة كالأُولَى إلاَّ أَنَّهَا تَكُونَ أَقْصَرَ مِنْها.

باب صلاة الاستسقاء

هيَ سُنَّةٌ مُؤكَّدَةٌ عندَ الحَاجَةِ لِطَلَبِ السُّقْيَا .

ووَقْتُها، وصِفَتُها كصَلاةِ عِيدٍ.

وتُصَلَّى فُرَادَى، وفي جَمَاعَةٍ أفضَلُ.

وإذَا أَرَادَ الإِمَامُ الخُرُوجَ وَعَظَ النَّاسَ، وأَمَرَهُمْ بِالتَّوْبَةِ، والخُروجِ مِنْ المَظَالِمِ، وتَرْكِ التَّشاحُنِ، والصَّيَام، ويَعِدُهمْ يَوْماً يَخْرُجُونَ فيهِ.

فَيَخْرُجُ مَتَوَاضِعاً في ثِيَابِ بَذِلَةٍ، مُتَذَلِّلًا، مُتَخَشِّعاً، ومَعَهُ أَهْلُ الدِّينِ والصَّلاَحِ، والشُّيوخُ، والصِّبْيانُ.

ويُباحُ خُرُوجُ الأطْفَالِ، والعَجَائِزِ، والبَهَائِم. فيُصَلِّي، ثُمَّ يَخْطُبُ واحِدَةً يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ كَخُطْبَةِ عِيدٍ، ويُكثِرُ فِيها الاستِغْفَارَ، وقِرَاءَةَ الآياتِ التِي فِيهَا الأمرُ بِهِ، ويَرفَعُ يَدَيهِ، وظُهورُهما إلى السَّمَاءِ فَيَدْعُو بِدُعَاءِ النبي ﷺ ومِنْهُ «اللهمَّ اسْقِنَا غَيْثاً مُغِيثاً... إلى آخِره ^(١).

ولهُ أَنْ يُقَدِّمَ بَعْضَ الصَّالِحِينَ للتَّوَسُلِ بِدُعَائِهِ ؟ كَمَا اسْتَسْقَى عُمرُ بالعَبَّاس .

وإنْ كَثُرَ المَطَرُ، وخِيفَ مِنْهُ سُنَّ قُولُ (اللَّهُمَّ حَوالَيْنَا، ولا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ على الآكَامِ، والظِّرَابِ، وبُطُونِ الأَودِيَةِ، ومَنَابِتِ الشَّجَرِ)(٢).

كتاب الجَنَائز

يسَنُّ تَعَاهُدُ المُحتَضِرِ بِبَلِّ حَلْقِهِ، وتَلْقِينُه (لا إِلَهَ إِلاَ اللهُ إلاَ اللهُ إلاَ اللهُ إلله الله) بِرِفْقِ، وتَوجيهُهُ إلى القِبْلَةِ، وتَغمِيضُ عَيْنَيْهِ إِذَا مَاتَ، وشَدُّ لَحْيَيْهِ، وتَلْيينُ مَفَاصِلِهِ، وخَلْعُ ثِيابِهِ، وسَتْرُهُ بِثَوْبِ.

ويجَبُ فَي حَقِّهِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ؛ غَسْلُهُ، وتَكْفِينُهُ،

⁽۱) رواه بهذا اللفظ أبو داود في (السنن ۱۱۲۹)، والحاكم في (المستدرك ۱/۳۲۷) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما. (۲) رواه الشيخان من حديث أنس رضي الله عنه.

والصَّلاةُ عَليْهِ، ودَفْنُهُ.

فإذَا أَخَذَ المُبَاشِرُ في غَسْلِهِ سَتَرَ عَوْرَتَهُ، ثمَّ نَوى، وسَمَّى، ويَعصِرُ بَطنَهُ بِرِفْقٍ، ويُكْثِرُ صَبَّ المَاءِ حينئذ، ثُمَّ يَلِفُّ على يَدِهِ خِرْقَةً فيُنْجِّيهِ، وحَرُمَ مَسُّ عَوْرَةٍ مَنْ لهُ سَبْعٌ، ثُمَّ يُدْخِلُ أُصْبِعَيهِ وعَليهمَا خِرقَةٌ مَنْ لهُ سَبْعٌ، ثُمَّ يُدْخِلُ أُصْبِعَيهِ وعَليهمَا خِرقَةٌ مَنْ لهُ سَبْعٌ، ثُمَّ يُدْخِلُ أَصْبِعَيهِ وعَليهمَا خِرقَةٌ مَنْ لهُ سَبْعٌ، ثُمَّ يُدْخِلُ أَصْبِعَيهِ وعَليهمَا خِرقَةٌ مَنْ لهُ سَبْعٌ، ثُمَّ يُدْخِلُ أَصْبِعَيهِ وعَليهمَا خِرقَةٌ في فَمِهِ فيمسَّحُ أَسنَانَهُ، وفي منخريهِ فينظَّفُهُما، ولا يُدْخِلْهُما المَاءُ(١)، ثُمَّ يُوضَيّهُ، وليحيتَهُ بِرَغُوةِ السِّدْر، وبَدَنَهُ بِثُفْلِهِ (٢)، ثمَّ يُوضَيّهُ ويَعْسِلُ رَأْسَهُ، ولِحْيَتَهُ بِرَغُوةِ السِّدْر، وبَدَنَهُ بِثُفْلِهِ (٢)، ثمَّ يُفيضُ المَاءَ.

وسُنَّ تثلیثٌ، وتَیَامُنٌ، وإمْرَارُ یدَیْهِ عَلَی بَطْنِهِ کُلَّ مَرَّةٍ، فإنْ لَمْ یُنقِّ زَادَ حتَّی یُنَقَّی، وسُنَّ کَافُورُ ، وسِدْرُ فی الأَخِیْرَةِ، وخِضَابُ شَعْرٍ، وقَصُّ شَارِبٍ، وتَقْلَیمُ أَظْفَارِ إِن طَالاً.

⁽١) (الماء) مفعول به أول، وضمير التثنية مفعول به ثاني.

⁽٢) [التُقُل] على وزن (قُفْل) وهو الحثالة؛ وهي الثخين الذي يبقى تحت الصافي [المصباح المنير ١/١٤].

ويُجَنَّبُ مُحْرِمٌ مَاتَ مَا يُجَنَّبُ في حَيَاتِه. وسِقْطٌ لأرْبعَةِ أشهُرٍ كمَولودٍ حَيًّا، وإِنْ تَعذَّر غَسْلُ المَيِّت يُمِّمَ.

وسُنَّ تَكفينُ رَجُلٍ في ثَلاثَ لَفائِفٍ بِيْضٍ، يُجْعَلُ الحَنوطُ فيمَا بَيْنَها.

ومِنْهُ (١) بِقُطْنٍ بَيْنَ إِلْيَتَيْهِ، وعَلَى مَنَافِذِ وَجْهِهِ، ومَواضِع سُجُودِهِ.

ثُمَّ يَرَّدُ طَرَفَ العُلْيَا مِنَ الجَانِبِ الأَيْسَرِ عَلَى شُقِّهِ الأَيْمَنِ، ثُمَّ الثَّانِيةُ والثَّالِثةُ كَذَلِكَ، ويُجْعَلُ أكثرُ الفَاضِل عِندَ رَأْسِه.

وسُنَّ لامْرَأَةٍ خَمْسَةُ أَثْوَابِ؛ إِزَارٌ، وخِمَارٌ، وَخِمَارٌ، وقَمِيصٌ، ولُفَافَتَان. وقَمِيصٌ، ولُفَافَتَان. والوَاجِبُ ثَوبٌ يَستُرُ جَميعَ الميِّتِ.

⁽١) أي يجعل من الحنوط بقطن بين إليتيه.

فصل

السُّنَّةُ أَنْ يَقُومُ الإمَامُ عِنْدَ صَدْرهِ ، وعِنْدَ وَسَطِها . ويُكَبِّرُ أَرْبَعًا يَقْرَأُ في الأُولَى بَعدَ التَّعَوُّذِ الفاتِحَةَ، ويُصَلِّي عَلَى النَّبِي في الثَّانِيةِ؛ كالتَّشَهُّدِ، ويَدعُو في الثَّالِثَةِ فيَقُولُ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا، ومَيِّتِنَا، وشَاهِدِنَا، وغَائِبِنَا، وصَغِيرِنَا، وكَبيرِنَا، وذَكَرِنَا، وأُنْثَانَا، إنَّكَ تَعْلَمُ مَنْقَلَبَنَا ومَثْوَانا، وأَنْتَ عَلَى كُلِّ شيءٍ قَديرٌ، اللهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فأَحْيهِ عَلى الإسْلام والسُّنَّةِ، ومَنْ تَوَقَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَقَّهُ عَلَيْهِما، اللَّهُمَّ اغْفِرْ َلهُ، وارْحَمْهُ، وعَافِهِ، واعْفُ عَنْهُ، وأكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلُهُ، واغْسِلْهُ بالمَاءِ والثَّلْجِ والبَرَدِ، ونَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ، والخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوَّبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وأَبْدِلُهُ دَارَاً خَيْراً مِنْ دَارِه، وزَوْجَاً خَيْراً مِنْ زَوْجِهِ، وأَدْخِلْهُ الجَنَّةَ، وأعِذْهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وعَذَابِ النَّارِ، وافْسَحْ لهُ في قَبْرِهِ ونَوِّرْ لَهُ فيهِ).

وإِنْ كَانَ صَغيراً قَالَ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ ذُخْراً لِوَالِدَيهِ، وفَرَطاً، وأَجْراً، وشَفِيعاً مُجَاباً، اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بهِ مَوازِينَهما، وأخراً، وشَفِيعاً مُجَاباً، وألْحِقْهُ بِصَالِحِ مَوازِينَهما، وأعظِمْ بهِ أَجُورَهُما، وألْحِقْهُ بِصَالِحِ سَلَفِ المؤمِنينَ، واجْعَلْهُ في كَفَالةِ إبرَاهيمَ، وقَه برَحْمَتِكَ عَذَابَ الجَحِيم).

ويَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَليلاً ، ويُسَلِّم واحِدَةً عَنْ يَمينِهِ ، ويَرْفَعُ يَدَيهِ مَعَ كُلِّ تَكبيرَةٍ .

وَوَاجِبُها: قِيامٌ، وتَكبيرَاتٌ، والفَاتِحَةُ، والصَّلاةُ على النَّبيِ ﷺ، ودَعْوَةٌ للمَيِّت، والسَّلامُ.

ومَنْ فَاتَهُ شَيءٌ مِنْهَا قَضَاهُ عَلَى صِفَتِه .

فصل

يُسَنُّ تَرْبيعٌ في حَمْلِ جَنازَةٍ، وإسْرَاعٌ بها.

والدَّفْنُ بالصَّحْرَاءِ أفضَلُ، ويَكفِي ما يُوارِيهِ عَنْ السِّبَاع والرَّائِحَةِ.

وسُنَّ كُونُ القَبْرِ مَلْحُودًا، وأنْ يُعَمَّقَ، ويُوسَّعَ بلا

حَدِّ، وقَولُ مُدخِلِ الميِّتِ: (بِسْمِ الله، وعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ الله)، ووَضعُهُ على التُّرَابِ. الله)، ووَضعُهُ على التُّرَابِ. ويَجِبُ اسْتِقبَالُ القِبْلَةِ.

ويَحرُمُ البِنَاءُ، والتَّجْصِيصُ، والوَطءُ، والكِتَابَةُ عَلَمه.

وسُنَّ لِغَيرِ امرَأةٍ زِيارَةُ القُبُورِ .

وقولُ زَائر، وَمَارِ بِها: (السَّلامُ عَلَيكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤمنينَ، وإنَّا إنْ شَاءَ الله بِكُمْ لَلاحِقُونَ، يَرحَمُ الله المُسْتَقْدِمينَ مِنْكُمْ والمُستَأْخِرينَ، نَسْأَلُ الله لنَا ولَكم العَافِيةَ، اللهُمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجرَهُم، ولا تَفتِنَا بعدَهُم، واغْفِر لَنا ولَهُم).

وتُسَنُّ تَعْزِيةُ المُصَابِ بِالمَيِّتِ إلى ثَلاثٍ، وقَولُ ما وَرَدَ.

ويجوزُ البُكَاءُ عَلى المَيِّتِ، ويَحْرُمُ نَـدْبُ، ونِيَاحَةُ، وشَقُّ ثَوْبِ، ولَطْمُ خَدِّ، ونَحوهِ.

أحكام الزكاة

كتاب الزكاة

هيَ الرُّكُنُ الثَّالِثُ مِنْ أَرْكَانِ الإسلامِ.

وشُرُوطُ وُجوبِهَا خَمْسَةُ: الحُرِّيَّةُ، والإسْلامُ، ومِلْكُ نِصَابِ تَقريباً في الأثمانِ، وتحديداً في غَيرِها، واستِقْرَارُهُ، ومُضِيُّ الحولِ في زكاةِ الأثمانِ والمَاشِيةِ والعُرُوضِ.

ومَنْ لهُ دَيْنٌ أدَّى زكاتَه إذا قَبَضَهُ لمَا مَضَى .

وتَجِبُ الزَّكَاةُ في خَمْسَةِ أَصْنَافٍ؛ بَهِيمةِ الأَنْعَامِ، والأَثْمَانِ، وعُرُوضِ التِّجَارَةِ، والخَارِجِ مِنْ الأرْضِ، والغَسَل.

فصل

وتَجِبُ في إِبِلٍ، وَبَقَرٍ، وغَنَمٍ سَائمَةٍ الحَوْلَ، أو أَكثَر.

فيجبُ في حَمْسِ مِنَ الإبلِ شَاةٌ. وفي عَشْرِ شَاتَانِ. وفي خَمْسَ عَشْرةَ ثَلَاثٌ. وفي عِشْرينَ أَرْبعٌ. وفِي خَمْسِ وعشرينَ بِنْتُ مَخَاضِ لهَا سَنَةٌ. وفي ستِّ وثَلاثينَ بِنْتُ لَبُونٍ، لهَا سَنتَانِ. وفي ستِّ وأربَعينَ حِقَّة؛ لها ثَلاثُ سنينَ. وفي إحدى وستيِّنَ جَذَعَة؛ لها أَرْبَعٌ. وفي ستِّ وسَبْعينَ بِنْتَا لَبُونٍ. وفي إحدى وتسعينَ جقَّتَانِ، وفي مَائةٍ وإحدى وعشرينَ ثَلاثُ وتسعينَ حِقَّتَانِ، وفي مَائةٍ وإحدى وعشرينَ ثَلاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ. وفي كُلِّ أربعينَ بِنْتُ لَبون، وفي كُلِّ خمسينَ حِقَّةٌ.

ويَجِبُ في ثَلاثينَ مِنَ البَقَرِ تَبيعٌ، أَو تَبيعَةٌ؛ كُلُّ مِنهِمَا لَهُ سَنَتَانِ. ثُمَّ في كُلِّ ثلاثين تَبِيعٌ، وكُلِّ أَربَعينَ مُسِنَّةٌ؛ لها سَنَتَانِ. ثُمَّ في كُلِّ ثلاثين تَبِيعٌ، وكُلِّ أَربَعينَ مُسِنَّةٌ.

ويَجِبُ فَي أربَعينَ مِنَ الغَنَمِ شَاةٌ. وفي مِائةٌ وإحدَى وعِشْرينَ شَاتَانِ. وفي مائتَيْنِ ووَاحدةٍ ثلاثُ شياهٍ. ثُمَّ في كُلِّ مِائةٍ شَاةٍ شَاةٌ.

والخُلْطَةُ في المَاشِيَةِ تُصَيِّرُ المَالَينِ كالوَاحِدِ.

فصل في زكاة الخارج مِنَ الأرْض

تجبُ في الحُبُوبِ كُلِّهَا ولَوْ لَمْ تَكُنْ قُوتاً، وفي كُلِّ ثَمَرِ يُكَالُ ويُدَّخَرُ؛ كَتَمْرِ، وزَبيبِ.

ونِصَابُهُ خَمْسَةُ أُوسُقٍ، وهيَ أَلْفٌ وسِتُّمائَةِ رَطْلٍ بالعِرَاقي.

وتُضَمُّ ثَمَرةُ العَامِ بَعضُهَا إلى بَعْضٍ في تَكمِيلِ النِّصَابِ. لاجِنْسٌ إلى غَيرِهِ.

ويُعتبَرُ أَنْ يَكُونَ النِّصَابُ مَمْلُوكاً لَهُ وَقْتَ وُجوبِ الزَّكَاةِ، فلا زَكَاةَ فيما يَكتَسبُهُ اللَّقَاطُ ونحُوهُ.

ويَجِبُ عُشْرٌ فِيمَا سُقِيَ بِلا مُؤنَةٍ، ونِصْفُهُ بِها، وثَلاثةُ أَرْباعِهِ بِهما.

وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ، وبَدَا صَلاحُ الثَّمَرِ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ، ويَستَقِرُ الوُجوبُ بجَعْلِها في البَيْدَرِ.

ويَجِبُ في العَسَلِ عُشْرُهُ، ونِصَابُهُ مائَةٌ وسِتُّونَ رَطْلاً عِرَاقِيًّا.

وفي الرِّكَازِ؛ وهُوَ مَا وُجِدَ مِنْ دَفْنِ الجَاهِليَّةِ الخُمُسُ في قَليلِهِ وكَثيرهِ.

فصل في الأثمّان

نصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالاً، والفِضَّةِ مِائتاً دِرْهَمٍ، ويُضَمُّ كُلُّ مِنْهُما إلى الآخرِ في تَكْمِيلِ النِّصَاب.

وَلا زَكَاةَ في حُلِيٍّ مُبَاحٍ مُعَدِّ للاسْتِعْمَالِ. أو العَارِيَة.

ويُبَاحُ للذَّكَرِ مِنَ الفِضَّةِ خَاتَمٌ، وقَبيعَةُ سَيفٍ، ونحوهُ.

ومِنَ الذَّهَبِ قَبيعَةُ سَيفٍ، ومَا دَعَتْ إليهِ ضَرُورَةٌ؛ كأنْفٍ، ونحوِه.

وللنِّسَاءِ مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بِلِبْسِهِ.

وأمَّا عُرُوضُ التِّجَارةِ فَنِصَابُها كالنَّقْدَينِ بَعْدَ التَّقْويم بالأَحَظِّ للفُقَراء.

وَالوَّاجِبُ فِي الذَّهَبِ، والفِضَّةِ، والعُرُوضِ رُبْعُ العُشْر.

بابُ زَكاة الفطر

تجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فَضَلَ لهُ يَومَ العِيدِ، ولَيلَتهُ صَاعٌ عَنْ قُوتِهِ، وَقُوتِ مَنْ يَمُونُهُ.

ولا يَمنَعُها الدَّيْنُ إلا بِطَلبِهِ.

فَيُخرِجُ عَنْ نَفْسِه، ومُسلِم يَمُونُه.

فإنْ عَجَزَ عَنِ البَعْضِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ، فامْرَأْتِهِ، فَأُرِّهِ، فَأُمِّهِ، فَأُمِّهِ، فَوَلَدِهِ، فَأَقْرَبٍ فِي ميرَاثٍ. وَتُسْتَحَبُّ عَنْ جَنِين.

وَتَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيلَةَ الفِطْرِ، ويَجُوزُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ العِيدِ بَيَومَينِ فَقَط. ويَومُ العِيدِ قَبْلَ

(١) في الأصل [فرفيقه] بالموحدة وهو تطبيع.

الصَّلاةِ أَفْضَلُ، ويَجوزُ بَعدَهَا مَعَ الكَرَاهَةِ، وَيقْضِيهَا بَعْدَ يَومِهِ آثِماً.

والقَدْرُ الوَاجِبُ فيَها صَاعٌ مِنْ بُرِّ، أو شَعِيرٍ، أو تَمْر، أو زَبيب، أو أقطِ.

فَإِنْ عُدِمَ ذُلِكَ أَجْزَأً كُلُّ ثَمَرٍ، وَحَبِّ يُقتَاتُ.

ويَجُوزُ إِعْطَاءُ جَمَاعَةٍ فِطرَتُهم لِوَاحِدٍ، وعَكْسُهُ.

بابُ إخرَاج الزَّكَاةِ

يجِبُ عَلَى الفَوْرِ مَعَ إمْكَانِهِ إلا لِضَرَرٍ. ويَجوزُ تَأْخِيرُهَا لأشَدَّ حَاجَةً.

وَيَجوزُ تَعجِيلُها لِحَوْلَينِ فَقَطْ.

وتَجِبُ النِّيَّةُ عِندَ إخرَاجِهَا.

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُفَرِّقَها بِنَفْسِهِ. ويَقُولُ هُو، وآخِذُهَا مَا رَدَ.

وتُدفَعُ الزَّكَاةُ إلى الأصْنَافِ الثَّمَانِيةِ المَذْكُورِينَ في

الآيةِ، ويُجزىء إلى صِنْفٍ واحِدٍ.

وَلا يَجُوزً دَفَعُها لَبَني هَاشِم، وَمَوالِيهم، ولا لأَصْلِ، وفَرْع، وعَبْدٍ، وزَوْج، وكَافِرٍ، ومَنْ ليسَ مِنْ أهل الزَّكَاةِ، ولا مَنْ تلزَمُهُ مُؤنَّتُهُ.

ومَنْ مَنَعَها جُحُودًا كَفَرَ عَارِفٌ بِالحُكْمِ، وأُخِذِتْ مِنْهُ، وقُتِلَ. وبُخْلًا أُخِذَتْ مِنْهُ، وعُزِّر.

ومَنْ مَاتَ ولَم يُخْرِجْها أُخِذَت مِنْ تَرِكَتِهِ.

كتاب الصّيام

يجِبُ صَومُ رَمضَانَ بِرُؤيَةِ هِلالِهِ مِنْ عَدْلٍ؛ ولو أَنْثَى، أَوْ إِكْمَالِ شَعْبَانِ.

[وإنْ وُجِدَ](١) مَانِعٌ مِنْ رُؤيتِهِ لَيلةَ الثَّلاثينَ مِنْه؛ كَغَيم فيُصَامُ بِنِيَّةِ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَان احتِياطاً.

⁽۱) في الأصل [أو وجود]، ولعل الصواب ما أثبت. وهو الأنسب لما في (المنتهي).

ويَلْزَمُ الصَّوْمُ لِكُلِّ مُسْلِم، مُكَلَّفٍ، قَادِرٍ.
وإذَا قَامَتْ البَيِّنَةُ في أَثنَاءِ النَّهَارِ وَجَبَ الإمْسَاكُ،
والقَضَاءُ عَلَى كُلِّ مَنْ صَارَ في أَثنَائِهِ أَهْلاً لِوُجُوبِهِ.
ويَجِبُ تَعْيينُ النِّيَّةِ مِنَ الَّليلِ لِصَوْم كُلِّ يَوْمٍ واجِبٍ.
ويَصِحُّ النَّهْلُ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وبَعدَه.
ومَنْ نَوى الإفطار أَفْطَر.

بابُ ما يُفسدُ الصَّومَ، ويُوجبُ الكَفَّارَة

مَنْ أَكُلَ، أَو شَرِبَ، أَو اسْتَقَاءً فَقَاءَ، أَوْ اكتَحَلَ. أَو استَمْنَى، أَو بَاشَرَ دُوْنَ الفَرْجِ، أَو كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْـزَلَ. أَو امْذَى، أَو احْتَجَمَ عَامِداً ذَاكِراً لِصَومِهِ فَسَدَ.

وَإِنْ طَارَ إِلَى حَلْقِهِ ذُبَابٌ، أَو غُبَارٌ، أَو فَكَّرَ فَأَنْزَلُ أَو احْتَلَمَ لَم يَفْسُدْ.

ومَنْ أَكَلَ شَاكَاً في طُلُوعِ فَجْرٍ صَحَّ صَوْمُهُ. لا إِنْ أَكَلَ شَاكَاً في غُرُوبِ الشَّمْسِ، أو مُعْتَقِداً أَنَّهُ لَيْلٌ فَبَانَ نَهَاراً.

فصل

مَنْ جَامَعَ في نَهَارِ رَمَضَانَ في قُبُلٍ أو دُبُرٍ فَعَلَيْهِ القَضَاءُ، والكَفَّارَةُ.

وكذَلِكَ مَنْ لَزَمَهُ الإمْسَاكُ إِذَا جَامَعَ.

ولا تُجِبُ بِالجَماعِ دُوْنَ الفَرْجِ ؛ وَلَوْ أَنْزَلَ ، ولا عَلَى المَرْأَةِ المَعْذُورَةِ ، ولا تَجِبُ بِغَيْرِ الجِماعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ . وهي عِتْقُ رَقَبَةٍ ، فإنْ لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَالِدَ مُن فَاذْ لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَالِدَ مُن كَانَ اللهُ مَا مُن اللهُ مَن اللهُ مَا مُن اللهُ مَن اللهُ مَا مُن اللهُ مَا مُن اللهُ مَا مُن اللهُ مَن اللهُ مَنْ اللهُ مَن اللهُ مَنْ اللهُ مَن اللهُ مَن اللهُ مَن اللهُ مَن اللهُ مَنْ اللهُ مَن اللهُ مَنْ اللهُ مَن اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَن اللهُ مَا مَن اللهُ مَن اللهُ مَن اللهُ مَنْ مُن اللهُ مَن اللهُ مَا مُن ا

مُتَتَابِعَيْنِ، فإنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً، فإنْ لَمْ يَجِدْ سَقَطَتْ.

بابُ ما يُكرَهُ، ويُستحَبُ، وحُكمُ القَضَاء

يُكرَهُ أَنْ يَجمَعَ ريقَهُ فَيَبتَلِعَهُ.

ويَحْرُمُ بَلْعُ النُّخَامَةِ، ويُفْطِرُ بِهَا فَقَطْ إِنْ وَصَلَتْ إِلَى فَمه.

وذَوْقُ طَعامِ (١) بِلا حَاجَةٍ، ومَضْغُ عِلْكٍ قَويٍّ، وإن

(١) العطف على جمع الريق، أي ويكره ذوق طعام... إلخ.

وَجَدَ طَعْمَهُ في حَلْقِهِ أَفْطَرَ.

وتُكْرَهُ القُبْلَةُ لَمَنْ تُحِرِّك شَهوَتَهُ.

ويَجِبُ اجتِنَابُ كُلِّ كَلامٍ مُحرَّمٍ؛ كَشَتْمٍ.

وسُنَّ لِمَنْ شُتِمَ قُولُهُ: (إنِّي صَائِمٌ)، وتَأْخِيرُ سَحُورٍ، وتَعْجِيلُ فِطْرٍ عَلَى رُطَبٍ، أَو تَمْرٍ عِندَ عَدَمِهِ، أَوْ مَاءٍ عِنْدَ عَدَمِهِما، وقُولُ ما وَرَد.

ويُستَحَبُّ القَضَاءُ مُتَتَابِعاً، ولا يَجوزُ تأخيرُهُ إلى رَمَضانٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، فَإِنْ فَعَلَ لَزِمَهُ مَعَ القَضَاءِ إَطْعَامُ مِسْكِين لِكُلِّ يَوم.

وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صُومٌ، أو اعْتِكَافٌ، أوْ حَجٌّ. أو صَلاَةُ نَذْر استُحِبَّ لِوَلِيِّه قَضَاؤُهُ.

بابُ صَوْم التَّطَوُع

يُسَنُّ صِيَامُ أَيَّامِ البِيضِ، والإثْنَيْنِ، والخَمِيسِ، وسِتِّ مِنْ شَوَّال، وشَهْرِ المُحَرَّم؛ وآكَدُهُ العَاشِرُ، ثُمَّ التَّاسِعُ، ورَسْع ذِي الحِجَّةِ، وآكَدُهُ يَومُ عَرَفَةَ لِغَيْرِ حَاجٍّ بِها.

وَأَفْضَلُ التَّطَوُّعِ المُطْلَقِ صَومُ يَومٍ وفِطْرُ يَومٍ. وكُرِهَ إِفْرَادُ رَجَبٍ، والجُمُعَةِ، والسَّبْتِ، ويومِ الشَّكِ، وكُلُّ عِيدٍ للكُفَّارِ بصَومٍ.

وحَرُمَ صَومُ العِيدَينِ مُطْلَقاً، وأَيَّامِ التَّشْرِيقِ إلاَّ عَنْ دَم مُتْعَةٍ وقِرَانٍ.

وَمَنْ دَخَلَ في فَرْضٍ مَوَسَّعٍ حَرُمَ قَطْعُهُ بِلا عُذْرٍ، وكُرِهَ في نَفْلِ بِلا عُذْرٍ.

بابُ الاعتكاف

هوَ لُزُومُ مَسْجِدٍ لِطَاعَةِ الله تَعالى . وهُو سُنَّةٌ .

ويَصِحُّ بِلا صَوْمٍ. ويَلزَمُ بِالنَّذْرِ.

ولا يَصِحُّ إلاَّ في مَسْجِدٍ يُجمَعُ فيهِ. ومَنْ نَذَرَ زَمَناً مُعَيِّناً دَخَل مُعْتَكَفَهُ قَبْلَ لَيْلَتِهِ الأُوْلَى،

وخَرَجَ بَعَدَ آخِرِه .

وَلا يَخرُجُ المُعتَكِفُ إلا لِمَا لا بُدَّ مِنْهُ، ولا يَعُودُ مَرِيضاً، ولا يَعُودُ مَرِيضاً، ولا يَشْهَدُ جَنَازَةً إلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَهُ.

وإنْ وَطِيءَ فِي فَرْجِ فَسَدَ اعْتِكَافُهُ.

ويُسْتَحَبُّ اشتِغَالُهُ بِالقُرَبِ، واجْتِنَابُ مَا لا يَعْنيهِ.

كتاب الحَجّ

يَجِبُ الحَجُّ والعُمْرَةُ عَلى المُسْلِمِ، الحُرِّ المُحَلِّ المُكَلَّفِ، القَادِرِ في العُمْرِ مَرَّةً على الفَوْرِ إِذَا أَمْكَنَه.

والقَادِرُ مَنْ أَمْكَنَهُ الرُّكُوبُ، وَوَجَدَ زَاداً ورَاحِلةً صَالِحَين لِمِثلِهِ.

وَيُقَدَّمَ عَلَيْهِ قَضَاءُ الوَاجِباتِ، والنَّفَقَاتِ الشَّرْعِيَّةِ. وَإِنْ أَعَجَزَهُ كِبَرٌ، أَو مَرَضٌ لا يُرْجَى بُرْؤُهُ لِزَمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ يَحُجَّ، ويَعتَمِرَ عَنْه.

ويُشْتَرَطُ لِو بُحُوبِهِ عَلَى المَرْأَةِ وُجُودُ مَحْرَمِها؛ وهوَ زَوْجُها، أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ على التَّأبيدِ؛ بِنَسَبٍ، أَو سَبَبِ مُبَاحِ.

وَإِنْ مَاتَ مَنْ لَزِمَاه أُخْرِجَا مِنْ تَرِكَتِهِ.

فصُلُ

ومِيْقَاتُهُ المَكَاني ذُو الحُلَيْفةِ لأَهْلِ المَدِينَةِ.

والجُحْفَةُ لأهْلِ الشَّامِ، ومِصْرَ، والمَغْرِب. ويَلَمْلَم لأهْل اليَمَن.

وي من المنطق ال

وذَاتُ عِرْقَ لأَهْلِ المَشْرِقِ. هُنَّ لأَهْلِهَا، ولِمَنْ مَرَّ عَلَيْها مِنْ غَيرهمْ.

ومَنْ حَجَّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَمِنْهَا، وعُمْرَتُهُ مِنَ الحِلِّ. وَأَشْهُرُ الْحَجِّ شَوَّالٌ، وذُو القِعدَةِ، وعَشْرٌ مِنْ ذِي الحِجَّةِ.

بابُ الإحرام

هُوَ نِيَّةُ النُّسُكِ .

سُنَّ لِمُرِيدِهِ غُسْلٌ، أَوْ تَيَمُّمٌ لِعَدَمٍ أَو عُـذْرٍ، وتَنْظِيفٌ، وتَطْيَبٌ، وتَجَرُّدٌ مِنْ مَخِيْطٍ، ولِبْسُ إِزَارٍ

ورداء أبيَضَيْن، ونَعْلَيْن، وإحرَامٌ عَقِبَ رَكْعَتَينِ. والأنْسَاكُ ثَلاثَةٌ، تَمَتُّعٌ، وقِرَانٌ، وإفْرَادٌ.

فالأوّل: هُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الحَجِّ، ويَفْرَغُ مِنْها، ثُمَّ يُحْرِمُ بِالحَجِّ فِي عَامِهِ.

وعَلَى الأُفُقِي دَمٌ.

والثَّاني: إن يُحرِمَ بالعُمْرَةِ والحَجِّ مَعاً، وعَلَيْهِ دَمٌ. والثَّالِثُ: أَنْ يُحرِمَ بالحَجِّ، ولا شَيءَ عَلَيْهِ.

وأَفْضَلُهَا التَّمَتُّعُ، [ثمَّ الإِفْرَادُ](١)، ثُمَّ القِرَان.

ويُسَنَّ تَعْيِينُ النُّسُك، والاشْتِرَاطُ؛ بِأَنْ يَقُولَ (اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ نُسُكَ كَذَا فيَسِّرْهُ لي، فإنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحِلِّي حَيثُ حَبَسْتَني)، ثُمَّ يُلَبِّي؛ وصِفَتُها (لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ (٢) لا شَرِيْكَ لَكَ لَبَيْكَ، إِنَّ

⁽١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ومثبت من خط المحرر ابن راشد من النسخة التي عليها تصويباته.

⁽٢) في الأصل زيادة [لبيك] ثالثة هنا، وقد ضُرب عليها في النسخة المصححة.

الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لَكَ والمُلكَ، لا شُرِيكَ لَك).

وَسُنَّ لِمَنْ نَوى الحَجَّ مُفْرِداً فَسْخُ نِيَّتِهِ بالعُمْرَةِ لِيَّكُونَ مُتَمَتِّعاً.

وإِنْ حَاضَتْ امرَأَةٌ وهِي مُحْرِمَةٌ بالعُمْرَةِ، وخَافَتْ فَواتَ الحَجِّ، نَوَتْ الحَجَّ وصَارَتْ قَارِنَةً.

بَابُ مَحظوراتِ الإحرَام

هِي تِسْعَةٌ : **الأوَّل** : إزَالَةُ شَعْر .

والثَّاني: تَقْلِيمُ ظُفَّرٍ.

وفي إِزَالَةِ شَغْرَةٍ، أَوْ ظُفْرٍ طَعَامُ مِسْكينٍ، وفي الاثنين طَعَامُ اثنين، وفي ثَلاثَةٍ الفِدْيَةُ.

الْتَّالَثُ: تَغْطِيَةُ رأسٍ، ولو باسَتِظْلالٍ بمَحَلِّ. الرَّابِع: لِبْسُ ذَكَر مَخِيطاً.

الخامِسُ: شمُّ الطِّيبِ قَصْداً.

فَمَنْ لَبِسَ، أُو تَطَيَّبَ، أَوْ غَطَّى رأسَهُ بِمُ الرصِقِ . . .

فَدَا(١).

السَّادِسُ: قَتْلُ صَيْدِ البَرِّ الوَحْشِيِّ المأكُولِ.

السَّابعُ: عَقْدُ النِّكَاحِ.

الثَّامِنُ : المُبَاشَرَةُ فيكما دُونَ الفَرْج.

التَّاسِعُ: الجمَاعُ.

وكُلُّهَا تُوجِبُ الْفِدْيَةَ ، إلاَّ عَقْدَ النِّكَاحِ .

ولَيْسَ في المَحظُورَاتِ مَا يُفسِدُ الحَجَّ غَيرَ الجِمَاعِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الأُوَّلِ، وعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، والقَضَاءُ مِنْ قَابِلٍ، ويَمضِى في فَاسِدِه.

ولا يَفْسُدُ بَعْدَ التَّحلُّلِ الأوَّلِ، لكنْ يَفْسُدُ الإحرَامُ، فيُحْرِمُ مِنَ الحِلِّ لطَوَافِ الفَرْضِ في إحرَامٍ صَحيحٍ إنْ لمْ يَكُنْ سَعَى، وعَلَيْهِ شَاةٌ.

والتَّحَلُّلُ الأوَّلُ يَحْصُلُ باثنينِ مِنْ ثَلاثَةٍ؛ رَمْيٍ، وحَلْقٍ، وطَوَافِ زِيارَةٍ، ويَحِلُّ لهُ كُلُّ شَيءٍ إلاَّ النِّسَاءَ.

⁽١) في الأصل [فسد]، وقد صوبت من النسخة المصححة.

والتَّحَلُّلُ الثَّانِي يَحْصُلُ بِمَا بَقي مَعَ السَّعي إنْ لم يَكُنْ سَعَى.

وإحرَامُ المَرْأَةِ كالرَّجلِ؛ إلا في لِبْسِ مَخِيطٍ، وتَغطيةِ وَجهِهَا؛ فإن غَطَّتهُ بِلا عُذْرِ فَدَت (١).

باب الفدية

يُخَيَّر في فِدْيةِ حَلْقٍ، وتَقْلِيمٍ، وتَغْطِيةِ رَأْسِ رَجُلٍ، وَوَجِهِ امْرَأَةٍ بَينَ صَيَامِ ثَلاثَةٍ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةٍ مَسَاكِينٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدُّ بُرِّ، أَو نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ، أَو شَعيرٍ، أو زَبِيبٍ، أَو ذَبْح شَاةٍ.

وفي جَزَاء صَيدٍ بَيْنَ مِثْلِ مِثْلِيٍّ. أَو تَقُويمِهِ بِدَرَاهِمَ يَشْتَرِي بِهَا طَعَاماً يُجزِىءُ في فِطرَةٍ، فيُطعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ مُدَّ بُرِّ، أَو نِصْفَ صَاعِ مِنْ غِيرِه. أَو يَصُومُ عَنْ مِسْكِينٍ مُدَّ بُرِّ، أو نِصْفَ صَاعِ مِنْ غِيرِه. أو يَصُومُ عَنْ

 ⁽۱) هذا هو المذهب، وقد أطال ابن القيم في (بدائع الفوائد ٣/ ١٤١) في الاعتراض عليه، وأن الذي يحرم إنما هو ستر الوجه بالمفصل كالنقاب ونحوه فقط. وانظر (مجموع فتاوى الشيخ تقي الدين ٢٦/ ١١٢).

طَعام كُلِّ مِسكينِ يومَاً.

وَبِينَ إِطْعَامٍ ، أو صيام في غَيرِ مِثليٍّ .

وإن عَدِمَ مُتَّمَتَّعٌ، أو قُارِنُ الهَدْيَ صَامَ ثَلاثَةَ أَيَّامِ في الحَجِّ؛ والأَفْضَلُ كَونُ آخِرِهَا يَومَ عَرَفَة، وسَبْعَةً إذا رَجَعَ إلى أَهْلِهِ.

والمُحْصَر إِذَا لَمْ يَجِدْهُ صَامَ عَشرةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ حَلَّ. وتَسْقُطُ بِنسْيانٍ فِدْيَةُ لِبسٍ، وطِيبٍ، وَتَغْطيةِ رَأْسٍ. وكُلُّ هَدْي، أَوْ إطْعَامٍ فَلِمَسَاكِينِ الحَرَمِ إِلاَّ فِدْيَةَ أَذَى، ولِبسٍ ونَحْوِهِمَا فحَيْث وُجِدَ سَبَبُها.

ويُجزىءُ الصَّوْمُ بِكُلِّ مَكَانٍ. والدَّمُ شَاةٌ، أو سُبْعُ بَدَنَةٍ.

ويُرجَعُ في جَزَاءِ الصَّيدِ إلى ما قَضَتْ بهِ الصَّحَابَةُ ، وفِيما لَمْ تَقْضِ بهِ إلى قَوْلِ عَدْلَينِ خَبيرَيْنِ ، ومَا لا مِثْلَ لَهُ تَجِبُ قِيمَتُهُ مَكَانَه .

وَحَرُمَ مُطْلَقاً صَيْدُ حَرَمٍ مَكَّة، وقَطْعُ شَجَرِهِ،

وحَشيشِهِ، إلاَّ الإِذْخِرَ، وفيهِ الجَزَاءُ.

وصيْدُ حَرَم المَدِينةِ، وقَطْعُ شَجَرِهِ، وحَشيشهِ [الأخضرين](١) لِغَيرِ حَاجَةِ عَلَفٍ، وقَتَبٍ (٢)، ونَحُوهما، ولاجَزَاء.

بابُ دُخول مَكَّة

يُسَنُّ مِنْ أَعْلاَها.

والمَسْجِدِ^(٣) مِنْ بابِ يَنِي شَيْبَةَ .

فإذا رَأَى البَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وقَالَ مَا ورَدَ، ثُمَّ طَافَ مُضْطَبِعاً للعُمْرَةِ، أو القُدُومِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَمِراً سَبْعَةَ مُضْطَبِعاً للعُمْرَةِ، أو القُدُومِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَمِراً سَبْعَةَ أَشُواطٍ، فيَسْتَلِمُ الحَجَرَ الأَسْوَدَ، ويُقَبِّلُهُ، فَإِنْ شَقَّ أَشُارَ إِلَيْهِ، ويَقُولُ مَا وَرَدَ، ويَرْمُلُ الأَفقِي في الثَّلاثَةِ أَشَارَ إِلَيْهِ، ويَقُولُ مَا وَرَدَ، ويَرْمُلُ الأَفقِي في الثَّلاثَةِ الأَسْوَاطِ الأُول، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَينِ خَلْفَ المَقَام، ثمَّ الأَشُواطِ الأُول، ثمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَينِ خَلْفَ المَقَام، ثمَّ

⁽١) ما بين المعكوفين ليست في الأصل، ومثبتة من النسخة المصححة بخط المحرر.

⁽٢) القنب: هو الرحل الصغير على العبير.

⁽٣) أي يسنُّ دخول المسجد الحرام من باب. . . إلخ.

يَسْتَكِمُ الْحَجَرَ، ويَخْرُجُ إلى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ، فيَرْقَاهُ حَتَّى يَرَى البَيْتَ، فَيُكَبِّرُ ثَلاثاً، ويَقُولُ مَا وَرَدَ، ثُمَّ يَنْزِلُ مَاشِياً إلى العَلَمِ الأوَّلِ، فيَسْعَى سَعْياً شَدِيداً إلى مَاشِياً إلى العَلَمِ الأوَّلِ، فيَسْعَى سَعْياً شَدِيداً إلى الآخَرِ، ثُمَّ يَمشي، ويَرقَى المَرْوَةَ، ويَقُولُ مَا قَالَهُ عَلى الصَّفا، ثُمَّ يَنزِلُ ويَمْشِي فِي مَوضِع مَشيهِ، ويَسْعَى في الصَّفا، ثُمَّ يَنزِلُ ويَمْشِي فِي مَوضِع مَشيهِ، ويَسْعَى في مَوضِع سَعْيِهِ، يَفْعَلُهُ سَبْعاً؛ ذَهَابُهُ سَعْيَةٌ، ورُجُوعُهُ مَوضِع سَعْيةً، ورُجُوعُهُ سَعْيَةٌ، ورُجُوعُهُ سَعْيَةٌ،

ويَتَحلَّلُ مُتَمَتِّعٌ لا هَدْيَ مَعَه بِحَلْقٍ، أو تَقْصيرٍ. ومَنْ مَعَه هَدْيٌ فإذَا حَجَّ.

والمُتمَتِّعُ يَقطَعُ التَّلبيّةَ إِذَا شَرَعَ في الطُّوافِ.

باب صفّة الحجّ والعُمْرَة

يُسَنُّ لِمُحِلِّ بِمكَّةَ الإِحْرَامُ بالحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيةِ، والمَبيْتُ بِمِني.

فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ سَارَ إلى عَرَفَة، وكُلُّها مَوْقِفٌ

إِلاَّ بَطْنَ عُرَنَةَ (١)، ويَجْمَعُ فيهَا بَيْنَ الظُّهْرِ والعَصْرِ تَقْديماً، ثُمَّ يَقِفُ ويُكْثِرُ مِنَ الدُّعاءِ، وممَّا وَرَدَ.

وَوَقْتُ الوُقُوفِ مِنْ فَجْرِيومِ عَرَفَةَ إلَى فَجْرِيومِ النَّحْرِ.
ثُمَّ يَدْفَعُ بعدَ الغُرُوبِ إلى مُزْدَلِفَةَ بِسَكِينَةٍ، ويَجْمَعُ فَيْهَا بَيْنَ العِشَاءَينِ تأخِيراً قَبْلُ حَطِّ رَحْلِهِ، ويَبِيتُ بِها، فَيْهَا بَيْنَ العِشَاءَينِ تأخِيراً قَبْلُ حَطِّ رَحْلِهِ، فوقَفَ، وحَمِدَ فإذَا صَلَّى الصَّبحَ أَتَى المشعرَ الحَرَامَ، فوقَفَ، وحَمِدَ الله، وكَبَّرَ، وقَرَأ ﴿ فَإِذَا أَفَضَتُم مِنْ عَرَفَتِ الله، وكَبَّرَ، وقَرأ ﴿ فَإِذَا أَفَضَتُم مِنْ عَرَفَتِ الله، وكَبَّرَ، وقَرأ ﴿ فَإِذَا أَفَضَتُم مِنْ عَرَفَتِ الْمَثَنِ عَلَى الله الله عَنَى يُسْفِرَ، ثُمَّ يَدْفَعُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إلى مِنَى، فإذَا بَلَعَ مُحَسِّراً أَسْرَعَ قَدْرَ رَمْيَةً الشَّمْسِ إلى مِنَى، فإذَا بَلَعَ مُحَسِّراً أَسْرَعَ قَدْرَ رَمْيَةً بِحَجْرٍ، ويَأْخُذُ حَصِى الجِمَارِ سَبْعِينَ حَصَاةً.

فَإِذَا أَتَى مِنَى بَدَأَ بِجَمْرَةِ العَقَبةِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْع ؛ يَرْفَعُ يُمْنَاه حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطِهِ، ويُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ،

⁽١) في الأصل [عرفه] وهو تطبيع.

⁽٢) سورة البقرة، الآيتان: ١٩٨، ١٩٩.

ويَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ، ثُمَّ يَنْحَرُ، ويَحْلِقُ، أو يُقَصِّر مِنْ جَميع شَعْرِهِ، والمَرْأةُ تُقَصِّرُ قَدْرَ أُنْمُلَةٍ.

ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيءٍ إلاَّ النِّسَاءِ.

ثُمَّ يُفيضُ إلى مَكَّةَ فَيَطُوفُ للزِّيَارَةِ، ويَسْعَى إنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى، ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ.

ويُسَنُّ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ لَمَا أَحَبَّ، ويَتَضَلَّعُ مِنْهُ، ويَدْعُو بِمَا وَرَدَ.

ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَبِيتُ بِمِنَى ثَلاثَ لَيَالٍ، ويَرْمِي الجِمَارَ فِي كُلِّ يَوْمِي الجِمَارَ فِي كُلِّ يَوْمِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ الزَّوَالِ يَبْدَأُ بِالأُوْلَى، ويَخْتِمُ بِجَمْرَةِ العَقَبَةِ.

ومَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَينِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مِنَى قَبْلَ الغُرُوبِ لَزَمَهُ المَبيتُ، والرَّمْيُ مِنَ الغَدِ.

فإذَا أَرَادَ الخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَطُوفَ لَلْوَدَاع .

فإنَّ أَقَامَ، أو اتَّجَرَ بَعدَهُ أَعَادَهُ، وإنْ أُخَّرَ طُوافَ

الزِّيَارةِ فَطَافَهُ عِنْدَ الخُروجِ أَجْزَأً.

ويَقِفُ غَيْرُ الحَائِضِ بَيْنَ الرُّكْنِ والبَابِ دَاعِياً بِمَا وَرَدَ، وَتَقِفُ غَيْرُ الحَائِضُ بِبابِ المَسْجِدِ وتَدْعُو بِالدُّعُاءِ.

فَصْلٌ

يسْتَحَبُّ لِمَنْ فَرَغَ مِنَ الحَجِّ أَنْ يَأْتِي المَسْجِدَ النَّبَويَّ للصَّلاةِ الصَّلاةِ الصَّلاةِ هُناكَ.

فإذَا صَلَّى تجِيَّةَ المَسْجِدِ أَتَى إلَى قَبْرِ النَّبِيِّ عَلَيْكَ المَسْجِدِ أَتَى إلَى قَبْرِ النَّبِيِّ عَلَيْكَ مِنْ قَائلاً: (السَّلامُ عَلَيْكَ يا رَسُولَ الله)، ولا مَانِعَ مِنْ الإِنْيانِ بِصِفَاتِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: (السَّلامُ عَلَيْكَ يا خَليفةَ رَسُولِ الله ، السَّلامُ عَلَيْكَ يا أُمِيرَ المُؤمِنينَ)، ولا يَدْعُو هُنَاكَ؛ للنَّهْ عَنْهُ باتِّفَاق الأَئِمَّة .

وصِفةُ الْعُمْرَة أَنْ يُحْرِمَ بِهَا مِنَ المِيقَاتِ، أو مِنْ

أَدْنَى الحِلِّ لِمَنْ بالحَرَمِ، وغَيْرُهُ مِنْ مَنْزِلِهِ إِنْ كَانَ دُونَ المِيقاتِ، ثُمَّ يَطُوفُ، ويَسْعَى، ويَحْلِّقَ أُو يُقَصِّرُ.

فَضِلٌ

أَرْكَانُ الحَجِّ أَرْبَعَةٌ: إِحْرَامٌ، وَوُقُوفٌ، وطُوافٌ، وطُوافٌ، وسَعْيٌ.

وواجِباتهُ سَبْعَةٌ: إحْرامُ مَارِّ على مِيقَاتٍ منْهُ، ووقُوفٌ إلى الغُرُوب، ومَبيتٌ بِمُزْ دَلِفَة إلى بَعْدِ نِصْفِ الَّليلِ، وبِمِنَى لَيَاليَهَا، والرَّميُ مُرَتَّباً، وحَلْقٌ، أو تَقْصيرٌ، وطَوافُ وَدَاع.

وأرْكَان العُمرةَ ثلاثةُ : ً إحْرامٌ، وطَوافٌ، وسَعْيٌ. وواجِبُها إثْنان: الإحرامُ مِنَ الحِلِّ، والحَلْقُ، أو التَّقْصيرُ.

فمَنْ تَركَ الإحْرَامَ لَمْ ينعَقِدَ نُسُكُهُ.

ومَنْ تَرَكَ رُكناً غَيرَه، أو نيتَه لم يَتِمّ نُسكُهُ إلا بِهِ. ومَنْ تَرَكَ واجِباً فَعَلَيْهِ دَمٌ.

أو سُنةٌ فلا شَيءَ عَلَيهِ .

ومَنْ فَاتَهُ الوَّقُوفُ فَاتَهُ الحَجُّ، وتحلَّلَ بِعُمرةٍ، وأَهْدَى؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ اشتَرَطَ.

ومَنْ مُنِعَ البَيْتَ أَهدَى، ثُمَّ حَلَّ. فإنْ فَقَدَه صَامَ عَشْرَةَ أَيامٍ.

ومَنْ صُّدَّ عَنْ عَرَفَة تَحلَّلَ بِعُمرةٍ، ولا دَمَ. وإنْ حَصَرَهُ مَرَضٌ، أو ذَهَابُ نفقةٍ بَقِي مُحْرِماً إنْ لَمْ يَكُنْ اشتَرَطَ.

باب الهَدْي والأُضحية

أَفْضَلُها إِبلٌ، ثُمَّ بَقَرٌ، ثُمَّ غَنَمٌ، ولا يُجزىءُ إِلاَّ جَذَعُ ضَأَنْ، ولا يُجزىءُ إِلاَّ جَذعُ ضَأْنٍ، وثَنيٌّ غَيرِهِ.

ووقْتُ الذَّبْحِ بَعدَ صَلاةِ عيدٍ، أو قَدْرِها إلى آخِرِ ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

ولا يُعطَى جَازِرٌ أُجرَتَهُ مِنهَا، ولا يَبِيعُ جِلدَها، ولا

شَيْئاً مِنْها، بَلْ يَنتفعُ بهِ.

وتُجزىءُ الشَّاةُ عَنْ واحِدٍ، والبَدَنَةُ والبَقرةُ عَنْ سَبْعَةِ.

ولا تُجزىءُ هَزِيلَةٌ، ولا بَيِّنةُ عَوَرٍ، أو عَرَجٍ، ولا ذَاهِبةُ الثَّنايَا، أو أَكْثر أُذُنِها، أو قَرْنِهَا.

وتُنْحَرُ الإبلُ قَائمةً مَعقُولةً يَدُها اليُسرَى، ويُذبَحُ غيرُها.

ويقول: (بسم الله، اللَّهمُّ إنَّ هذَا مِنْكَ ولَكَ). وسُنَّ أَنْ يأكُلَ ويُهْدِي، ويَتَصَدَّق أَثلاثاً.

وحَرُمَ على مُرِيدهَا أَخْذُ شيءٍ، مِنْ شَعْرِهِ، أو ظُفْرهِ، أو بَشْرَتِهِ في العَشْر.

وتُسنُّ العَقيقة عن الغُلامِ شَاتَانِ، وعَنِ الجَارِيةِ شَاةٌ تُذْبِحُ يومَ السَّابِعِ، فإنْ فَاتَ فَفِي أَرْبَعَةَ عَشَرِ، أَو إِحْدَى وعشرين، فإنْ فَاتَ فلا تُعتبرُ الأسَابِيعُ.

وحُكمُها كأضحيةٍ .

كتاب الجهاد

هُوَ فَرْضُ كِفَايةٍ، ويَجبُ إِذَا حَضَرَهُ، أَو حَصَرَ العَدُوُّ بَلَدَه، أَو كَانَ النَّفيرُ عامًّا.

ويُسَنُّ رِبَاطٌ، وهوَ لُزومُ ثَغْرٍ وأقلُّهُ سَاعةٌ، وتَمَامُهُ أَرْبَعُونَ يَوْماً.

وَيَمنعُ الإمامُ المُخَذِّلَ، والمُرْجفَ.

ويَلزمُ الجَيشَ طَاعتُه، والصَّبرُ مَعَه، ولا يَجوزُ الغَزو إلاَّ بإذنهِ؛ إلاَّ أَنْ يُفجِأهُم عَدُوُّ يَخَافُونَ كَلَبَهُ (١٠).

ولا يَجِبُ إلاَّ عَلَى ذَكَرٍ حُرِّ، مُسْلِمٍ، مُكَلَّفٍ، صَحيحٍ، وَالجَدٍ مِنَ الْمَالِ الْكِفَايَةَ لَهُ، وَلأَهْلِهِ حَتَّى يَرْجعُ، ولا يتَطَوَّعُ إلاَّ بإذْنِ أَبُويْهِ المُسلِمَيْن.

وَيُقْسَمُ خُمْسُ الغَنيمَةِ خَمْسَةَ أَسْهُمَ؛ سهمٌ لله ولِرَسُولِهِ، وسَهُمٌ لِذَوي القُرْبَى؛ وهُمْ بَنُو هَاشِمِ والمُطَلِب، وسَهْمٌ لليَسَامَى الفُقَرَاءِ، وسَهْمٌ المَطَلِب، وسَهْمٌ لليَسَامَى الفُقَرَاءِ، وسَهْمٌ

⁽١) كلبه أي شرُّه وأذاه. من [شرح المنتهى].

للمَسَاكِينِ، وسَهُمُّ لأبنَاءِ السَّبيلِ، ثُمَّ يُقسَمُ البَاقي بَيْنَ مَنْ شَهِدَ الوَقْعَةَ للرَّاجِلِ سَهُمٌّ، وللفَارِسِ عَلى فَرَسٍ عَرَبِيٍّ ثلاثَةُ أَسْهُم، وعَلى غَيْرِهِ اثْنَانِ.

ويُقْسَمُ لِحُرِّ مُسْلَمٍ مُكَلَّفٍ، ويَرضَخُ لغيرِهِ. ومَنْ قَتَلَ قَتِيلًا أُعْطِي سَلَبَهُ قَبْلَ القِسْمَةِ.

بابُ عَقد الذِّمَّة وأحْكَامهَا

يجوزُ عَقدُها: لِصِيَانةِ النَّفْسِ، والمَالِ، والعِرْضِ لأَهْلِ كِتَابِ، ومَنْ لَهُ شَبْهَةٌ؛ كالمَجُوسِ حَيثُ أُمِنَ مَكْرُهُمْ، والتَزَمُوا لَنَا بأرْبَعَةِ أَحْكامٍ، أحدُها: إعْطَاءُ الجزْيَةِ عَنْ يَدٍ وهُمْ صَاغِرُونَ.

والنَّانِي: أَنْ لا يَذْكُرُوا دِيْنَ الإسْلامِ إلاَّ بِخَيرٍ. والنَّالِثُ : أَنْ لا يَفْكُرُوا دِيْنَ الإسْلامِ إلاَّ بِخَيرٍ. الثَّالَثُ: أَنْ لا يَفْعَلُوا ما فيهِ ضَرَرٌ عَلَى المُسلِمينَ. الرَّابِعُ: أَنْ تجرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الإسلامِ في نَفْس،

الرَّابعُ: أَنْ تَجْرِيَ عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْإسلامِ في نَفْسٍ، وَمَالٍ، وعِرْضٍ، وفيمَا يعتَقِدُونَ تحريمَهُ لا فيما يُجِلُّونَه.

ولا يَعقِدُهاَ إلاَّ الإِمَامُ، أو نَائبهُ.

ويُلزمَهُم التَّميُّزُ عَنِ المُسْلمينَ، ولَهُمْ رُكُوبُ غَيْرِ خَيلِ بغيرِ سَرْج.

وَحَرُمَ تَعظيُّمُهمُ، وبَدَاءتُهم بالسَّلام.

وإِنْ تَعدَّى ذِميُّ عَلَى مُسْلِمٍ، أَو ذَكَرَ الله، أَو كِتَابَهُ، أَو كِتَابَهُ، أَو كِتَابَهُ، أَو رَسُولَهُ بِسُوءِ انتَقَضَ عَهْدُهُ، ويُخيَّرُ الإمَامُ فِيْهِم، كَالأَسِيرِ الْحَرْبِيِّ.

ومَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ بَعدَ الحَولِ سَقَطَتْ عَنْهُ الجِزْيَةُ. ولا جِزْيَةَ عَلى صَبيِّ، ولا امْرَأَةٍ، ولا عَبْدٍ، ولا

فَقيرٍ يَعْجِزُ عَنْها.

و مَنْ صَار أَهْلاً لَهَا أُخِذَتْ مِنْهُ في آخِرِ الحَوْلِ. والمَرجِعُ في مِقْدَارِها إلى اجْتِهَادِ الإمَام.

كتاب البيوع

ينْعَقِدُ البَيْعُ والشِّرَاءُ بِالقَوْلِ الدَّالِ عَليهِ، وبالمُعاطَاة.

وشُرُوطُهُ سَبْعَةٌ؛ الرِّضَا منهُما. وكُونُ عَاقِدٍ جَائزَ التَّصرُّفِ. وكونُ المَبيع فيه نَفْعٌ مُبَاحٌ بلا حَاجَةٍ. وكُونُه مِلْكاً للبَائِع، أو مَأذُوناً لَهُ فَيْهِ. وكَوْنُهُ مَقدُوراً عَلَى تَسليمِهِ. وكُونُ المَبيع، والثُّمنِ مَعلُوماً لَهُما. وكونُهُ مُنَجَّزاً، لا مُعَلَقاً (۱).

فُصلٌ

والشُّروطُ فيهِ نَوعَانِ: صَحيحٌ، وفَاسِدٌ مُبطِلٌ للبَيْع.

⁽۱) هذا هو المشهور من المذهب أن التعليق يبطل البيع، والرواية الثانية وهي اختيار شيخ الإسلام أن التعليق على شرط لا يبطل البيع.

فائدة: غالب فقهاء الحنابلة يذكر هذه المسألة في (الشروط في البيع) لا في (شروط البيع) كما فعل المصنف.

فالصَّحيح؛ كَشَرْطِ تأجيلِ الثَّمَنِ، أو بعضَهِ، أو شَرْطِ صِفَةٍ في المَبيع. فإنْ وُجدَ المَشْرُوطُ لَزِمَ البَيْعُ، وإلاَّ فَللمُشْتَري الفَسْخُ أو الأرْشُ.

والفاسِدُ؛ كَشَرطِ بَيْعٍ آخَرَ، أو سَلَفٍ، أو قَرْضٍ، أو نَحو ذَلِكَ.

ومَنْ اشتَرَى مَكيلاً، ونحوَه لَزِمَ بالعَقْدِ. ولَمْ يَجُزْ تَصَرُّفُ مَشْتَرٍ مُشتَرٍ ، ونحوِه معْ حُضُورِ مُشتَرٍ ، أو نَائِبهِ ، فإنْ تَلِفَ قَبْلَ ذَلكَ فعَلى المُشْتَرى .

باب الخيار

هو ثَمانيةٌ أنواع: خِيارُ المَجلِس للمُتعَاقِدَينِ مِنْ حِين العَقْدِ إلى أَنْ يتُفَرَّقا بأبدَانِهِ مَا عُرفاً.

وخِيارُ الشَّرطِ؛ بأنْ يَشتَرِطا، أو أَحَدُهمَا الخِيارَ الى مُدَّةِ مَعلومَةٍ؛ وإن طَالَتْ.

وخِيارُ الغَبن الذي يَخْرُجُ عَنِ العَادَةِ لنَجَشٍ، أو غَيرِه.

الرَّابِعُ: خِيارُ التَّدْليسِ؛ بأنْ يُدلِّسَ عَلَى المُشْتَرِي ما يزِيْدُ الثَّمنَ؛ كَتَسْويدِ شَعْرِ الجَارِيةِ، وتَصْرِيَةِ اللَّبَنِ. الخامِسُ: خِيارٌ العَيبِ؛ وهوَ ما يُنقِصُ قِيمةَ المَبيع؛ كَمَرَضِ، ونَحوه.

فَإَذَا عَلِمَ به المُشْتَرِي خُيِّرَ بَيْنَ إِمْسَاكٍ مَعَ أَرْشٍ، أَو رَدِّ.

السَّادِسُ: خِيارٌ في البَيْعِ بتخْييرِ الثَّمَن مَتَى بَانَ أَقلَّ أَو أَكْثَرَ مَمَّا أَخبَرَ بِهِ، ويثبُّتُ في التَّوليةِ، والشَّرِكَةِ، والمُرابَحَةِ، والمُواضَعَةِ ولا بُدَّ في جَميعها مِنْ مَعْرِفَةِ المُشْتَري رَأْسَ المَالِ.

السَّابِعُ: خِيارُ الخُلْفِ في قَدْرِ الثَّمَنِ؛ بأَنْ قَالَ بائِعٌ: (بِعْتُكَهُ بِمائَةٍ)، وقَالَ مُشْتَرٍ: (بَلْ بِثَمانينَ)، فيحْلِفُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلى دَعْوَاه ويتَفَاسَخَان.

الثَّامِنْ: خِيارُ الخُلْفِ فِي الصِّفَةِ إِذَا وَجَدَ المُشْتَرِي

المَبيعَ مَتَغَيِّراً عَمَّا وُصِفَ لهُ، أو عَنْ رُؤيتهِ السَّابِقَةِ فَلَهُ الفَسْخُ ويَحْلِفُ.

باب الرِّبا والصَّرْف

هو قشمانِ؛ رِبَا فَضْلٍ، ورِبَا نَسِيئَةٍ.

فَيَحرُمُ رِبَا الفَضْلِ فَي كُلِّ مَكِيْلٍ، ومَوْزُونٍ بِيْعَ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا؛ وِلَو يَسْيراً.

ويَجِبُ فيهِ الحُلُولُ والقَبْضُ.

ولا يُبَاعُ مَكِيلٌ بِجِنْسهِ إلاَّ كَيْلاً، ولا مَوْزُونٌ بِجِنْسِهِ إلاَّ وَزْناً، ولا بَعضُهُ بَبعضِ جُزَافاً.

فَإِنْ اختَلَفَ الجنْسُ جَازَتْ الثَّلاثَةُ.

والجِسْنُ مَا لَهُ اسْمٌ خَاصٌّ يَشْمَلَ أَنْوَاعاً؛ كَبُرِّ، ونَحُوهِ. وفُرُوعُ الأَجْنَاسِ أَجْنَاسِيْ.

وَاللَّحْمُ أَجْنَاسٌ بَاخْتِلافِ أُصُولِهِ. ولا يَصِحُّ بَيْعُ لَحْمٍ بِحَيَوانٍ مِنْ جِنْسِهِ.

ويَحْرُمُ رِبَا النَّسِيئَةِ فِي بَيْعِ كُلِّ جِنْسَينِ اتَّفَقَا في عِلَّةِ رِبَا الفَضْلِ ؛ كالمَكِيلَينِ، والمَوزُونَينِ. وإنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ القَبْضِ بَطَلَ.

وإنْ بَاعَ مَكيلًا بِمَوزُونٍ جَازَ التَّفَرُّقُ قَبْلَ القَبْضِ، وَالنَّسَأُ.

ولا يجُوزُ بَيْعُ الدَّينِ بالدَّينِ.

فصلٌ

يَصِحُّ صَرْفُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، والفِضَّةِ بِالفِضَّةِ مِالفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلِ فِي الوَزْنِ، وصَرْفُ أَحَدِهما بِالآخَر. وأَنْ يُعَوَّضَ أَحَدُ النَّقْدَينِ عَنْ الآخَرِ بِسِعْرِ يَومِهِ بِشَرْطِ القَبْض قَبْلَ التَّقَرُّقِ فِيهما.

بابُ بَيع الأصُول والثَّمَار

يَشْمَلَ البَيْعُ في أَرْضٍ، ودُورٍ، ونَحوِها مَا يَدخُلُ مُسَمَّاها مِنْ البنَاءِ، والفِنَاء، والسَّلالِمَ، والرُّفُوفِ، والأَبْوَابِ، والخَوَابِي^(١) المَدْفُونَةِ، وَكُلِّ مُتَّصِلٍ بها. ولا يَشْمَلُ مَا هُوَ مُودَعٌ فِيهَا، ولا مُنْفَصِلٌ؛ كَحَبْلٍ، ودَلْوٍ، وبَكْرَةٍ، وقُفْلِ، ومِفْتَاح.

وكَذَا يَشْمَلُ مَا فَي الأرْضِ مِنْ غَرْسِ، لا زَرْعٍ، كَبُرِّ، فَلِبَائع مُبْقَى.

ومَا يُجَرُّ ، أو يُلْتَقطُ مِرَاراً فأُصُولُهُ للمُشْتَري ، والجَرَّةُ ، واللَّقْطَةُ الظَّاهِرَتانِ للبَائعِ ، إلاَّ أَنْ يَشْرِطَ المُشْتَرى ذَلكَ .

وكَذَا ثَمَرُ نَخْلِ تَشَقَّقَ طَلْعُهُ فَيَبْقَى للبَائعِ إلى جَذَاذِهِ. وكَذَا كُلُّ شَجَرِ فيهِ ثَمَرٌ بَادٍ، أو نَورُهُ ظَاهِرٌ (٢)،

⁽۱) (الخَوابي) جمع (خابية) وهي الزير الذي يوضع فيه الماء. [المطلع ص ٢٤٢].

⁽٢) النَّوْر: هو الزهر على أي لون كان [المطلع ص ٢٤٤].

وعبارة المصنف هنا تحتاج إلى تحرير، حيث وردت في المنتهى:

⁽أو ظَهَرَ من نَوْرِهِ)، وقال الشيخ موسى في (الإقناع): (وما ظَهَر =

أَوْ خَرَجَ مِنْ أَكْمَامِهِ.

ومَا قَبْلَ ذَلِكَ (١)، والوَرَقُ فَلِمُشْتَرِ.

ولا يَصِحُّ بَيْعُ ثَمَرٍ قَبْلَ بُدُوِّ صَلاحِهِ، ولا زَرْعٍ قَبْلَ اشْتِدَادِ حَبِّه لِغَيرِ مَالِكِ الأصْل.

= من نوره ولو لم يتناثر) أ. هـ

ويفهم من كلام أهل العلم أن الشجر الذي له نَوْرٌ على نوعين:

أحدهما: ما يقصد نوره؛ كالورد، والنرجس فهذا النوع ظهور نَوْرِه له حكم تشقق طلع النخل فيكون للبائع. وتستقيم عبارة المصنف عليه.

الثاني: ما يظهر نَوْرُه، ثم يتناثر، فتظهر الثمرةُ، وتكون هي المقصودة؛ كالمشمش، والتفاح، وغيرها.

فالمذهب أنه إذا ظهر مِن نَورِهِ ولو لم يتناثر فهو للبائع.

وذكر القاضي احتمالاً أن يكون للبائع بظهور نوره فقط [الشرح الكبير ١٦٤/١٢].

ولا أظن المصنف يميل لقول القاضي فإنه ضعيف. ولعل الصواب أن تكون العبارة (..فيه ثمر باد، أو ظهر مِنْ نَوْرِهِ، أو خرج من أكمامه)، ثم حدث فيها تطبيع.

(١) أي وما قَبْلَ تشقق الطُّلْع، والبدوِّ، والظهور من النَوْر.

وصَلاحُ بَعْضِ الشَّجَرِ صَلاحٌ لِبَاقِيهِ.

وصَلاحُ ثَمَرِ نَخْلِ احْمِرَاراً أو اصْفِراراً '' . وصَلاحُ عِنَب جَرَيانُ المَاء الحُلْو فيهِ .

وصَلاحُ بَقِيَّةِ الثَّمَرِ بهِ، والنَّضْج، وطِيبِ الأكْلِ.

بَابُ السَّلَم

هُوَ عَقْدٌ عَلَى مَوْصُوفٍ في الذِّمَّةِ مُؤَجَّلٍ، بِثَمَنٍ مَقْبُوضِ في المَجْلِس.

ويَصِحُّ بِلَفْظِ البَيْعِ، والسَّلَم، والسَّلَف.

بِشُرُوط سَبْعَةٍ: أَنَّ يَكُونَ فيما يُمكِنُ ضَبْطُ صِفَاتِهِ ؟ كَمَكِيل، وَنَحوِهِ.

وذِكْرُ جِنْسٍ، ونَوْع، ووَصْفٍ يختَلِفُ بهِ الثَّمَن. وذِكْرُ جِنْسٍ، ونَوْع، ووَصْفٍ يختَلِفُ بهِ الثَّمَن. وذِكْرُ قَدرِهِ بكَيْلٍ مَعْلُومٍ، ونَحوِهِ.

وتَأْجِيلُهُ بِأَجَلٍ مُّعْلُومٍ ، أَلَهُ وَقْعٌ فَي الثَّمَنِ .

⁽١) كذا في الأصل بالنصب، وعبارة الإقناع (إصلاح ثمر النخل أن يحمرً أو يصفرً).

وَوُجُودُهُ غَالِباً في مَحِلِّهِ. وقَبْضُ الثَّمَن تَامًّا قَبْلَ التَّفَرُّقِ.

وأَنْ يُسْلِمَ في الذِّمَّةِ؛ فلا يَصِحُّ في عَينٍ، ولا تَمَرَةِ شَجَرَة مُعَيَّنَةِ.

ولا يَصِحُّ بَيْعُ مُسْلَمٍ فيهِ قَبْلَ قَبضِهِ.

بابُ القَرْضِ

كلُّ مَا صَحُّ بَيْعُهُ صَحَّ قَرْضُهُ إلا الآدَمِيَّ . ويَجِبُ رَدُّ مِثْلِ الفُلُوس، والمَكِيل، والمُوْزُونِ .

ويجب رد مِينِ العنوسِ، والمُدِينِ، والمُورِنِ، والمُورونِ. فإنْ تَعَذَّرِ المِثْلُ فالقِيمَةُ. وكُلُّ قَرْض جَرَّ نَفْعاً فهوَ ربَا.

وإِذَا وَقَاهُ أَحسَنَ مِنْه بلا شَرْطِ فلا بَأْسَ. وكَذَا لَوْ أَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً بَعْدَ الوَفَاءِ بلا شَرْطٍ.

وإنْ اقْتَرَضَ سَكَّةً مِنْ أَحَدِ النَّقْدَينِ فَمَنَعَ السُّلْطَانُ المُعَامَلَةَ بِهَا فَلَهُ القِيمَةُ وَقْتَ القَرْضِ.

بَابُ الرَّهْن

كلُّ مَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ رَهِنُهُ.

وشُرُوطُ صِحَتِهِ خَمْسَةٌ: كَونُهُ مُنْجَزَاً. وكَونُهُ مَعَ الدَّينِ، أَوْ بَعَدَه. وكَونُهُ مِمَّنْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ. وكَونُ الدَّينِ، أَوْ بَعَدَه. وكَونُهُ مِمَّنْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ. وكَونُهُ الرَّهْنِ مِلْكَالَهُ، أَوْ مَأْذُوناً لُهُ فِيهِ. وكونُهُ مَعْلُوماً.

فإن أذِنَ الراهِنُ للمُرتَهِن (١) في بَيعِه بَاعَهُ إذَا حَلَّ الأَجَلُ، وَوُفِّى الدَّينُ.

فإنْ امتنَعَ أَجْبَرَهُ الحَاكِمُ عَلَى الوَفَاءِ، أو بَيْعِ الرَّهْنِ. فإنْ لم يَفْعَلْ بَاعَهُ الحَاكِمُ، وقَضَى الدَّينَ. وغَائبٌ كمُمتَنِع.

فصلٌ

ويَكُونُ الرَّهْنُ عِندَ المُرتَهِنِ، أو عِنْدَ مَنْ يَتَّفَقُ عَلَيهِ مَعَ الرَّاهِنِ.

⁽١) في الأصل [إن أذن المرتهن للراهن]، وهو خطأ والتصويب من النسخة التي بخط المحرر.

وَلا يَجُوزُ تَصرُّفُ كُلِّ مِنْهُما فيهِ بِغَيرِ إِذْنِ الآخَرِ ؟ إلا عِتْقَ الرَّاهْن.

ويُقْبَلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ في قَدْرِهِ، وصِفَتِهِ، ورَدِّه، وكَذَا في قَدْرِ الدَّين.

وللَّمُرتَهِنَ رُكُوبُ مَا يُركَبُ، وحَلْبُ ما يُحلَبُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ بِلا إِذْنِ.

ولا يَرجِعُ بِمَا أَنْفَقَهُ عَلَى الرَّهْنِ إلا مَعَ إِذْنِ الرَّاهِنِ ، أَوْ عَدَم إِمْكَانِهِ .

ولو عَمَّرَ مَا خَرَبَ فيه بلا إذْنِ رَجَعَ بآلَتِهِ فقط. ولا يَصِحُّ شَرْطُ الرَّاهِنِ عَدمَ بيعِ الرَّهنِ إذَا حَلَّ الدَّينُ، ولا شَرْطُ أَنَّ الرَّهْنَ للمُرتَهِنِ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِحَقِّهِ

نين و في وَقتِ كَذَا .

بَابُ الضَّمانِ

يَصِحُّ ممَّنْ يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ.

ولِرَبِّ الحَقِّ مُطَالَبَةُ مَنْ شَاءَ مِنْهُما في حَيَاتِهِ، ومَوْتِهِ.

وتَبْرَأُ ذِمَّةُ ضَامِنٍ بِبَراءَةِ ذِمَّةِ مَضْمُونٍ عَنْهُ، لاعَكْسُهُ. ويُعتَبَرُ رَضَا ضَامِن.

ويَصِحُّ ضَمانُ مَجَّهُولٍ يَوُّلُ إلى العِلْمِ، وعَوارِ^(١)، ومَغْضُوب، وعُهْدَةِ مَبيع^(٢)، لا أمَانَاتٍ.

فصلٌ

تَصِحُّ الكَفَالَةُ بِبَدَنِ مَنْ عَلَيهِ دَيْنٌ؛ لا حَدُّ، ولا قِصَاصٌ.

وبِكُلِّ عَيْنٍ مَضمُونَةٍ.

فإَنْ مَاتَ مَكْفُولٌ، أَوْ سَلَّمَ نَفْسَهُ، أَو تَلِفَتْ العَينُ الْعَينُ الْعَينُ الْعَينُ الْعَينُ الْعَينُ الله تَعالَى بَرىءَ الكَفِيلُ .

فصلٌ

تَصِحُّ الحَوَالَةُ عَلى دَيْنٍ مُسْتَقِرِّ.

⁽١) جمع عارية.

 ⁽٢) (ضمان عُهدَةِ المبيع): أن يضمن عن البائع الثمن متى خرج المبيت مستحقًا، أو رُدَّ بعيبِ ونحوه.

ولَيسَ مِنْ شَرْطِها استِقْرَارُ مُحَالٍ بهِ.

ولا بُدَّ مِنِ اتِّفَاقِ الدَّيْنَينِ في الجِنْسِ، والوَصْفِ، والوَصْفِ، والوَصْفِ، والوَصْفِ، والوَصْفِ،

وَمَتى صحَّت نَقَلَتْ الحقَّ إلى ذِمَّةِ مُحَالٍ عَليهِ، وبَرِىءَ مُحِيلٌ.

ويُعتَبَرُ رِضًا مُحِيلٍ، لا مُحْتَالٍ عَلَى مَليءٍ، ولا مُحَالِ عَلَيهِ.

بَابُ الصُّلْح

إِذَا أَقَرَّ لَإِنْسَانٍ بِدَيْنٍ، أَوْ عَينٍ فَوَهَبَ، أَوْ أَسْقَطَ البَعْضَ صَحَّ إِنْ لَم يَشْتَرِطَاهُ.

وإنْ صالَحَ عَنْ مُؤَجَّلٍ ببَعْضِهِ حَالاً، أو بالعَكْسِ لم يَصِحّ.

ومَنِ ادُّعِي عَلَيْهِ بِدَيْنٍ، أَوْ عَيْنٍ فَأَنْكَرَ، أَوْ سَكَتَ، ثُمَّ صَالَحَ بَمَالٍ صَحَّ.

والصُّلْحُ في حَقِّ المُدَّعِي بَيْعٌ، يَرُدُّ مَعيبَهُ، ويُؤخَذُ بِالشُّفْعَةِ. وفي حَقِّ الآخَرِ إِبْرَاءٌ فلا رَدَّ، ولا شُفْعَة.

ولا يَصِحُّ بِعَوَضٍ عَنْ حَدِّ سَرِقَةٍ، وقَذْفٍ، ولا حَقِّ شُفْعَةِ، وتَرْكِ شَهَادَة.

ويَجُوزُ في الدَّرْبِ النَّافِذِ فَتْحُ الأَبْوَابِ، ولا يَفْعَلُ ذَلَكَ في مِلْكِ جَارٍ، و دَرْبِ مُشْتَركٍ بِلا إِذْنِ المُسْتَحِقِّ. ولَيْسَ لَهُ وَضْعُ خَشَبَةٍ عَلَى حَائِطِ جَارِهِ إِلاَّ عِنْدَ الضَّرُورَة.

يَاتُ الْحَجْر

هُوَ مَنْعُ مَالِكٍ مِنْ التَّصَرُّفِ في مَالِهِ، إمّا لِحقِّ غَيرهِ، وإمَّا لَحَظِّ نَفْسهِ.

فَالأُوَّلُ؛ كَالحَجْرِ عَلَى مُفْلِسٍ، ورَاهِنٍ، ومَريضٍ (١)، وقِنِّ، ومُرْتَدُّ.

وَالثَّانِي؛ كالْحَجْرِ علَى صَغِيرٍ، ومَجْنُونٍ، وسَفِيهٍ.

⁽١) أي مرضاً مخوفاً فيما زاد على الثلث.

ولا يَصِحُّ تَصَرُّفُ المَحْجُورِ عَلَيهِ في مَالِهِ بَعْدَ الحَجْر.

ومَنْ وَجَدَ عَينَ مَالِه فَهو أَحَقُّ بهِ إِنْ جَهِلَ الحَجْرَ عَلَيْهِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ المُفْلِسُ حَيَّا، وأَنْ يَكُونَ عِوَضُ العَينِ كُلُّهُ باقِياً في ذِمَّتهِ، وأَنْ تَكُونَ كُلُّهَا في مِلْكِهِ، العَينِ كُلُّهُ باقِياً في ذِمَّتهِ، وأَنْ تَكُونَ كُلُّهَا في مِلْكِهِ، وأَنْ تَكُونَ كُلُّهَا في مِلْكِه، وأَنْ تَكُونَ كُلُّهَا في مِلْكِه، وأَنْ تَكُونَ بَحَالِها ولَمْ تَتَغَيَّرْ صِفَتُها بمَا يُزيلُ اسمَها، ولَمْ تَزْدُ زِيَادَةً مُتَصلةً، ولَمْ تَخْتَلِطْ بغيرِ مُتَميِّزٍ، ولم يَتَعَلَّقْ بهَا حَقٌ للغَيْرِ.

ويَلزَمُ الْحَاكِمَ قَسْمُ مَالِهِ عَلَى غُرَمائِهِ بِقَدْرِ دِيونِهِمْ. ولا يَحِلُّ مُؤَجَّلٌ بِفَلَسٍ، ولا بِمَوتٍ إِنْ وَثَقَ الوَرَثَةُ برَهْن، أَوْ كَفِيل مَلِيءٍ.

وَإِنْ ظَهَرَ غَرِيمٌ بَعْدَ القَسْمَ رَجَعَ عَلَى الغُرَمَاءِ بِقِسْطِهِ. ويَنْفَكُ الحَجْرُ عَنْ الصَّغِيرِ، والمَجْنُونِ، والسَّفِيهِ بالبُلُوغ، والعَقْلِ، والرُّشْدِ؛ وهُو إصْلاحٌ في المَالِ، وعَدَمُ بَذْلِهِ في مُحَرَّم، أو غَيْرِ مُفيدٍ.

ووَليُّهُم حَالَ الحَجْرِ أَبِّ، ثُمَّ وَصِيُّهُ، ثُمَّ الحَاكِمُ، ولا يَتَصرَّفُ لَهُم إلاَّ بالأَحَظِّ.

بابُ الوَكَالة

هي اسْتِنَابَةُ جَائِزِ التَّصَرُّفِ مِثْلَهُ فيمَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ مِنْ حَقِّ الله، أو الآدَمِيِّ، لا في مِثْلِ صَلاةٍ، وصَوْمٍ، وظِهَارِ، ولِعَانٍ، وأيمَانٍ.

وتَصِحُّ مَنَجَّزَةً، ومُعَلَّقَةً، ومُؤقَّتَةً بِكُلِّ قَولٍ يَدُلُّ عَلَى الإِذْنِ.

ويَصِحُّ القَبُولُ عَلَى الفَوْرِ، والتَّرَاخي بِكُلِّ قَوْلٍ، أو فِعْلِ دَلَّ عَلَيهِ. أو فِعْلِ دَلَّ عَلَيهِ.

والُوَكيلُ أَمِينٌ لا يَضْمَنُ إلاَّ بالتَّعَدِّي، والتَّفْرِيطِ. ويُقبَلُ قَولُهُ بِيَمينِهِ في خَسَارَةٍ، وفي نَفيَ التَّعَدِّي، والتَّفْريطِ.

وهي عَقْدٌ جَائِزٌ .

ولا يَصِحُّ بلا إذْنِ بَيْعُ وَكِيلٍ لنفسِهِ، ولا شِرَاؤهُ مِنْهَا

لمو ُكِّلِهِ، ووَلدِهِ، ووالِدِهِ، ومُكَاتِبهِ، كَنَفْسِهِ. وإِنْ بَاعُ بِدُونِ ثَمَنِ مِثْلٍ، أو اشْتَرى بأَكْثَرِ منْهُ صَحَّ، وضَمِنَ زيادَةً، ونَقْصاً.

بابُ الشَّركَة

وهِي جَائزةٌ ممّنْ يَجوزُ تَصَرُّفُهُ في خَمسَةِ أَنْواع: الأَوَّل: شَرِكةُ العِنان؛ وهي أَنْ يشْتَرِكَ اثْنَانِ في مَالِهما المَعْلُوم، ولَو مُتَفَاوِتاً ليَعْمَلا فيهِ بِبَدَنيْهمَا على جُزءٍ مَعلُوم مِنَ الرِّبْح.

الثَّاني: أَشَرِكَةُ المُضَارَبَةِ؛ وهي إعْطَاءُ مَالٍ مَعْلُومٍ لَمَنْ يتَّجرُ فيهِ بِجُزْءٍ مَعْلُوم مِنَ الرِّبْح لأَحَدِهما.

الثَّالِف: شَرِكَةُ الوُجُوهِ؛ وهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَ اثْنَانِ في رَبْحِ مَا يَشْتَرِيَانِ في ذِمَّتَيهِما بجَاهِهما، وَكُلُّ واحِدٍ مِنْهُما كَفِيلٌ عَنْ صَاحِبهِ بِالثَّمَنِ، وَوَكيلٌ عَنْهُ، ويكونُ الرِّبْحُ، والمِلْكُ بَيْنَهُمَا كَمَا شُرَطًا، والخَسَارَةُ عَلَى قَدْر المِلْكِ.

الرَّابِع: شَرِكَةُ الأَبْدَانِ؛ وهِي أَنْ يَشْتَرِكَا فيمَا يَتَمَلَّكَ انِهِ بَأَبْدَانِهِمَا مِنْ المُبَاح؛ كالاصْطِيادِ، والاحْتِشَاشِ، أو يَشْتَرِكَا فيمَا يَتَقَبَّلانِ في ذِمَّتَيْهِما مِنْ عَمَل؛ كَخِيَاطَةٍ، ونَسْج.

الْخَامِسُ: شَرِكَةُ الْمُفَاوَضَةُ؛ وهِي أَنْ يُفَوِّضَ كُلُّ مِنْ أَنْوَاعِ مِنْ أَنْوَاعِ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرِكَة ، ويَشْتَرِكا في كُلِّ ما يَثْبُتُ لهُما وعَلَيْهِمَا.

بابُ المُساقاتِ والمُزَارَعة

المُسَاقَاةُ دَفْعُ شَجَرٍ لِمَنْ يَقُومُ بمصَالِحِهِ بِجُزْءٍ مِنْ ثَمَره.

بِشَرْطِ كَوْنِ الشَّجَرِ مَعْلُوماً، وأَنْ يَكُونَ لَهُ ثَمَرٌ يُولَى لَهُ ثَمَرٌ يُؤكُّلُ، وأَنْ يَكُونَ الجُزْءُ للعَامِلِ مِنْ ثَمَرِه مَعْلُوماً. والمُزارَعةُ دَفْعُ الأرْضِ، والحَبِّ لِمَنْ يقُومُ بمَصَالِحِهِ بجُزْءٍ مَعْلُومٍ ممّا يَخرُجُ مِنَ الأرْضِ لرَبِّهَا بِشَرْطِ عِلْم جِنْسِ بَذْرِهِ، وقَدْرهِ.

وهي، والمُسَاقَاتُ عَقْدٌ جَائِزٌ، فإنْ فَسَخَ المَالِكُ قَبْلَ ظُهُورِ الثَّمَرَ فللعَامِلِ أُجْرَتُهُ، وإنْ كَانَ الفَسْخُ مِنْ العَامِلِ فلا شَيءَ لَهُ. العَامِلِ فلا شَيءَ لَهُ.

ويَلَّزَمُ العَامِلَ كُلُّ ما فيهِ صَلاحُ الثَّمَرِ، والزَّرْعِ.

بابُ الإجارَة

هيَ عَقْدٌ لازِمٌ.

تَصِحُ بشُروط ثَلاثَةٍ: مَعرِفَةُ المَنْفَعَةِ، وكونُهَا مُبَاحَةً، ومَعْرِفَةُ الأَجْرَةِ؛ إلاَّ أَجِيْراً، وظِئْراً بِطَعَامِهما، وكِسوتهمَا.

وهي ضَرْبَان؛ إجَارَةُ عَينٍ. وعَقْدٌ عَلَى مَنْفَعَةٍ في الذِّمَّةِ في شَيءٍ مُعَيَّنٍ، أو مَوصُوفٍ.

الدلمة في سي المعلق الأوَّل: مَعْرِفَتُها. وقُدْرة علَى ويُشْتَرَطُ في الأوَّل: مَعْرِفَتُها. وقُدْرة علَى تَسْلِيمِهَا. وَكُونُ المُؤَجِّرِ يَمْلِكُ نَفْعَهَا؛ ولَوْ بالإذْنِ. واشْتِمَالِها عَلَى النَّفْع.

ويُشْتَرَطُ في الثَّانِي: تَقْدِيرُها بِعَمْلٍ، أو مُدَّةٍ.

ومعْرفَةُ ذَلكَ، وضَبْطُهُ.

وتَجِبُ الأُجْرَةُ بالعَقْدِ إِنْ لَمْ تُؤَجَّلْ. وتُستَحَقُّ بتَسْلِيمِ العَمَلِ الَّذِي فِي الذِّمَّة.

ومَنْ تَسَلَّمَ عَيْناً بإُجَارَةٍ فَاسِدَةِ، وفَرَغَت المُدَّةُ لَزِمَهُ أَجَرَةُ المِثْلِ.

ولا يَضْمَنُ أَجِيرٌ خَاصٌّ مَا جَنَتْ يَدُهُ خَطَأً، ولا نَحوَ حَجَّام، وطَبِيب، وبَيْطَارِ عُرِفَ حِذْقُهُمْ، إِنْ أَذِنَ فيهِ مُكَلَّفٌ، أَوْ وَلِيُّ غَيرِهِ، ولَمْ تَجْنِ أَيْدِيهِم، ولا رَاعٍ مَا لَمْ يَتَعَدَّ، أَوْ يُفَرِّطْ.

ويَضْمَنُ مُشْتَرَكٌ مَا تَلِفَ بِفِعْلِهِ، لا مِنْ حِرْزِهِ، ولا أُحْرَةً لَهُ.

بَابُ السَّبْق

يَصِحُّ عَلَى أَقْدَامٍ، وسَائرِ الحَيَوانَاتِ، وسُفُنٍ، ومَزَارِيقٍ.

ولا يُصِحُّ بِعَوَضٍ إلاَّ عَلى إِبلٍ، وخَيْلٍ، وسِهَامٍ.

ويُشْتَرَطُ تَعْيينُ المَرْكُوبَيْنِ. واتِّحَادُهُمَا. وتَعْيينُ رَمَاةٍ. وتَحْديدُ مَسَافَةٍ. وعِلْمٌ بالعِوضِ. وإباحَتُهُ. وخُرُوجٌ مِنْ شُبْةٍ قِمَارٍ.

وتَصِحُّ المُنَاضَلَة (1) مِنْ مُعَيَّنَيْنِ يُحسِنُونَ الرَّمي.

باب العارية

هي إِبَاحَةُ نَفْعِ عَيْنٍ تَبْقَى بَعْدَ اسْتِيفائِهِ. وتَنْعَقِدُ بِكُلِّ فِعْلِ، أَوْ قَوْلٍ يَدُلُّ عَلَيْها.

ويَصِحُّ إعَارَةُ كُلِّ ذِي نَفْعِ مُبَاحٍ إِلاَّ البُضْعَ، وعَبْداً مُسْلِماً لِكَافِرِ، أَوْ صَيْداً لِمُحرِّم.

وتُضْمَنُ العَارِيةُ بِقِيمَتِها يَومَ تَلَفِها.

وعَلَى المُسْتَعِيرِ مُؤنَةُ رَدِّهَا. ولَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَهَا، أَوْ يُؤَجِّرُهَا إِلاَّ بِإِذْنِ المالِكِ.

⁽١) المناضلة: المسابقة في الرمي.

ووقع في الأصل [المفاضلة] وهو تطبيع.

وللمُعيرِ الرُّجُوعُ في عَارِيتِهِ أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالمُسْتَعِيرِ .

بَابُ الغَصْب

هوَ الاسْتِيلاءُ عَلَى حَقِّ الغَيْرِ عُدْوَاناً.

ويَجِبُ رَدُّ المَغْصُوبِ بِنَمائِهِ؛ ولَوْ كَلَّفَهُ أَضْعَافَ يَمَتِهِ.

وإنْ زَرَعَ الغَاصِبُ أَرْضاً فَلَيْسَ لِصَاحِبِها بَعْدَ الحَصَادِ إِلاَّ الأُجْرَةُ.

وإنْ غَرَسَ، أَوْ بَنَى في الأرْضِ أُلزِمَ بِقَلْعِ غَرْسِهِ، أَو بِنَائِهِ.

وعَلَى الغَاصِبِ أَرْشُ النَّقْصِ في المَغْصُوبِ، وأُجرَةُ مُدَّةِ إِقَامَتِهِ بِيَدِهِ.

وإنْ تَلِفَ المَغْصُوبُ المِثْلَيُّ ضَمِنَ مِثْلَهُ، وإلاَّ قِيمَتهُ يَومَ تَلَفِهِ.

بَابُ الشَّفْعَة

وهِيَ اسْتِحْقَاقُ انْتِزَاعِ حِصَّةِ شَرِيكِهِ ممَّنْ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ بِالثَّمَنِ الذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ العَقْدُ.

وشُرُوطُها خَمْسَةٌ: كُونُ الحِصَّةِ مُبَاعَةً.

الثَّاني: كونُها مُشَاعَةً مِنْ عَقَارٍ. الثَّالثُ: الطَّلَبُ بِهَا سَاعَةَ العِلْمِ بِالبَيْعِ.

الدالك: الطلب به ساعة العِيم بالبيع. الرَّابِعُ: أَخْذُ المَبيع.

الخَامِسُ: سَبْقُ مِلْكِ شَفِيعِ لرَقَبَةِ العَقَارِ. ويَلزَمُ الشَّفِيعَ أَنْ يَدْفَعَ الثَّمَّنَ للمُشْتَرِي.

وعَلَى المُشْتَرِي إِنْظَارُهُ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ عَجَزَ عَنْ دَفْعِهَا فِي الْحَالِ. وإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلًا أُخِذَ مَلِيءٌ بِهِ، وغيرُهُ بِكَفِيل مَلِيءٍ.

بَابُ الوَديعَة

يلزَمُ المُودَعَ حِفْظُها في حِرْزِ مِثْلِها. وإِنْ تَلِفَتْ مِنْ غَيرِ تَفْرِيطٍ لَمْ يَضْمَنْ. وإذا أراد المُودَعُ السَّفَرَ رَدَّ الوَدِيعَةَ إلى مَالِكِهَا، أَوْ إلى مَالِكِهَا، أَوْ إلى مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ عَادَةً، أَوْ إلى وَكِيلِهِ. فَإِنْ تَعَذَّرَ سَافَرَ بِهَا إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْها في السَّفَرِ، وإِنْ خَافَ عَلَيْها في السَّفَرِ، وإِنْ خَافَ عَلَيْها دَفَعَهَا للحَاكِم.

ويُقْبَلُ قَولُهُ بِيَمِينَهِ فِي التَّعَدِّي، والتَّقْرِيطِ.

بَابُ إحياءِ المَوَات

وهِيَ الأرْضُ المُنْفَكَّةُ عَنْ المِلْكِ، والاخْتِصَاصِ. ويَحْصُلُ إحيَاؤُهَا إمَّا بِحَائِطٍ مَنِيع، أَوْ إَجْرَاءِ مَاءٍ لا تُزْرَعُ إلاَّ بِهِ، أَوْ حَفْرِ بِئْرٍ فِيهَا، أَوْ قَطْعِ مَاءٍ لا تُزْرَعُ مَعَهُ، أَوْ غَرْس شَجَر فِيهَا.

وَمَنْ أَحْيَا شَيْئاً مَلَكَهُ بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْدَنٍ جَامِدٍ، أَوْ جَارٍ.

بَابُ الجَعَالَة

هي جَعْلُ مَالٍ مُعَيَّنِ لِمَنْ يَعْمَلُ لَهُ عَمَلًا مُبَاحاً.

وإنْ فَسَخَ الجَاعِلُ قَبْلَ تَمَامِ العَمَلِ لَزِمَهُ أَجرَةُ المِثلُ. وإنْ فَسَخَ العَامِلُ فَلا شَيءَ لَهُ.

بَابُ اللَّهَطَة

هي ثَلاثَةُ أَقْسَامِ؛ الأَوَّلُ: يَجُوزُ التِقَاطُهُ، ويُمْلَكُ بِهِ؛ وهُوَ مَا لا تَتُبَعْهُ هِمَّةُ أَوْسَاطِ النَّاسِ؛ كَسَوْطٍ، ورَخِيفٍ، ونَحوِهما. لَكِنْ إِنْ وَجَدَ صَاحِبَهُ رَدَّهُ إليهِ إِنْ كَانَ نَاقياً.

الثَّاني: لا يَجُوزُ التِقَاطُهُ، ولا يُملَكُ بِتَعريفِهِ؛ كَالضَّوَالَ التي تَمتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السِّبَاعِ؛ كَخَيلٍ، وإبل، وبَقَرِ.

النَّالثُ: مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الحَيوَانَاتِ؛ كَفُصْلانٍ، وشِياهٍ، ونحوهِما، وأثمانٍ، وأمتِعَةٍ فَلَهُ التِقَاطُهُ إِنْ أَمِنَ نَفْسَهُ عَلَيهِ، وإلاَّ فَكَغَاصِبِ حُكْماً، ويُعَرِّفُها في أَمِنَ نَفْسَهُ عَلَيهِ، وإلاَّ فَكَغَاصِبِ حُكْماً، ويُعَرِّفُها في مَجَامِعِ النَّاسِ غَيْرَ المَسَاجِدِ حَوْلاً كَامِلاً، ثُمَّ يمْلِكُهَا بَعْدَهُ حُكْماً، ولا يَتَصَرَّفُ فِيهَا إلاَّ بَعْدَ مَعْرِفَةِ جَميع بَعْدَهُ حُكْماً، ولا يَتَصَرَّفُ فِيهَا إلاَّ بَعْدَ مَعْرِفَةِ جَميع

صِفَاتِها، فمتى جَاءَ صَاحِبُها، فَوصَفَهَا دَفَعَهَا إلَيْهِ.

بَابُ اللَّقِيطِ

هُوَ طِفْلٌ مَنْبُوذٌ، أَوْ ضَالٌ لا يُعْرَفُ نَسَبُهُ، ولا رِقَّهُ. فالتِقَاطُهُ، وإنْفَاقٌ عَلَيْهِ فَرْضُ كِفَايةٍ.

وهُوَ مُسْلِمٌ إِنْ وُجِدَ في بِلادِ الإسلامِ. ويُلْحَقُ بِمَنْ أَقَرَّ بِهِ، إِنْ أَمْكَنْ كُونُهُ مِنْهُ.

ومَا وُجِدَ مَعَهُ، أَوْ قَرِيباً مِنْهُ فَلَهُ، ويُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ، وإِلاَّ فَمنْ بَيْتِ المَال.

وحَضَانَتُهُ لِوَاجِدِهِ الأمِينِ، ويُنْفِقُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ إِذْنِ

حَاكِمٍ. حَاكِمٍ.

وِدِّيَتُهُ، ومِيرَاثُهُ لِبيتِ الْمَالِ.

وإنِ ادَّعَاهُ جَمَاعَةٌ قُدِّمَ ذُو البَيِّنَةِ، وإلاَّ مَنْ تُلحِقُهُ بِهِ الْقَافَةُ .

كتَابُ الوَقْف

هو تَحبيسُ مَالٍ يُنْتَفَعُ بهِ مَعْ بَقَاءِ أَصْلِهِ.

ويَصِحُّ بِقَولٍ؛ (كَوَقَفْتُ). وفِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيهِ؛ كَجَعْلِ أَرْضِهِ مَسْجداً، وإِذْنِهِ بِالصَّلاةِ فِيهِ.

وشُرُوطُهُ خَمْسَةٌ: كُونُهُ فِي عَينٍ مَعْلُومَةٍ يَصِحُّ بَيْعُهَا؛ إلاَّ المُصْحَف. وكُونُهُ عَلَى مُعَيَّنٍ في غَيْرِ المَصْحَف. وكُونُهُ عَلَى مُعَيَّنٍ في غَيْرِ المَصْجِدِ، ونَحوه. وكُونُهُ وَاقِفِهِ نَافِذَ التَّصَرُّفِ. وكُونُهُ مُنَجَّزاً. وكُونُهُ عَلَى بِرِّ.

والوَقْفُ عَقْدٌ لازِمٌ.

ويَجِبُ العَمَلُ بِشَرْطِ الواقِفِ إِنْ لَمْ يُخَالِفِ الشَّرْعَ. وإِنْ جُهِلَ شَرطُهُ عُمِلَ بِالعَادَةِ الجَارِيَةِ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَبِالمُسَاوَاةِ بَيْنَ المُسْتَحِقِّينَ. فَبِالمُسَاوَاةِ بَيْنَ المُسْتَحِقِّينَ.

ولا يَجُوزُ بَيْعُ الوَقْفِ إِلاَّ أَنْ تَتَعَطَّلَ مَنَافِعُهُ، ويُصرَفُ ثَمنُهُ في مِثْلِهِ.

بَابُ الهبَّةِ والعَطِيَّة

تَصِحُّ هِبَةُ مُصْحَف، ومَا يَجوزُ بَيْعُهُ. وتَنْعَقِدُ بِكُلِّ لَفْظ، أَوْ فِعْلِ دَلَّ عَلَيهَا عُرْفاً. وتَلزَمُ بِقَبْضِ بإِذْنِ وَاهِب.

وَمَنْ أَبْرَأَ غَرِيمَهُ مِنْ دَيْنِهِ بَرِيءَ؛ ولَوْ لَمْ يَقْبَلْ.

ويَحْرُمُ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ في هِبَةٍ بَعْدَ قَبْضِ مُتَّهَبٍ. وكُرهَ قَبْلَهُ إِلاَّ الأَبُ.

وَأَنْ يَتَمَلَّكَ (١) بِقَبْضِ مَعَ قَوْلٍ، أَو نِيَّةٍ، مِنْ مَالِ وَلَدِهِ غَيْرَ سُرِّيةٍ، مَا لَمْ يَضُرَّ بِهِ، أَوْ لِيُعْطِيَهُ وَلَداً آخَرَ، أَو يَكُونُ كَافِراً والوَلَدُ أَو يَكُونُ كَافِراً والوَلَدُ مُسْلماً.

ولَيْسَ للوَلَدِ مُطَالَبَةُ أَبِيهِ بِدَيْنٍ، ونحْوِهِ؛ إلاَّ بِنَفَقَتِهِ الوَاجِبَةِ عَلَيْهِ فَلَهُ ذَلِكَ.

⁽۱) أي ولا يُكره أن يتملك الأب من مال ابنه بالشروط التالية، وهذه المسألة من (الإقناع ٣/١١٣).

فَصْلُ

يجِبُ التَّعْدِيلُ في عَطِيَّةِ أَوْلادِهِ بِقَدْرِ إِرْثٍ. فَإِنْ فَضَّلَ بَعضَهم سَوَّى بِرُجُوع، أو زِيَادَةٍ.

ومَنْ مَرَضُهُ غَيرُ مَخُوفٍ؛ كَوَجَعِ ضِرْسِ، ونحوِهِ فَتَصَرُّفُهُ لازِمٌ؛ كالصَّحيح.

وإنْ كَانَ مَخُوفاً؛ كبِرْسَام، وذَاتِ الجَنْبِ، ونَحوِه، ومَا قَالَ طَبِيبَانِ مُسْلِمَانِ عَدْلانِ أَنَّهُ مَخُوفٌ لا يَلْزَمُ تَبرُّعُهُ لُوارثٍ بِشَيءٍ، ولا بِمَا فَوْقَ الثَّكُثِ لأَجْنَبِيٍّ لِلْجَنبِيِّ الأَّباجَازَةِ الوَرَثَةِ إِنْ مَاتَ مِنْهُ، وإِنْ عُوفي فَكَصَحيحٍ. ويُعْتَبرُ الثَّكثُ عِنْدَ مَوتِه.

كتَابُ الوَصَايَا

تُسَنُّ الوَصِيَّةُ لِمَنْ تَرَكَ خَيْراً؛ وهُوَ المَالُ الكَثيرُ. ولا تَصِحُّ مِمَّنْ يَرِثُهُ غَيرُ أَحَدِ الزَّوْجَينِ^(١) بأكْثَرِ مِنَ الثَّكُثِ لأَجْنَبِيِّ، أَوْ لِوَارثٍ بشَيءٍ.

و تَصِحُ (٢) مَو قُوفَةً عَلَى الإجَازَةِ.

وتُكْرَهُ مِنْ فَقِيرٍ وَارِثُهُ مُحْتَاجٌ.

فإنْ لَمْ يَفِ الثَّلُثُ بالوصايا تَحَاصُّوا؛ كَمَسَائلِ العَوْل.

وتُخْرَجُ الوَاجِباتُ؛ كَدَينِ آدَمِيٍّ، وحَجٍّ، وزكَاةٍ مِنْ رَأْس مَالٍ مُطْلَقًاً.

وتَصِحُ بِحَمْلٍ، ولَهُ بَعْدَ تَحقُّقُ وُجودِهِ، لا لِكَنِيسَةٍ، ونَحْوِها.

⁽١) فيجوز ـ على المذهب ـ الوصية بأكثر من الثلث إذا لم يرثه غير أحد الزوجين، لعدم وجود المعصب، ولا ردّ. وكذا يجوز إن لم يكن له وارث من باب أولى.

⁽٢) أي الوصية بأكثر من الثلث، أو لوارث في غير ما استثني.

وتَصِحُ بِمَجْهُولٍ، ومَعدُوم، وغَيرِ مَقْدُورٍ عَلَى

وإِنْ وَصَّى بِمِثْلِ نَصيبِ وَارِثٍ مُعَيَّنِ فَلَهُ مِثْلُهُ مَضْمُوماً إلى المَسْأَلَةِ.

> وبِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِ الوَرَثَةِ لَهُ مِثْلُ ما لأَقَلُّهم. وبِسَهِم مِنْ مَالِهِ لَهُ سُدُسٌ.

وبشَيءٍ، أو حَظَّ، أوْ جُزْءٍ يُعطِيهِ الوَارِثُ مَا شَاءَ.

يَصِحُّ إِيصَاءٌ إِلَى كُلِّ مُسْلِم، مُكَلَّفٍ، رَشِيدٍ، عَدْكٍ، ولَو ظَاهِراً. ومِنْ كَافِرِ إلى مُسْلِم.

ولا يَصِحُّ إلاَّ في مَعْلُوم يَملِكُ المُوصِي فِعْلَهُ.

ومَنْ مَاتَ بِمَحلِّ لا حَاكِمَ فِيهِ، ولا وَصِيِّ فَلِمُسْلِم حَوْزُ تَركَتِهِ، وفِعْلُ الأَصْلَحِ مِنْ بَيع، وتجْهِيزُهِ مِنْهَا. ومَعْ عَدَمِها مِنْهُ، ويَرجِعُ عَلَيْهَا، أَوْ مَنْ تَلْزَمُهُ، نَفَقَتُهُ إِنْ نَوَاهُ، أَوْ استَأْذَنَ الحَاكِم.

كتَّابُ الفَرائض

هُوَ العِلْمُ بِقِسْمَةِ الميرَاثِ.

فإذَا مَاتِ الإِنْسَانُ بُدِءَ مِنْ تَرِكَتِهِ بِمُؤْنَةِ تَجهيزٍ. ومَا بَقِي يُقضَى مِنْه حُقوقُ الله، وحُقُوقُ الآدَميينَ، ويُقدَّمُ عَلى حَقِّ الله دَيْنُ برَهْن.

وأَسْبَابُ الْإِرْثِ: نِكَاحٌ، ونَسَبٌ، ووَلاءٌ. ومَوانِعُهُ: رقُّ، وقَتْلٌ، واخْتِلافُ دِين.

فصلٌ

الوَرَثَةُ ذُو فَرْضٍ، وذُو تَعَصِيبٍ، وذُو رَحِمٍ. فَذُو الفَرْضِ عَشَرَةٌ؛ الزَّوْجَانِ، والأَبُوانِ، والجَدُّ، والجَدَّةُ، والبَنَاتُ، وبَنَاتُ الابْنِ، والأَخَوَاتُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، ووَلَدُ الأُمِّ.

فصلٌ

والفُرُوضُ المُقدَّرَةُ في القُرْآنِ سِتَّةُ؛ النِّصْفُ، والثُّمُنُ، والثُّكُنُ، والثُّكُنُ، والثُّكُنُ، والثُّكُنُ، والثُّكُنُ،

فالنَّصْفُ فَرْضُ خَمْسَةٍ؛ الزَّوْجُ إِنْ لَمْ يَكُنْ للزَّوْجَةِ وَلَدٌ، ولا وَلَدُ ابْنِ. والبِنْتُ. وبِنْتُ الابنِ مَعَ عَدَمِ الوَلَدِ. والأُخْتُ لأَبُوينِ عِنْدَ عَدَمِ الوَلَدِ وَوَلَدِ الابْنِ. والأُخْتُ لأَبُوينِ عِنْدَ عَدَمِ الوَلَدِ وَوَلَدِ الابْنِ. والأُخْتُ لأَب عِنْدَ عَدَم أَشِقًاءٍ.

والرُّبْعُ فَرْضُ اثنَينَ ؛ الزَّوْجُ مَعَ وُجُودِ وَلَدِ للزَّوْجَةِ أَو وَلَدِ للزَّوْجَةِ أَو وَلَدِ الآبنِ . أو وَلَدِ الآبنِ . والزَّوْجَةُ فَأَكْثَرَ مَعَ عَدِمِ الوَلَدِ وَلَدِ الآبنِ . والثُّمْنُ فَرْضُ الزَّوْجَةِ ، فَأَكْثَرَ مَعَ الوَلَدِ ، أَوْ وَلَدِ الآبْن .

والثُلُثَانِ فَرْضُ أَرْبَعَةٍ؛ البِنْتَينِ فأكْثَر. وبِنْتَي الابْنِ فَأَكْثَر. والأختَينِ لأبوَينِ. والأخْتَينِ لأبٍ فَأَكثَر.

والثُلُثُ فَرْضُ اثنَينَ؛ وَلَدَي الأَمِّ فَأَكثَر يَسْتَوي فيهِ ذُكُورُهُم وإِنَاثُهُم. والأَمِّ حَيثُ لا وَلَدَ، ولا وَلَدَ ابْنِ، أَوْ عَدَدِمِنْ الإِخْوَةِ مُطْلَقاً.

والسُّدْسُ فَرْضُ سَبْعَةٍ؛ الأُمِّ مَعَ الوَلَدِ، أَوْ وَلَدِ اللهِ وَاللهِ اللهِ عَدَدٍ مِنْ الإِخْوَةِ. والجَدَّةِ، فأكثر معَ عَدَمِ

الأمِّ. وبِنْتِ الابنِ، فَأَكثَرَ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ. وأَخْتٍ فَأَكثَرَ لَابِ مَعَ الوَلَدِ، أَوْ وَلَدِ فَأَكثَرَ لأب مَعَ الوَلَدِ، أَوْ وَلَدِ الابْن. والجُدُّ كذَلكُ (١).

فصلٌ

والجَدُّ لأبٍ مَعَ الإِخْوَةِ لأَبُوينِ، أو لأب كَأَخٍ نَهُم.

فَإِنْ نَقَصَتْهُ المُقَاسَمَةُ عَنْ ثُلُثِ المَالِ أُعْطِيَهُ.

ومَعْ ذِي فَرْضٍ بَعدَهُ الأَحَظِّ مِنْ المُقَاسَمَةِ، أَوْ ثُلُثِ البَاقِي، أَوْ شُلُثِ البَاقِي، أَوْ سُدُس الكُلِّ.

فَإِنْ لَمْ يَبْقَ سِوَى الشُّدُس فَلَهُ.

وتَسْقُطُ الإِخْوَةُ، إِلاَّ فِي الأَكْدَرِيَّةِ، ولا يَعُولُ، ولا يُفُرضُ لأُخْتِ مِعَهُ إِلاَّ بِهَا^(٢).

⁽۱) فات ذكر السابع وهو ولد الأم إذا انفرد مع عدم الفرع الوارث ولا الأصل الذكر .

 ⁽٢) أي لا عو ل في مسائل الجد، ولا فرض لأخت معه ابتداءً إلا في المسألة الأكدرية فقط.

وَوَلدُ الأَبِ إِذَا انْفَرَدُوا مَعَهُ كُولدِ الأَبُوينِ. فإنْ اجتَمَعُوا^(١) فَقَاسَمُوهُ أَخَذَتْ الإِخوَةُ لأَبُوينِ مَا بِيَدِ وَلَدِ الأَبِ، وأُنْثاهُم تَمَامِ فَرْضِها، ومَا بَقيَ لولَدِ الأَب.

بَابُ الحَجْب

يَسْقُطُ الجَدُّ بالأبِ.

ويَسْقُطُ وَلَدُ الابْنِ بِالابْنِ .

ويَسْقُطُ الأَبْعَدُ مِنْ جَدٍّ، وابْنُ ابنِ بأَقْرَبٍ.

وتَسْقُطُ الجَدَّاتُ بِالأُمِّ، والقُرْبَى مِنْهُنَّ تَحْجِبُ البُعْدَى مُطْلَقاً.

ولا يُسقِطُ الأبُ أُمَّهُ، ولا أُمَّ أبيهِ.

ولا يَرِثُ إِلاَّ ثَلاثٌ؛ أَمُّ أُمِّ، وأَمُّ أَبٍ، وأُمُّ أَبِي أَبٍ، وإَنَّ أَبِي أَبٍ، وإِنْ عَلَونَ أُمُومَةً.

⁽١) أي اجتمع ولد الأب وولد الأبوين. فإنهم يُعادُّون الجد بولد الأب، ثم يأخذون نصيبهم وهي (المُعادّة).

وإذَا تَسَاوَينَ في الدَّرَجَةِ فالسُّدُسُ بَينَهُنَّ. ولِذَاتِ قَرَابَتَينِ مَعَ ذَاتِ قَرَابَةٍ ثُلُثا السُّدُس.

ويَسقُطُ وَلَدُ الأَبُوينِ بابنٍ، وأبنِ ابنٍ، وأب.

ويَسْقُطُ وَلَدُ الأَبِيهِم، وبالأَخِ لأَبُوينِ. ويَسْقُطُ وَلَدُ الأَدِينِ، وبالأَبِ

ويَسْقُطُ وَلَدُ الأُمِّ بِالْوَلَدِ، وَوَلَدِ الْابْنِ، وَبِالأَبِ، وَبِالأَبِ، وَبِالأَبِ، وَبِالأَبِ، وَبِالأَبِ،

ويَسْقُطُ بِهِ كُلُّ ابِنِ أَخٍ، وعَمِّ.

بَابُ العَصَباتِ

والعَصَبَةُ بِنَفْسِهِ هُو الذي إذا انْفَرَدَ حَازَ المَالَ؛ كَالْآبِ، وَأَبِيهِ، وَالْأَخِ لَأَبُويْنِ، وَالنِهِ، والأَخِ لأَبُويْنِ، أَوْ لأَبِ، ويَنِيهِم، والعَمِّ لأَبُويَنِ، أَوْ لأَبٍ، ويَنِيهِم،

وتَرِثُ أُخْتُ، لأبوينِ، أَوْ لأبٍ فَأكثرَ مَعَ بِنْتٍ، أَوْ بِنْتِ ابنِ، فأكْثَرَ مَا فَضَلَ. والابنُ، وابْنُهُ، والأخُ لأبُوينِ، أَوْ لأبِ يُعَصِّبُونَ أَخُواتِهِم، فَللذَّكَرِ مِثْلا ما لأُنْثى.

ومَتى كَانَ العَاصِبُ عَمَّا، أَوْ ابنَهُ، أَوْ ابنَ أَخٍ انْفَرَدَ بالإرْثِ دُونَ إخوَاتِهِ.

ولا يَرِثُ المُعْتِقُ إلا عِنْدَ عَدَمِ عَصَبَةِ النَّسَبِ. ثُمَّ عَصَبَةِ النَّسَبِ. ثُمَّ عَصَبَةُ الذُّكُورُ الأقْرَبُ؛ فالأقْرَبُ، كالنَّسَبِ.

فَصلٌ

أُصُولُ المَسَائِلِ هِيَ التي تُخْرَجُ مِنْهَا الفُرُوضُ. وهِيَ سَبْعَةٌ: أَرْبَعَةٌ لا تَعُول؛ وهِيَ مَا فِيهَا فَرْضٌ، أَوْ فَرْضَانِ مِنْ نَوعٍ؛ فَنصْفَانِ، أو نِصْفٌ والبَقِيَّةُ، مِنْ اثنينِ.

وَالثَّكُثَانِ، أَو ثُلُثٌ والبَقِيَّةُ (١)، مِنْ ثَلاثَةٍ. ورَبُعٌ والبَقِيَّةُ، أَوْ مَعَ النِّصْفِ مِنْ أَرْبَعَةٍ. وثُمُنٌ والبَقِيَّةِ، أَوْ مَعَ النِّصْفِ مِنْ ثَمَانِيةٍ.

⁽١) أو هما معاً أي الثلث والثلثين، كولدي أم وأختين لغير أم.

وثَلاثَةٍ تَعُولُ؛ وهِي ما فَرْضُها نَوْعَانِ، فأكثر. فَنصْفُ مَعَ ثُلُثَيْنِ، أو ثُلُثٍ، أوْ سُدُسٍ مِنْ سِتَّةٍ، وتَعُولُ إلى عَشْرة شَفْعاً ووتْراً (١٠).

ورُبْعٌ مَعَ ثُلُثَيْنِ، أو ثُلُثٍ، أوْ سُدُسٍ مِنْ اثنَي عَشَر، وتَعُولُ إلى سَبْعَةَ عَشَر وِتْراً (٢).

وثُمْنٌ مَعَ سُدُسٍ، أو ثُلُثَيْنِ، أو هُما مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَتَعُولُ بِثُمِنِها مَرَّةً وَاحدَةً إلى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ.

وإذًا كانَتْ التَّرِكَةُ مَعْلُومَةً، وأَمْكَنَ نِسْبَةُ سَهْمِ كُلِّ وارِثٍ مِنْ المسْأَلَةِ فَلَهُ مِنْ التَّركَة مِثْلُ نِسبَتهِ.

وإنْ شِئْتَ ضَرَبْتَ سِهَامَهُ في التَّرِكَةِ، وقَسَمتَ الحاصِلَ عَلَى المَسألَةِ فَمَا خَرَجَ فَنصيبُهُ.

⁽١) أي تعول إلى عشرة ولا تعول إلى أكثر. فتعول شفعاً إلى ثمانية وعشرة. ووتراً إلى سبعة وتسعة.

⁽٢) أي تعول إلى ثلاثة عشر، وخمسة عشر، وسبعة عشر فقط وكلها أوتار.

وإنْ شئْتَ قَسَمْتَهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الطُّرقِ. وإذَا فَضَلَ بَعْدَ الفُرُوضِ شَيءٌ وَلا عَصَبةَ رُدَّ عَلَى كُلِّ بِقَدْرِ فَرْضِهِ، ما عَدَا الزَّوْجَينِ.

بَابُ ذَوي الأرْحَام

وهُمْ أَحَدَ عَشَرَ صِنْفاً؛ وَلَدُ البِنْتِ لِصُلْبٍ، أَوْ لابنِ وَوَلَدُ الأَخَواتِ. وبَنَاتُ الأَخُوَةِ. وبَنَاتُ الأَخُواتِ. وبَنَاتُ الأَخُوالُ، الأَعمَامِ. ووَلَدُ ولَد الأَمِّ. والعَمُّ لأُمِّ. والأَخْوَالُ، والخَالاتُ. وأبُو الأمِّ، وَكُلُّ جَدِّةٍ أَدْلَت بأبٍ بَينَ والخَالاتُ. وأبُو الأمِّ، وَكُلُّ جَدِّةٍ أَدْلَت بأبٍ بَينَ أُمَّينِ، أَوْ بأبِ أعلى مِنْ الجَدِّ. وَكُلُّ مَنْ أَدْلَى بِهِم. ولا يَرِثُونَ إلاَّ إذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبُ فَرضٍ، ولا عَصَبَة.

بِتَنْزِيلِهِم مَنْزِلَةَ مَنْ أَدْلُوا بهِ. وذُكُورُهم كَإِنَاثِهم. وَلِزَوْج، أَوْ زَوْجَةٍ مَعَهم فَرْضُهُ بلا حَجْبٍ، ولا عَوْلٍ، والبَاقِي لَهُم.

بَابُ مِيرَاثُ الحَمْلِ والخُنثي

والحَمْلُ يَرِثُ، ويُورَثُ إِنْ استَهَلَّ صَارِخاً، وَوُجِدَ دَلِيلُ حَيَاتِهِ.

وإنْ طَلَبَ الوَرَّئَةُ القِسْمَةَ وُقِفَ لَهُ الأَكْثَرُ مِنْ إرْثِ ذَكَرَين، أَوْ أَنشَين.

ويُعطَى مَنْ لا يَحجبُهُ إرثَهُ كَامِلاً، ولِمَنْ يُنْقِصُهُ اليَقينَ. فإذَا وُلِدَ أَخَذَ نَصِيبَهُ، وَرُدَّ مَا بَقِيَ، وإنْ أَعوزَ شَيئاً رَجَعَ.

والخُنثَى المُشْكِلُ يَرِثُ نِصْفَ مِيرَاثِ ذَكَرٍ ، ونِصْفَ مِيرَاثِ ذَكَرٍ ، ونِصْفَ مِيرَاثِ أُنثَى .

بَابُ ميراث المَفْقُود

منْ خَفِي خَبَرُهُ؛ بِأَسْرٍ، أَوْ سَفَرٍ غَالِبُهُ السَّلاَمَةُ؛ كَتِجَارَةٍ انتُظِرَ بِهِ تَمَامُ تِسعِينَ سَنَةٍ مُنْذُ وُلِدَ.

وإنْ كَانَ غَالِبُهُ الهَلاَكُ انتُظِرَ بهِ تَمَامُ أَرْبَعِ سِنِينَ مُنْذَ فُقِدَ، ثُمَّ يُقْسَمُ مَالُهُ فِيهِمَا.

فإنْ مَاتَ مُورَّثُهُ في مُدَّةِ التَّرَبُّصِ أَخَذَ كُلُّ وارِثٍ (١) اليَقِينِ، وَوُقِفَ مَا بَقِي، فإنْ قَدِمَ أَخَذَ نَصِيبَهُ، وإلاَّ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَالِهِ.

ولِبَاقِي الوَرَثَة أَنْ يَصطَلِحُوا عَلَى مَا زَادَ عَنْ حَقِّ المفقُود فيَقتَسمُوهُ.

باب ميراث الغرقى

⁽۱) في الأصل زيادة [ذا] هنا، وهي مقحمة وليست في (المنتهى) ولا (الإقناع).

بَابُ مِيرَاثِ أَهْلِ المِلَل

لا يَرِثُ الكَافِرُ المُسْلِمَ، ولا المُسْلِمُ الكَافِرَ؛ إلاَّ بِالوَلاءِ.

ويَتَوَارَثُ أَهْلُ الذِّمَّةِ مَعَ اتَّفَاقِ دِينِهم، وهُم مِلَلَ شَتَّى.

والمُرتَدُّ لا يَرِثُ أحدًاً. وإنْ مَاتَ فَمَالُهُ فَيءٌ.

ويَـرِثُ المَجُـوسُ بِقَـرَابَتَيـنِ؛ إِنْ أَسْلَمُـوا، أَو تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا قَبْلَ إِسْلامِهم.

بَابُ مِيرَاثِ المُطَلَّقَةِ

مَنْ أَبَانَ زَوْجَتَهُ في صِحَّتِهِ، أَوْ مَرَضِهِ غَيرَ المخُوفِ وَمَاتَ بِهِ، أَو المَخُوفِ وَلَمْ يَمُتْ بهِ لَمْ يَتَوَارَثَا.

بَلْ فَي طَلاقٍ رَجْعِيٍّ لَمْ تَنْقَضِ عِدَّتُهُ، أَوْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِ مَوتِهِ المَخُوفِ مُتَّهَماً بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا، أَوْ عَلَقَ إِبَانَتَها في صِحَتِهِ عَلَى مَرَضِهِ، أَوْ عَلَى فِعْلِ لَهُ فَفَعَلَهُ

فِي مَرَضِه، ونحوهِ لَمْ يَرِثْهَا، وتَرِثُهُ في العِدَّةِ، وبَعْدَهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجُ، أَوْ تَرَتَدِّ.

بَابُ الإقرَار بمُشَارك في الميرَاثِ

إِذَا أَقَرَّ كُلُّ الورَثَةِ (١)؛ ولَوْ أَنَّهُ وَاحِدٌ بِوَارِثٍ للمَيِّتِ، وصَدَّقَ، أَوْ كَانَ صَغِيراً، أَوْ مَجْنُوناً، أَو المُقَرُّ بِهِ مَجْهُولَ النَّسَبِ ثَبَتَ نَسَبُهُ، وإرْثُهُ.

وَإِنْ أَقَرَّ أَحَدُ ابْنَيهِ بِأَخٍ مِثلهُ فَلَهُ ثُلُثُ مَا بِيَدِهِ. وإِنْ أَقَرَّ بِأَخِ مِثلهُ فَلَهُ ثُلُثُ مَا بِيَدِهِ. وإِنْ أَقَرَّ بِأُختٍ فَلَهَا خُمُسُهُ.

باب ميراث القاتل، والمَبَعَّض، والوَلاءِ

منِ انْفَرَدَ بِقَتْلِ مُورَّتِهِ، أَوْ شَارَكَ فيهِ بِلا حَقِّ لَمْ يَرِثْهُ إِنْ لَزِمَهُ قَوَدٌ، أَوْ دِيَّةٌ، أَوْ كَفَّارَةٌ.

وَالمُكَلَّفُ، وغَيْرُهُ سَوَاءٌ.

وإِنْ قُتِل بِحَقِّ، كَقَوَدٍ، وحَدِّ وَرِثَهُ. ويَرْجُبُ بِقَدْر حُرِّ يَتِهِ. ويَرْجُبُ بِقَدْر حُرِّ يَتِهِ.

ومَنْ أَعْتَقَ عَبْداً فَلَهُ عَلَيْهِ الوَلاءُ؛ وإنْ اختَلَفَ دينَهُمَا .

و لا يَرِثُ النِّسَاءُ بالوَلاءِ إلاَّ مَنْ أَعتَقْنَ، أَوْ أَعتَقَهُ مَنْ أعتَقْنَ .

كتاب العثق

هَوَ مِنْ أَفْضَل القُرُبَاتِ.

ويُسَنُّ عِنْقُ مَنْ لَهُ كَسْبٌ . وعَكْسُهُ بِعَكْسهِ .

ويَصِحُّ تَعلِيْقُهُ بِمَوْتٍ؛ وهُوَ التَّدْبِيرِ . وَيُصِحُّ تَعلِيْقُهُ بِمَوْتٍ؛ وهُوَ التَّدْبِيرِ . وتُكْرَهُ مَعَ وتُكُرَهُ مَعَ

ويَجُوزُ بَيْعُ المُكَاتَب. ومُشْتَريهِ يَقُومُ مَقَامَ مُكَاتِبهِ. وإِذَا أَدَّى عَتَقَ، ووَلاؤُهُ لَهُ. وإِنْ عَجَزَ عَادَ قَنَّأَ. وإذَا أَوْلَدَ حُرٌّ أُمتَهُ خُلِقَ وَلَدُهُ حُرًّا حَيًّا وُلِدَ، أَوْ مَيِّتاً، فِيهِ خَلْقُ الإنْسَانِ. وصَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ، تَعتُقُ بِمَوتِهِ مِنْ كُلِّ مَالِهِ. وأَحْكَامُ أُمِّ الوَلَدِ أَحكَامُ الأَمَةِ إِلاَّ فِي نَقْلِ المِلْكِ في رَقَبَتهَا، وإلاَّ بِمَا يُرَادُلَهُ؛ كَبَيْع، وَوَقْفٍ، ونحوِهِ.

كتَابُ النِّكَاحِ

يُسَنُّ لِذِي شَهْوَةٍ. ويَجِبُ عَلَى مَنْ يَخَافُ زِناً بِتَركِهِ. ويُسَنُّ نِكَاحُ وَاحِدَةٍ دَيِّنَةٍ، بِكْرٍ، جَميلةٍ، وَلُودٍ. والنَّظَرُ إلى مَخْطُوبَةٍ مُبَاحٌ دُونَ الخَلْوَة.

وحَرُمَ تَصْريحٌ بِخِطْبَةِ المُعتَدَّةِ عَلَى غَيرِ زَوْجٍ تَحِلُّ لَهُ. وتَعرِيضٌ بِخِطْبَةِ رَجْعِيَّةٍ. وخِطْبَةٌ عَلَى خِطْبَةِ مُسْلِمٍ أُحسَ.

ويُسَنُّ العَقْدُ يَومَ الجُمُعَة مَسَاءً بِخُطْبَةِ ابنِ مَسعُودٍ.

فصلً

وأَرْكَانُهُ ثَلاثَةٌ: الزَّوْجَانِ الخَالِيانِ مِنْ المَوَانِعِ، والإَيجَابُ، والقَبُولُ.

ويَصِحُّ بِكُلِّ لِسَانٍ مِنْ عَاجِزٍ عَنْ العَرَبِيَّةِ.

فَصْلُ

وشُرُوطُهُ أَرْبَعَةٌ: تَعيِينُ الزَّوْجَينِ، ورِضَاهُمَا، والوَلَيُّ، والشَّهَادَةُ.

ويُشْتَرَطُ في الوكيِّ التَّكْلِيفُ، والذُّكُورِيَّةُ، والحُّرِيَّةُ، والحُرِّيَّةُ، والحُرِّيَّةُ، والحُرِّيَّةُ، والحُرِّيَّةُ، والحُرِّيَّةُ، والحَدالَةُ. فلا تُزَوِّجُ امرَأَةٌ نَفْسَها، ولا غَيرَهَا.

ويُقَدَّمُ أَبُو المرْأةِ في نِكَاحِهَا، ثُمَّ وَصِيَّهُ فِيهِ، ثُمَّ جَدُّ لأَبُوينِ، ثُمَّ الْخُ لأَبُوينِ، ثُمَّ الْخُ لأَبُوينِ، ثُمَّ لأب وإنْ علا، ثُمَّ ابنُ، ثُمَّ بَنُوهُ، ثُمَّ الْجُويْنِ، ثُمَّ لأب، ثُمَّ لأب، ثُمَّ الْب، ثُمَّ الْفرن ثُمَّ الْفرن عَصَبتهِ نَسَباً كالإرث ثُمَّ الْفرن عَصَبتهِ المُنْعِم، ثُمَّ اقْرَب عَصَبتهِ ، ثُمَّ وَلاءً، ثُمَّ الْفرن سُلطان .

فصلٌ

تَحرُمُ أَبَداً الأُمُّ، وكُلُّ جَدَّةٍ وإنْ عَلَتْ، وبِنْتُ، وبِنْتُ ابنٍ، وبَنْتَاهُما مِنْ حَلاكٍ وحَرَامِ مَهمَا نَزَلْنَ، والأُخْتُ، وبِنْتُها وإِنْ سَفَلَتْ، وَكُلُّ عَمَّةٍ، وخَالَةٍ وإِنْ عَلَتَا، والمُلاعَنَةُ عَلَى مُلاعِنٌ.

ويَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ ما يحرُمُ بِالنَّسَبِ. وتَحرُمُ الرَّبَائِبُ.

وتَحرُمُ إلى أُمَدٍ أُخْتُ مُعْتَدَّتِه (١). وأُختُ زَوجَتِهِ. وبنْتَاهُما وعَمَّتاهُمَا. وخَالَتَاهُما.

وَتَحْرُمُ المُعْتَدَّةُ مِنْ غَيرِهِ. والزَّانِيةُ حَتَّى تَتُوبَ. وَمُطَلَّقَتُهُ ثَلاثاً حَتَّى يَطَأها زَوْجٌ غَيرُهُ بِشَرطِهِ.

فصل

والشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ قِسْمَانِ: صَحِيحٌ؛ كَشَرْطِ زِيادَةٍ فِي صَدَاقٍ، فإنْ لَم يَفِ بذَلكَ فَلَها الفَسْخُ. وفَ اسِلهُ يُبْطِلُ العَقْدَ؛ وهُ و نِكَاحُ الشِّغَارِ، والتَّحْليل، ونحوِهُمَا.

وفَاسِلًا لا يُبْطِلُ العَقْدَ؛ كَشَرْطِ أَنْ لا صَدَاقَ، ولا

⁽١) في الأصل [معدته] وهو تطبيع.

نَفَقةَ، أَوْ أَنْ يُقيمَ عِندَهَا أَكثرَ مِنْ زَوجَاتِهِ، أَوْ يَقْسِم لَهَا أَقَلَ فَيَصِّمُ لَهَا أَقَلَ فَيصِّحُ النِّكَاحُ دُونَ الشَّرْطِ.

فصل

وعُيوبُ النِّكَاحِ ثَلاثَةُ أَنْواعِ؛ أَحَدُهَا: مُخْتَصِّ الرَّجُلِ، كَجَبِّ، أَو عُنَّةِ، فَلَها الفَسْخُ فِي الحَالِ، إلاَّ أَنَّهُ يُؤَجَّلُ مَنْ ثَبَتَتْ عُنَّتُهُ مُنْذُ تَرَافَعَا إلى سَنَةٍ كَامِلَة.

والثَّانِي: خَاصُّ بالمَرْأَةِ؛ كَسَدِّ فَرْجِ، وقُرُوحٍ سَيَّالَةٍ، ونحوهِما في فَرْج.

الثَّالِثُ: مُشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا؛ كَجُنُونٍ، وجُـذَامٍ، وبَرَصٍ، فَلِكُلِّ مِنْهُما الفَسْخُ بِمَا ذُكِرَ، ونحوِهِ ممَّا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ.

فَصلُ

يسَنُّ تَسمِيَةُ الصَّدَاقِ في العَقْدِ، وتَخْفِيفُهُ. وكُلُّ مَا صَحَّ ثَمَناً، أَوْ أُجْرَةً صَحَّ مَهْراً.

وإِنْ لَمْ يُسَمَّ، أَوْ بَطَلَتْ التَّسْمِيَةُ وَجَبَ مَهْرُ المِثْلِ بِعَقْدٍ.

وإنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفِ لَهَا، وأَلْفِ لأَبِيهَا صَحَّ. وَلَوْ طَلَّقَ قَبْلَ دُخُولٍ رَجَعَ بِأَلْفِهَا، ولا شَيءَ عَلَى الأَبِ لَهُمَا.

وإِنْ شُرِطَ لِغيرِ الأبِ شَيءٌ فالكُلُّ لَهَا. ويَصِحُّ تَأْجِيلُهُ. وإِنْ أَطْلَقَ الأَجَلَ فمحَلُّه الفُرْقَةُ.

فُصِلٌ

والوَلِيمَةُ للعُرس سُنَّةٌ مُؤكَّدةٌ.

والإَجَابَةُ إليهَا فَي المَرَّةِ الأُولَى واجِبَةٌ إِنْ كَانَ لا عُذْرَ، ولا مُنْكَر.

ويَلزَمُ كُلًا مِنَ الزَّوْجَينِ عِشرَةُ الآخَرِ بالمعرُوفِ، وأَنْ لا يُمَاطِلَهُ بِمَا يَلزمُهُ.

وحَقُّ الزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجَةِ أعظَمُ مِنْ حَقِّهَا عَلَيْهِ. وعَلَيْهِ التَسْوِيةُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ فِي القَسْمِ؛ وعِمَادُهُ

اللَّيلُ. إلاَّ في حَارِسٍ، ونَحوِهِ فالنَّهَارُ.

وإنْ تَزَوَّجَ بِكْرَاً أَقَامَ عِندَهَا سَبْعاً، أَوْ ثَيِّباً أَقَامَ ثَلاثاً، ثُمَّ دَارَ.

والنُّشُوزُ حَرَامٌ؛ وهُوَ مَعصِيتُهَا إيَّاهُ.

بابُ الخُلْع

يبَاحُ لِسُوءِ عُشْرَةٍ، ونَحوِهَا، وَيُكْرَهُ مَعَ استِقَامَةٍ. وهُوَ بِلَفْظِ خُلْع، أَوْ فَسْخٍ، أَوْ مُفَادَاةٍ فَسْخٌ. وَبِلَفْظِ طَلاق، أَوْ نَتِبِهِ، أَوْ كِنَايةِ طَلْقَةٌ بَائنةٌ.

ويُكرَهُ بِأَكثرَ ممَّا أعطَاهَا.

ويَصِحُّ بَذْلُ العِوَضِ ممَّنْ يَصِحُّ تَبرُّعُهُ ؛ مِنْ زَوْجَةٍ ، أَوْ أَجْنَبيٍّ . وبِمَجْهُولٍ ، ومَعْدُومٍ . لا بِلا عِوَضٍ ، ولا بِمُحرَّم ، ولا حِيلَةً لإسْقَاطِ الطَّلاقِ .

وإذًا قَـالَ: (مَتى، أو:إذَا، أو:إنْ أعطَيتِنِي أَلفًا فَأنتِ طَالِقٌ) طَلُقَتْ بَعَطِيَتِهِ، ولَو تَرَاخَتْ.

كَتَابُ الطَّلاق

يُكْرَهُ بلا حَاجَةٍ .

والسُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ بِطَلْقَةٍ واحِدَةٍ في طُهْرٍ لَمْ يُجَامِعْ .

ويَحْرُمُ للبِدْعَةِ؛ وهُوَ أَنْ يَكُونَ في حَيْضٍ، أَوْ طُهْرٍ جَامَعَ فِيهِ، ويَقَع، وتُسَنُّ رَجعَتُهَا.

ولا سُنَّةَ، ولا بِدْعَةَ لِحَامِلٍ، وصَغِيرَةٍ، وآيِسَةٍ، وغَير مَدْخُولٍ بِهَا.

وَصَرِيحُهُ هُوَ لَفْظُ الطَّلاقِ بأيِّ صِيغَةٍ يُعْلَمُ مِنْهَا إِيقَاعُهُ.

ويَملِكُ الحُرُّ ثَلاثَ طَلَقَاتٍ، والعَبْدُ اثْنَتَين.

وكِنَايتُهُ لابُدَّ فِيهَا مِنَ النِّيَّةِ؛ وهِي نَوْعَانِ ظَاهِرَةٌ، خِفِيَّةٌ.

فالظَّاهِرَةُ يَقَعُ بِهَا الثَّلاثُ؛ كَقَوْلِهِ: (أَنْتِ خَلِيةٌ، وَبَرَيَّةٌ، وتَزَوَّجي مَنْ شِئْتِ)، ونَحْوُها.

والحَفيَةُ يَقَعُ بِهَا واحِدةٌ إِنْ لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ ؛ وهِي نحو : (اخْرُجِي ، واذْهَبِي ، ولَسْتِ لي بامرَأة) ، ومَا أَسْبَهَهُ . وإذا طَلَّقَ زَوجَتَهُ وَاحِدةً ، أَوْ اثْنَتَيْنِ فَلَهُ المُرَاجَعَةُ في العِدَّةِ ، فإنْ انْقَضَتْ جَازَلَهُ نِكَاحُهَا بِرِضَاهَا ، وعَقْدٍ في العِدَّةِ ، فإنْ انْقَضَتْ جَازَلَهُ نِكَاحُهَا بِرِضَاهَا ، وعَقْدٍ جَديدٍ . وتَكُونُ مَعَهُ علَى ما بَقيَ مِنَ الطَّلاقِ . فإنْ طَلَّقَهَا ثَلاثاً لَمْ تَحِلَّ لَهُ حتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيرَه .

فصل

الإيلاءُ حَرَامٌ، وهُو حَلِفُ زَوْجِ بِالله عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجِ بِالله عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ المُمْكِنِ أَبداً، أَوْ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ. فَمَتَى مَضَى أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ يَمِينهِ، ولَمْ يُجَامِع فِيهَا بلا عُذْرٍ أُمِرَ بِهِ، فإنْ أَبَى أُمِرَ بِالطَّلاقِ، فإنْ امتَنَعَ طَلَّقَ عَلَيْهِ الحَاكِمُ.

ويَجِبُ بوطْئِهِ كَفَّارَةُ يَمينٍ. وتَارِكُ الوَطْءِ بِلا عُذْر كَمُولٍ.

فصل

الظّهَارُ مُحرَّمٌ، وهَوَ أَنْ يُشَبّهَ زَوْجَتَهُ، أَوْ بَعْضَهَا بِبَعْضِ، أَوْ كُلِّ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ، أَوْ بِرَجُلٍ مُطْلَقاً؛ كَقَوْلِهِ: (أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، أَوْ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ)، ونَحوِهُمَا. فَيَكُونُ مُظَاهِراً بِذَلِكَ، ويَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوَطْءُ، وَدَوَاعِيهِ قَبْلَ التَّكْفِير.

وَكَفَّارَتُهُ عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَينِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتِينَ مِسْكِيناً مُسْلِماً لِكُلِّ مِسْكِيناً مُسْلِماً لِكُلِّ مِسْكِين مُدَّبُرِّ، أَوْ نِصْفَ صَاعَ مِنْ غَيرِهِ.

فصلٌ

اللِّعَانُ لا يَصِحُّ إلاَّ مِنْ زَوْجَين.

فَمَنْ قَذَفَ زَوجَتَهُ بِالزِّنَى ، وكذَّبَتْهُ فَلَهُ لِعَانُها ؛ بِأَنْ يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : (أشهدُ بِالله إنِّي لَصَادِقٌ فِيمَا رَمَيْتُها يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : (أشهدُ بِالله إنِّي لَصَادِقٌ فِيمَا رَمَيْتُها بِهِ مِنَ الزِّنَى) ، وفي الخَامِسَةِ : (وأَنْ لَعْنَةَ الله عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الكَاذِبِينَ) ، ثُمَّ تَقُولُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : (أشهدُ بالله كَانَ مِنَ الكَاذِبِينَ) ، ثُمَّ تَقُولُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : (أشهدُ بالله

إِنَّهُ لَكَاذِبٌ فيمَا رَمَاني بهِ مِنَ الزِّنَى)، وفِي الخَامِسَةِ: (وأَنَّ غَضَبَ الله عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ). فيَسقُطُ الحَدُّ بِذَلِكَ، وتَثْبُتُ الفُرْقَةُ المُؤَبَّدَةُ،

بَابُ العدَّة

بب العِده و المُعتَدَّاتُ ستُّ :

ويَنْتَفَى الوَلَدُ بِنَفْيهِ .

الْحَامِلُ، وعِدَّتُها مِنْ مَوتٍ، وغيرِهِ إلى وَضْعِ كُلِّ حَمْل تَصيرُهِ إلى وَضْعِ كُلِّ حَمْل تَصيرُ بهِ أُمُّهُ (١) أُمَّ وَلَدٍ.

وَّأَقَلُّ مُدَّةً الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، وغَالِبُهَا تِسْعَةٌ، وَأَكْثُرُهَا أَرْبَعُ سنينَ.

الثَّانِيَةُ: المُتَوفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا بِلا حَمْلِ، فَتَعْتَدُّ حُرَّةٌ أُرْبَعَةً أَشْهُرِ وعَشْراً. وأمَةٌ نِصْفَ هذِه المُدَّةِ.

الثالثةُ: ذَاتُ الحَيْضِ المُفَارَقَةُ في الحَياةِ، فَتَعْتَدُّ حُرَّةٌ بِثَلَاثِ حِيَضِ. وأَمَةٌ بِحَيْضَتَيْن.

(١) في الأصل [أمة]، بالتاء.

الرَّابِعَةُ: المُفَارَقَةُ فِي الحَيَاةِ وهِيَ لا تَحِيضُ لِصِغَرِ، أَوْ إِيَاسٍ فَعِدَّتُهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ، وشَهْرَانِ إِنْ كَانَتْ أُمَةً، ومَبَعَّضَةٌ بالحِسَاب.

الخَامِسَةُ: مَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُها ولَمْ تَعْلَمَ مَا رَفَعَهُ، فَتَتَرَبَّصُ تِسْعَةَ أَشْهُر، ثُمَّ تَعْتَدُّ كآيسَةٍ.

وإنْ عَلِمَتْ مَا رَفَعَهُ فَلا تَزَالُ في عِدَّةٍ حَتَّى يَعُودَ فَتَعْتَدُّ بِهِ، أَوْ تَبْلُغَ سِنَّ الإياس فتَعْتَدُّ عِدَّتَهُ.

وعِدَّةُ بِالِغَةِ لَمْ تَحِضُ، ومُسْتَحَاضَةٌ مُبْتَدَأَةٌ، أَوْ نَاسِيَةٌ كَآيِسَةٍ.

السَّادِسَةُ: امْرَأَةُ المَفْقُودِ؛ ولَو أَمَةً تَتَرَبَّصُ أَرْبَعَ سِنِينَ إِنِ انْقَطَعَ خَبَرُهُ لِغَيْبَةٍ ظَاهِرُهَا الهَلاكُ. وتسعِينَ مُنْذُ وُلِدَ إِنْ كَانَ ظَاهِرُهَا السَّلامَةَ، ثُمَّ تَعْتَدُّ للوَفَاةِ.

وإِنْ طَلَّقَ غَائِبٌ، أَوْ مَاتَ فَابِتِدَاءُ العِدَّةِ مِنْ الفُرْقَةِ، وإِنْ لَم تَحِدَّ.

ويَحْرُمُ إِحْدَادٌ عَلَى مَيِّتٍ غَيْرِ زَوْجِ فَوْقَ ثَلاثٍ.

ويَجِبُ عَلَى زَوْجَةِ مَيِّتٍ، ويُبَاحُ لِبَائِنِ.

وهُوَ تَرْكُ زِينَةٍ، وطِيبٍ، وكُلِّ مَا يَدْعُو إلى نِكَاحِهَا، ويُرَغِّبُ فِي النَّظَرِ إلَّيْهَا.

ويَحْرُمُ بِلا حَاجَةٍ تَحوُّلٌ مِنْ مَسْكَنٍ وجَبَتْ فِيهِ. ولَها الخُرُوجُ لِحَاجَةٍ نَهَاراً.

وَمَنْ مَلَكَ أَمَةً يُوطَأُ مِثْلُهَا حَرُمَ عَلَيْهِ وَطُوُّهَا، وَمُقَدِّمَاتُهِ قَبْلَ اسْتِبْرَاءِ حَامِلٍ بِوَضْعٍ (١١)، ومَنْ تَحيْضُ بِحَيْضَة، وآيسَة وصَغيرَة بشَهْر.

بِحَيْضَةٍ، وآيسَةٍ وصَغِيرَةٍ بِشَهْرٍ. ولا عِدَّةَ فِي فُرقَةٍ [حَيًّ](٢) قَبْلَ وَطْءٍ أو خَلْوةٍ^(٣)،

(١) في الأصل [يوضع]، وهو تطبيع.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل، ومثبت من (المنتهى)، ولابُدَّ منه، لأنه يلزم عند حذفها أن المتوفى عنها لا عدة عليها.

(٣) في الأصل [وخلوة]، والواو تقتضي الجمع، فتكون الخلوة وحدها غير موجبة للعدة، وهو قول ضعيف في المذهب

وحدها عير موجبه للعدة، وهو قول ضعيف في ا [الإنصاف ٢٤/٨]. وبه قال الشافعي.

وما أثبت فهو عبارة (المنتهى) الذي ينقل منه المصنف. وهو قول الخلفاء الراشدين وحُكي إجماعاً.

أَوْ بَعدَهُمَا مِمَّنْ لا يُولَدُ لمِثْلِهِ (١).

بَابُ الرَّضَاع

يحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ عَلَى الرَّضِيع، وَفُرُوعِهِ، وإنَّ نَزَل.

والمُحرِّمُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فِي الحَوْلَينِ .

وَكُلُّ امْرَأَةٍ تَحْرُمُ عَلَيْهِ بِنْتُهَا؛ كَأُمَّهِ، وجَدَّتِهِ، ورَبيبَتِهِ إِذَا^(٢) أَرْضَعَتْ طِفْلَةً حَرَّمتْهَا عَلَيهِ.

وكُلُّ رَجُلٍ تَحْرُمُ عَلَيْهِ بِنْتُهُ؛ كابنِهِ، وأخِيهِ، وأَبِيهِ، وأَبِيهِ، ورَبِيبِهِ، إذَا أَرْضَعَتْ امرَأْتُهُ بِلَينِهِ طِفْلَةً حَرَّمَتْهَا عَلَيهِ.

⁽۱) في هذا التعبير نظر؛ لأنه يشمل كُلَّ من لا يولد لمثله لسبب حسي كالمجبوب والعنين والرتقاء ومن حكم الأطباء بعدم قدرته على الإنجاب. وهو غير مراد يقيناً. بل قصد المصنف إخراج الطفل الذي لا يولد لمثله، والطفلة التي لا يوطأ مثلها [الشرح والإنصاف ٢٤/٧ ـ ١٠]. والأقرب لعبارة المنتهى أن يقال [ممن لا يلحق بمثله وَلَدٌ]. وهو الأنسب والله أعلم.

¹⁰¹

ومَنْ قَالَ: (إِنَّ زَوجَتَهُ أُختُهُ مِنَ الرَّضَاعِ) بَطَلَ نِكَاحُهُ، ولا مَهْرَ قَبْلَ دُخُولٍ إِنْ صَدَّقَتْهُ، ويَجِبُ نِصْفُهُ إِنْ كَذَّبَتهُ، ويُجِبُ نِصْفُهُ إِنْ كَذَّبَتهُ، وكُلُّهُ بَعْدَ دُخُولِ مُطْلَقاً.

ومَنْ شَكَّ فِي رَضَاعٍ، أَوْ عَدَدِهِ بَنَى عَلَى اليَقينِ. ويَثَبُّتُ بإخبَارِ مُرْضِعَةٍ مَرْضِيَّةٍ، وبِشَهَادَةِ عَدْلٍ مُطْلَقاً.

بَابُ النَّفَقَات

ويَجِبُ عَلَى زَوْجِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ مِنْ أَكْلٍ، وشُرْبٍ، وَكُسْوَةٍ، وسُكْنَى بِالمَعْرُوفِ.

فَيُفْرَضُ لَمُوسِرَةٍ مَعَ مُوسِرٍ عِنْدَ تَنَازُعِ عَادَةُ المُوسِرِينَ، ولِمُتَوسِّط مَعَ مُتَوسِّطَةٍ عَادَةُ مِثلِهَا، وَلِفَقِيرَةٍ مَعَ فَقِيرِ عَادَةُ مِثْلِهَا.

وعَلَيْهِ مُؤنَةُ نَظَافَتِهَا، لا دَوَاءٌ، وأُجْرَةُ طَبِيبٍ. وتَجِبُ لِرَجْعِيَّةٍ، وبَائِنٍ حَامِلٍ، لا مُتَوَفَّى عَنْهَا. ومَنْ نَشَزَتْ، أَوْ صَامَتْ، أَوْ حَجَّتْ نَفْلاً بِلا إِذْنِهِ، أَوْ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا بِإِذْنِهِ سَقَطَتْ.

ومَتَى لَمْ يُنْفِقْ تَبقَى فِي ذِمَّتِهِ.

ومَنْ (١) تَسَلَّمَ مَنْ يَلْزَمُهُ تَسَلُّمُهَا، أَوْ بَلَالَتْهُ هِيَ، أَوْ وَمَنْ الْهُ عَلَيْهُ الْوَقَّمُ الْوَقَامُ الْمُهُ الْمُعَ صِغَرِهِ، ومَرَضِهِ، وعُنَّتِهِ، وجَبِّهِ.

ولَها مَنْعُ نَفْسِهَا قَبْلَ دُخُولٍ لِقَبْضِ مَهْرٍ حَالٌ .

وإذَا أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ القُوتِ، أَوِ الكِسْوَةِ، أَوِ السُّكْنَى، أَوْ خَابَ وَلَمْ يَدَعْ لَهَا نَفَقَةً، وتَعَذَّرَ أَخْذُهَا مِنْ مَالِهِ، واسْتِدَانَتُهَا عَلَيْهِ فَلَهَا الفَسْخُ بإذْنِ حَاكِم.

فَصِلٌ

وتَجِبُ عَلَى مُوسِرِ النَّفَقَةُ، أَوْ تَتِمَّتُهَا لأَبُويْهِ وإِنْ عَلَى مُوسِرِ النَّفَقَةُ، أَوْ تَتِمَّتُهَا لأَبُويْهِ وإِنْ عَلَى مُوسِرُ، خَتَّى ذَوِي الأَرْحَامِ مِنْهُم ؟ حَجَبَهُ مُعْسِرٌ، أَوْ لا. وكُلُّ مَنْ يَرِثُهُ بِفَرْضِ، أَوْ

في المنتهى (ومتى).

تَعصِيبٍ^(۱)، لا رَحمٍ^(۲) [مِمَّن]^(۳) سِوَى عَمُودَي نَسَبِهِ بِمَعْرَوُفٍ مَعَ فَقْرِ مَنْ تَجِبُ لَهُ، وعَجْزِهِ عَنْ تَكَسُّبٍ.

ُ وَمَنْ لَهُ وَارَّثُ غَيْرَ أَبِ فَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ إِنْفَقَتُهُ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ إِرْتِهِم. والأبُ يَنْفَرِدُ بِنَفَقَةِ وَلَذِهِ.

ولا نَفَقَةَ مَعَ اخْتِلافِ دِينِ؛ إلاَّ بالوَلاَءِ.

فَصِلٌ

وعَلَيْهِ نَفَقَةُ رَقِيقِهِ طَعَاماً، وكِسْوَةً، وسُكْنَى. وأَنْ لا يُكَلِّفَهُ مُشقًّا كَثِيراً.

وإنِ اتَّفَقَا عَلَى المُخَارَجَةِ (١) جَازَ.

ويُريحُهُ وَقْتَ القَائِلَةِ، والنَّوْم، والصَّلاةِ.

وإِنْ طَلَبَ نِكَاحاً زَوَّجَهُ، أَوْ بَاعَهُ.

⁽١) في الأصل [تعصب]، والتصويب من (المنتهي).

⁽٢) في (المنتهي): [لا برحم].

⁽٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ومثبت من (المنتهى).

⁽٤) المخارجة: هي جعل السيد على رقيقه كلَّ يوم أو شهر شيئاً معلوماً له.

وعَلَيْهِ عَلَفُ بَهَائِمِهِ، وسَقْيُهَا، ومَا يُصْلِحُهَا، وأَنْ لا يُحمِّلُها مَا يَضُرُّ لا يُحمِّلُها مَا يَضُرُّ وَلَا يَحْلِبْ مِنْ لَيَنِهَا مَا يَضُرُّ وَلَدَهَا.

وإنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَتِهَا أُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهَا، أَوْ إِجَارِتِهَا، أَوْ إِجَارِتِهَا، أَوْ ذَبْحِهَا إِنْ أُكِلتْ.

بَابُ الحَضَانَة

تَجِبُ لِحِفْظِ صَغيرٍ، ومَجْنُونٍ، ومَعْتُوهٍ.

والأحقُّ بِهَا أَمُّ، ثُمَّ أَمُّهاتُها، ثُمَّ القُرْبَى، فالقُرْبَى، فالقُرْبَى، فالقُرْبَى، فالقُرْبَى، ثُمَّ أَبُّ أَبَّ أَبَّ أَمَّهَاتُهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ جَدُّ، ثُمَّ أَمَّهَاتُهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ لَأْبِ، ثُمَّ الْأَبِ، ثُمَّ خَالَةُ، ثُمَّ فُمَّ الْبِ، ثُمَّ خَالَةُ، ثُمَّ بِنْتُ عَمَّةُ، ثُمَّ بِنْتُ عَمِّ وعَمَّةٍ، ثُمَّ بِنْتُ عَمِّ أَبِ وعَمَّتِهِ عَلَى مَا فُصِّلَ، ثُمَّ باقِي العَصَبةِ الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ.

وَكُونُهُ مُحْرَماً لأَنْثَى شَرْطٌ .

ولا حَضَانَةَ لِمُزَوَّجَةٍ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْ مَحْضُونٍ.

وإذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ سَبْعَ سِنِينَ عَاقِلاً خُيِّرَ بَيْنَ أَبُويْهِ، فَإِنِ اخْتَارَأُمَّهُ كَانَ عِندَهَا لَيلاً، وعِنْدَ أَبِيهِ نَهَاراً لِيُؤَدِّبَهُ. وإذَا بَلَغَتْ البِنْتُ سَبْعَ سِنِينٍ كَانَتْ عِنْدَ أَبِيهَا، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ وُجُوباً إلى أَنْ تَتَزَوَّجَ.

وَلا يُقَرُّ مَحْضُونٌ بِيَدِ مَنْ لا يُصْلِحُهُ، ويَصُونُهُ.

كتاب الجنايات

وهي عَمْدٌ يَخْتَصُّ القَوْدُ بِهِ. وشِبْهُ عَمْدٍ. وخَطأ. فالعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَ آدَمِيًّا مَعْصُوماً فَيَقْتُلَهُ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مَوْتُهُ بِهِ؛ مِثْلَ أَنْ يَجْرَحَهُ بِمَا لَهُ نَفُوذٌ فِي الظَّنِّ مَوْتُهُ بِهِ؛ مِثْلَ أَنْ يَجْرَحَهُ بِمَا لَهُ نَفُوذٌ فِي البَدَنِ، أَوْ يَضْرِبَهُ بِحَجَرٍ كَبِيرٍ وَنَحوهِ. أَوْ يُلْقِيهِ مِنْ البَدَنِ، أَوْ يَضْرِبَهُ بِحَجَرٍ كَبِيرٍ وَنَحوهِ. أَوْ يُلْقِيهِ مِنْ شاهِقٍ. أَوْ يَأْرِبُهُ أَوْ مَاءٍ (١) يُغْرِقُهُ، ولا يُمْكِنُهُ التَّخَلُّصُ مِنْهَا. وأشْبَاهِ ذَلِكَ.

وشِبهُ العَمْدِ أَنْ يَقْصِدَ جِنَايةً لا تَقْتُلُ غَالِباً، ولَمْ يَجْرَحْهُ بِهَا؛ كَضَرْبِهِ في غَيرِ مَقْتَلِ بِعَصَاصَغِيرَةٍ، ونَحْوِهَا.

⁽١) في الأصل [ما]، وما أثبت فمن (المنتهي).

والخَطَأُ أَنْ يَفْعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ ؟ مِثْلَ أَنْ يَرمِي صَيْداً، أَوْ غَرَضاً، فَيُصِيبُ آدَمِيًّا لَمْ يَقْصِدُهُ.

وعَمْدُ الصَّبِيِّ، والمَجْنُونِ خَطأً.

فَفِي العَمْدِ القَودُ بِشُرُوطِهِ الآتِيةِ ؛ إلاَّ أَنْ يَعفُو الوَليُّ فَالدِّيةُ عَلَى الجَانِي .

وفي شبه العَمْدِ، والخَطأ الدِّيَةُ عَلَى العَاقِلَةِ، والكَفَّارَةُ عَلَى العَاقِلَةِ،

ولا يُسْتَوْفَى القِصَاصُ إلاَّ بِحُضُورِ السُّلْطَانِ، أَوْ نَائِبِهِ، وبآلَةِ مَاضِيةٍ. وفِي النَّفْسِ بِضَرْبِ العُنُقِ بالسَّنْف.

ويُشْتَرَطُ لَهُ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ: تَكْليفُ قَاتِلٍ، وعِصْمَةُ مَقْتُولٍ، ومُكَافأةٌ لِقَاتِلٍ بِدِينٍ، وحُرِّيَّةٌ، وعَدَمُ الولادَةِ.

والقِصَاصُ حَقٌ لِلوَرَثَةِ عَلَى قَدْر إِرْثِهِم؛ كالدِّيَةِ. ويُشْتَرَطُ لاستِيفَائِهِ ثَلاثَةُ شُرُوطٍ: تَكْلِيفُ مُسْتَحِقً

لَهُ، واتِّفَاقُهمْ عَلَيْهِ، وأَنْ يُؤْمَنَ في استِيفَائِهِ التَّعدِّي إلى غَيْر جَانٍ.

ويُحْبَسُ قَاتِلٌ لِقُدُومِ غَائبٍ، وبُلُوغِ، وإِفَاقَةٍ.

فَصِلٌ

منْ أُقِيدَ بِأَحَدٍ في النَّفْسِ أُقِيدَ بِهِ في الطَّرَفِ، والجُرُوح. ومَا لا فَلا.

ولا يَجِبُ إلا بِمَا يُوجِبُ القَورَدَ في النَّفْسِ.

ويُشْتَرَطُ للقِصَاصِ في الطَّرَفِ شُرُوطُّ (١): الأمنُ [من] (٢) الحَيْفِ؛ بأنْ يَكُونَ القَطْعُ مِنْ مَفْصَلٍ، أوْ يَنْتَهِي إليهِ. والمُمَاثَلَةُ في الاسْم، والمَوْضِع؛ فلا تُؤخَذُ يَمِينٌ بِيَسَارٍ، ولا خُنْصُرٌ بِبُنْصُرٍ. واستِواؤُهُمَا في الصِّحَةِ، والكَمَالِ؛ فلا تُؤخَذُ صَحِيحَةٌ بِشَلاءَ، ولا كَامِلَةُ الأصَابِع بِنَاقِصَةٍ.

⁽١) أسقط المؤلف شرطاً وهو [العمد المحض].

⁽٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولابُدُّ منه.

ولا يُقتَصُّ مِنْ عُضْوٍ، وجُرْحِ قَبْلَ بُرئِهِ، كَمَا لا تُطْلَبُ لَهُ ديَّةٌ.

بَابُ الدِّيَات

دِيَةُ الحُرِّ المُسْلِمِ مَائةُ بَعيرٍ ، أَوْ أَلْفُ مِثْقَالٍ ذَهَباً ، أَوْ النَّا عَشَرَ أَلْفَ مِثْقَالٍ ذَهَباً ، أَوْ النَّا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهم فِضَّةً ، أَوْ مائتاً بَقَرَةٍ ، أَوْ أَلْفَا شَاةٍ ، فَيُخَيَّرُ مَنْ لَزَمَتْهُ بِينَها .

ودِيَةُ الحُورَةِ المُسْلِمَةِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ ذَلِكَ.

وَدِيَةُ كِتَابِيٍّ حُرِّ نِصْفُ دِيةِ مُسْلِمٍ. والكِتَابِيَّةُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ. النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ.

وَدِيَةُ رَقيقٍ قِيمَتُهُ.

ودِيَةُ جَنِينٍ حُرِّ غُرَّةٌ قيمَتُها عُشْرُ دِيَةِ أُمِّهِ؛ وهِي خَمْسٌ مِنَ الإبِلِ.

وأُمَّا الدِّيَةُ فَي الأعْضَاءِ فَمَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الإِنْسَانِ مِنْهُ وَاحِدٌ؛ كَالأَنْفِ، واللِّسَانِ، والذَّكَرِ فَفِيهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ.

ومَنْ أَتْلَفَ مَا في الإنسَانِ مِنْهُ شَيْئَانِ؛ كَالْيَدَيْنِ، والرِّجْلَينِ فَفِيهِمَا الدِّيَةُ. وفِي إحْدَاهُمَا نِصْفُهَا.

وفي الأجْفَانِ الأرْبَعَةِ الدِّيَةُ. وفي أَحَدِهَا رُبْعُهَا. وفي أَحَدِهَا رُبْعُهَا. وفي وفي أَصَابِعِ اليَدَيْنِ الدِّيَةُ. وفِي إحْدَهَا العُشْرُ. وفي الأَنْمُلَةِ إِنْ كَانَتْ مِنْ إِبْهَام نِصْفُ عُشْرِ الدِّيَةِ. وإنْ

كَانَتْ مِنْ غَيرِهَا فَثَلُثُهَا. وكَذَّا أَصَابِعُ الرِّجْلَينِ. ويَجِبُ في السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الإبلِ. وفي إذْهَابِ نَفْع عُضْوِ مِنَ الأعْضَاءِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ.

وفي عَيْنِ الأَعْوَرِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ.

فصل

والشَّجَةُ الجُرْحُ في الرَّأْسِ، وَالوَجْهِ خَاصَّةً. وهِيَ عَشْرٌ؛ فَفِي الحَارِصَةِ، والبَازِلَةِ، والبَاضِعَةِ، والمُتلاحِمَةِ، والسِّمْحَاقِ. حُكُومَةٌ، وفي المُوضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الإبلِ. وفي الهَاشِمَةِ عَشْرٌ. وفي المُنَقِّلَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ. وفِي المأمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ، وكَذَا الدَّيَّةِ، وكَذَا الدَّامِغَةِ، والجَائِفَةِ.

وعَاقِلَةُ الإنْسَانِ ذُكُورُ عَصَبَتِهِ نَسَباً، ووَلاءً. ولا تَحْمِلُ عَمْداً، ولا عَبْداً، ولا صُلْحاً، ولا اعْتِرَافاً، ولا مَا دُونَ الثَّكُثِ.

وكَفَّارَةُ غَيْرِ العَمْدِ كالظِّهَارِ إلاَّ أَنَّهُ لا إطْعَامَ فِيهَا، ويُكَفِّرُ عَبْدٌ بالصَّوم.

بَابُ القَسَامَة

هيَ أَيْمَانُ مُكَرَّرَةٌ في دَعْوَى قَتْلِ مَعْصُومٍ. وإذَا تَمَّتْ شُرُوطُهَا بُدِىءَ بَأَيْمَانِ ذُكُورِ عَصَبَتِهِ الوَارِثِينَ، فَيَحْلِفُونَ خَمسِينَ يَمِيناً كُلُّ بِقَدْرِ إرْثِهِ، ويُجْبَرُ كَسْرٌ.

فإنْ نَكَلُوا، أَوْ كَانَ الكُلُّ نِسَاءً حَلِفَهَا مُدَّعى عَلَيْهِ، ويَرىء.

كِتَابُ الحُدُودِ

لا يَجِبُ الحَدُّ إلاَّ عَلَى بالِغٍ، عاقِلٍ، مُلْتَزِمٍ، عَالِمٍ بالتَّحْرِيمِ.

ويُقِيمُهُ الإمَامُ، أَوْ نَائِبُهُ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ.

ويُضْرَبُ الرَّجُلُ في الحَدِّ قَائِماً بِسَوْطٍ مُتَوَسِّط، ولا يُمَدُّ، ولا يُرْبَطُ، ولا يُجَرَّدُ، بَلْ يَكُونُ عَلَيْهِ قَمِيصٌ، أَوْ

قَمِيصَانِ، ولا يُبَالِغُ بِضَرْبِهِ، ويُفَرَّقُ عَلَى بَدَنِهِ.

والمَرْأَةُ كالرَّجُلِ إِلاَّ أَنَّهَا تُضْرَبُ جَالِسَةً، وتُربَطُ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا.

وأشَدُّ الجَلْدِ جَلْدُ الزِّنَا، ثُمَّ القَذْفِ، ثُمَّ الشُّرْبِ، ثُمَّ التَّعْزِيرِ.

ومَنْ مَاتَ في حَدٍّ فالحَقُّ قَتَلَهُ.

ولا يُحْفَرُ للمَرْجُوم في الزِّنَا.

فَصْلُ

والزَّانِي عَلَى نَوعَينِ؛ مُحْصَنٍ، وغَيْرِ مُحْصَنٍ. فالمُحْصَنُ حَدُّهُ الرَّجْمُ. وغَيْرُهُ مِائةُ جَلْدَةٍ، وتَغْريبُ عَام. ورَقِيقٌ خَمْسُونَ، ولا يُغَرَّبُ.

وثُبُوتُهُ بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ في مَجْلِسٍ واحِدٍ بِزِنا وَاحِدٍ بِزِنا وَاحِدٍ بِزِنا وَاحِدٍ، مَعَ وَصْفِهِ. أَوْ بِإِقْرَارِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ مَعَ ذِكْرِ حَقِيقَةِ الوَطْءِ بلا رُجُوع.

وشُرُوطُ الإحْصَانِ أَرْبَعَةٌ: البُلُوغُ، والعَقْلُ، والحُرِّيَةُ، ووُجُودُ الوَطءِ في نِكَاحِ صَحيحِ.

فَصلٌ

وأمَّا القَذْفُ فَهُو رَمْيُ مُحْصَنِ ؛ وهُو الحُرُّ المُسْلِمُ ، العَاقِلُ ، العَفيفُ ، الذي يُمكِنُ أَنْ يَطَأَ مِثْلُهُ ؛ بالزِّنَا ، بِصَرِيح القَذْفِ ، أو (١) كِنَايَاتِهِ .

⁽١) في الأصل [و].

وَحَدُّ القَاذِفِ ثَمَانُونَ جَلْدَةً إِنْ كَانَ حُرَّاً. وَرَقِيقٌ نِصْفُهَا.

ويَعَزَّرُ بِنَحْوِ: (يَا كَافِرٌ)، (يَا مَلْعُونٌ)، (يَا أَعْوَرُ)، (يَا أَعْوَرُ)، (يَا أَعْوَرُ)، (يَا أَعْرَج). والتَّعْزِيرُ في ذَلِكَ باجتِهَادِ الإِمَامِ، وكَذَا في كُلِّ مَعْصِيَةٍ لا حَدَّ فِيهَا، ولا كَفَّارَةَ.

فَصِلٌ

وَكُلُّ شَرَابِ مُسْكِرٍ يَحْرُمُ مُطْلَقاً؛ إلاَّ لِدَفْعِ لُقْمَةٍ غَصَّ بِهَا مَعَ خَوْفِ تَلَفٍ. وَمَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرُمَ قَلِيلُهُ.

فَمَنْ شَرِبَهُ جُلِدَ الحَدَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً.

ويَثْبُتُ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً؛ كَقَذْفٍ، أَوْ بِشَهَادَةِ عَدْلَينِ. وَحَدُّ القَنِّ نِصْفُ حَدِّ الحُرِّ.

فَضلُ

ولا يَجِبُ الحَدُّ إلاَّ بِشُرُوطٍ ثَمَانِيَةٍ ؟

لسَّرِقَةِ (١).

وكُونُهُ مُكَلَّفاً مُخْتَاراً عَالِماً بأنَّ مَا سَرَقَهُ يُسَاوي نَصَاباً.

وكُونُ المَسْرُوقِ مَالاً مَحْتَرَماً.

وكُونُهُ نِصَاباً؛ وَهُوَ ثَلاثَةُ دَرَاهِمَ، أَوْ رُبْعُ دِينَارٍ، أَوْ مَا يُسَاوى أَحَدَهُمَا.

وكُونُهُ مُخْرَجاً مِنْ حِرْزِ مِثْلِهِ، وحِرْزُ كُلِّ مَالٍ مَا يُحْفَظُ بِهِ عَادَةً.

وانْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ؛ مِنْ شَرِكَةٍ، ونَحْوِهَا.

وثُبُوتُهَا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ يَصِفَانِهَا بَعْدَ إِقَامَةِ اللَّعْوى، أَوْ بَإِقْرَارِ مَرَّتَينِ ولا يَرْجِعُ عَنْهُ حَتَّى يُقْطَعَ. ومُطَالَبَةُ المَسْرُوق مِنْهُ بِمَالِهَ.

فإذًا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ وَجَبَ قَطْعُ يَدِهِ اليُمْنَى مِنْ مَفْصَل كَفِّهِ، وحَسْمُهَا. فإنْ عَادَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ اليُسْرَى

⁽١) أي أخذُ مال لغيره على وجه الخفاء؛ وهو الشرط الأول.

مِنْ مَفْصَلِ كَعْبِهِ، وحُسِمَتْ. فَإِنْ عَادَ حُبِسَ حَتَّى يَتُوبَ.

فصلٌ

وقَطْعُ الطَّرِيقِ عَلَى أَنْوَاعٍ، فَمَنْ قَتَلَ مِنْ القُطَّاعِ قُتِلَ؛ مُكَافِئاً، أَوْ غَيرَهُ.

ومَنْ قَتَلَ، وأَخَذَ المَالَ قُتِلَ، ثُمَّ صُلِبَ حَتَّى بَشْتَهر.

وَإِنْ أَخَذَ مَالاً، ولَمْ يَقْتُلْ قُطِعَتْ يَدُهُ اليُمْنَى، ثُمَّ رِجْلُهُ اليُمْنَى. ثُمَّ رِجْلُهُ اليُسْرَى.

ومَنْ أَخَافَ الطَّرِيقَ نُفِيَ، وشُرِّدَ.

ويُشْتَرَطُ ثُبُوتُ ذَلِكَ بِبَيِّنَةٍ، أَوْ إِقْرَارٍ مَرَّتَيْنِ. وجِوْزٌ. ونَصَابٌ.

ومَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ القُدْرَةِ عَلَيْهِ سَقَطَ عَنْهُ حَقُّ اللهُ تَعَالَى، ويُؤْخَذُ بِحَقِّ آدَمِيٍّ.

ومَنْ وَجَبَ عَلَيهِ حَدٌّ فَتَابَ قَبْلَ ثُبُوتِهِ سَقَطَ عَنْهُ.

ومَنْ قَاتَلَ دُونَ نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ حَرَمِهِ،، ولَمْ يَنْدَفِعَ الصَّائِلُ عَنْهُ إِلاَّ بِالْقَتْلِ أُبِيحَ، ولا ضَمَانَ.

فُصلُ

والبُغَاةُ أَصْحَابُ شَوكَةٍ يَخْرُجُونَ علَى الإِمَامِ تأويل.

بِتَأْوِيلٍ. فَعَلَيْهِ مُرَاسَلَتُهمْ، وإزالَةُ ما يَدَّعُونَ مِنْ شُبْهَةٍ، ومَظْلَمَةٍ، فإنْ رَجَعُوا، وإلاَّ قَاتَلَهُمْ قَادِرٌ.

فصلٌ

والمُرْتَدُ مَنْ كَفَرَ بِالله بَعْدَ إسلامِهِ، أَوْ ادَّعَى النَّبُوَّةَ، أَوْ سَبَّ الله، أَوْ رَسُولَهُ، أَوْ جَحَدَهُ، أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ، أَوْ كِتَابَهُ، أَوْ رَسُولَهُ، أَوْ مَلَكًا، أَوْ أَمْرَاً صِفَاتِهِ، أَوْ كِتَابَهُ، أَوْ رَسُولَهُ، أَوْ مَلَكًا، أَوْ أَمْرَاً ضَرُورِيًّا مُجْمَعاً عَلَيْهِ. فَيُسْتَتَابُ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، فإنْ لَمْ يَتُبُ قُتِلَ كُفْراً.

ولا تُقْبَلُ تَوبَةُ مَنْ سَبَّ الله أَوْ رَسُولَهُ، أَو تَكَرَّرَت ردَّتُهُ، ولا مِنْ مُنَافِقِ، وسَاحِرِ. وتُوبَةُ المُرْتَدِّ، وكُلِّ كَافِرٍ إِتيَانُهُ بِالشَّهَادَتَينِ مَعَ إِقْرَارِهِ بِرُجُوعِهِ عَمَّا كَفَرَ بِهِ.

كتاب الأطعمة

يُبَاحُ كُلُّ طَاهِرٍ لا يَضُرُّ .

ولا يَحِلُّ نَجِسَنٌ؛ كَمَيتَةٍ، ودَمٍ، ولا مُضِرُّ؛ كَسُمٍّ، ونَحْوِهِ.

وحَيَوانَاتُ البَرِّ مُبَاحَةٌ ؛ إلاَّ الحَمِيرَ الإنْسِيَّةِ.

ومَا لَهُ نَابٌ يَفْتَرِسُ بِهِ؛ كالأَسَدِ، والنَّمِرِ، والفَهْدِ، والكَّبِ، وَالفَهْدِ، والكَّبِ، غَيْرَ الضَّبْع.

المحتب، والعرد، والدب، عير الصبع. ومَا لَهُ مَخْلَبٌ مِنَ الطَّيْرِ يَصِيدُ بِهِ؛ كالعِقَاب،

والبَازِي، والصَّقْرِ، والبُومَةِ، ونَحوِهَا.

ومَا يَأْكُلُ الجِيفَ؛ كالنَّسْرِ، والرَّخَمِ، والغُرَابِ. ومَا يُسْتَخْبَثُ؛ كالقُنْفُذُ، والوَطْوَاطِ، والفَأرَةِ، والحَيَّةِ.

ومَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وغَيرِهِ ؟ كالبَغْلِ.

فَصلٌ

ومَا عَدَا ذَلِكَ فَحَلالٌ؛ كَبَهِيمَةِ الأَنْعَامِ، والخَيْلِ، والوَحْشِيِّ مِنْ البَقَرِ، والحُمُرِ، والضِّبَا، والنَّعَامَةِ، والأَرْنَبِ، وسَائِرِ الوُحُشِ.

ويُبَاحُ حَيَوانُ البَحْرِ كُلُّهُ إلاَّ الضِّفْدَعَ، والتَّمْسَاحَ،

ومَنِ اضْطُرَّ إلى مُحَرَّمٍ غَيْرَ السُّمِّ حَلَّ لَهُ مِنْهُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ.

ومَنْ اضطُرَّ إلى نَفْعِ مَالِ الغَيْرِ مَعَ بَقَاءِ عَينِهِ لِدَفْعِ بَرْدِ، أَوْ اسْتِسْقَاءِ ماءِ^(١)، وَنحوِهِ وَجَبَ بَذْلُهُ لَهُ مَحَّاناً.

وتَجِبُ ضِيَافَةُ المُسْلِمِ المُجْتَازِ في القُرَى يَوماً ولَيْلَةً.

⁽١) أي احتاج إلى دلو وحبل لاستقاء الماء؛ كما في (شرح المنتهى).

بَابُ الذَّكَاة (١)

لا يُبَاحُ حَيَوانٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ إِلاَّ السَّمَكُ، والجَرَادُ، ونَحوُهُمَا.

وشُرُوطُهَا أَرْبَعَةٌ؛ كُوْنُ الذَّابِحِ مُسْلِماً، عَاقِلاً، أَوْ كِتَابِيًّا، ولَو مُرَاهِقاً، أو امرَأَةٌ.

والآلَةُ؛ وهِيَ كُلُّ مَحْدُودٍ غَيْرَ سِنِّ، وظُفْرٍ. وقَطْغُ حُلْقُوم، ومَريءٍ.

وتَسْمِيَةٌ؛ وهِي قَوْلُ: (بِسْمِ الله)، لا يَجْزِيهِ غَيرُهَا؛ عِنْدَ حَرَكَةِ الذَّبْحِ. وتَسْقُطُ سَهْواً لا جَهْلًا.

ويُسَنُّ التَّكْبِيَرُ، وتَوجِيهُهُ إلى القِبْلَةِ، والإِسْرَاعُ في الذَّنح.

وَذَكَاةُ الجَنينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ. وإِنْ خَرَجَ حَيًّا لَمْ يَبُحْ إِلاَّ بِذَبْحِ.

⁽۱) في الأصل [الزكاة] وهو تصحيف. وهكذا كلما تكررت في الماك.

بابُ الصَّيْد

لا يُبَاحُ إلاَّ بِشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ؛ كُوْنُ الصَّائِدِ مِنْ أَهْلِ النَّكَاةِ.

وكُونُ آلَتِهِ تَصْلُحُ للذَّكَاةِ، أَوْ جَارِحٌ مُعَلَّمٌ.

وقَصْدُ الفِعْلِ بِإِرْسَالِ الآلَةِ، والجَارِحِ. وقَوْلُ: (بِسْمِ الله) عِنْدَ الإِرْسَالِ، ولا تَسْقُطُ هُنَا بِحَالٍ، ويُسَنُّ مَعَها تَكْبِيرٌ.

بَابُ الأيمَان

لا تَنْعَقِدُ اليَمِينُ إلاَّ بالله تَعَالَى، أَوْ باسْمِ مِنْ أَسْمَائِهِ، أَوْ باسْمِ مِنْ أَسْمَائِهِ، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، أَوْ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِهِ المُنَزَّلَةِ.

ويَحْرُمُ الْحَلِفُ بِمَخْلُوقٍ، ولا كَفَّارَةَ. وَتَجِبُ فِي الْيَمِينِ إِذَا حَنَثَ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ؛ كَوْنُ

الحَالِفِ مُكَلَّفاً. وكُونُهُ مُخْتَاراً. وكُونُهُ قَاصِداً لليَمِين. وأَنْ يَكُونَ عَلَى أَمْر مُسْتَقْبَل.

وهِيَ عَلَى التَّخْييرِ؛ إَطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ

كِسْوَتُهُمْ، أَوْ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلاثَةَ أَيَّام مُتَتَابِعَةٍ وُجُوباً إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ.

ومَنْ حَنَثَ في أيمَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، ولَمْ يُكَفِّرْ عَنْ شَيءٍ مِنْهَا فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

فَصِلٌ

ويُرْجَعُ في الأَيْمَانِ إلى نِيَّةِ الحَالِفِ؛ فإنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا رَجَعَ إلى سَبَبِ اليَمِينِ ومَا هَيَّجَهَا، فإنْ عُدِمَ ذَلِكَ رُجِعَ إلى مَا تَنَاوَلَهُ الاسْمُ شَرْعاً، وإلاَّ فَعُرْفاً، وإلاَّ فَعُرْفاً، وإلاَّ فَكُوْفاً، وإلاَّ فَكُوْفاً، وإلاَّ فَكُوْفاً، وإلاَّ فَكُوْفاً، وإلاَّ

بَابُ النَّذْر

هوَ مَكْرُوهٌ.

ولا يَصِحُّ إلاَّ بالقَوْلِ مِنْ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ. وأَنْوَاعُهُ المُنْعَقِدَةُ سِتَّةٌ، أَحَدُها: النَّذْرُ المُطْلَقُ؛ كَقُولِهِ: (لله عَلَيَّ نَذْرٌ) فَيَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وكَذَا إِنْ عَلَقَهُ عَلَى الفِعْل.

الثَّانِي: نَذْرُ لِجَاجٍ، وغَضَبٍ؛ كَقُولِه: (إِنْ كَلَّمَتُكَ فَعَلَيَّ كَذَا) فَيُخَيَّرُ بَينَ فَعْلِهِ، أَوْ كَفَّارَةٍ يَمِينِ.

الثَّالِثُ: نَذْرُ المُبَاحِ؛ كَقَوْلِهِ: (لله عَلَيَّ أَنْ أَلْبَسَ ثَوبِي) فَيُخَيَّرُ أَيْضاً.

الرَّابِعُ: نَذْرُ شَيءٍ مَكْرُوهٍ؛ كالطَّلاقِ، وَنَحْوِهِ فَالتَّكْفِيرُ أَوْلى.

الخَامِسُ: نَذْرُ مَعْصِيَةٍ؛ كَصَومِ العِيدِ فيَحْرُمُ الوَفَاءُ بِهِ، ويَقْضِي الصَّومَ.

السَّادِسُ: نَذْرُ شَيْءٍ مِنْ أَنْواعِ البِرِّ؛ كالصَّلاةِ؛ للقُرْبَةِ، ولَو مُعَلَّقاً بِشَرْطِهِ، فَيَلْزَمُ الوَفَاءُ بهِ.

كِتَابُ القَضَاءِ والفُتْيَا

يجِبُ عَلَى الإمَامِ نَصْبُ قَاضٍ لِكُلِّ إِقْلِيمٍ، واخْتِيارُ الْأُفْضَلِ عِلْماً، ووَرَعاً. ويَأْمُرُهُ بِتَقْوَى الله، وتَحَرِّي العَدْل.

ويُعْتَبَرُ في القَاضِي أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِداً؛ ولَو في مَذْهَب إِمَامِهِ. وكَذَا المُفْتِي.

ويُسَنُّ كونُهُ قَوِيًّا بِلا عُنْفٍ، لَيِّناً بلا ضَعْفٍ، مَتَأْنِّياً، فَطِناً، عَفِيفاً.

وعَلَيْهِ العَدْلُ بينَ الخُصُومِ في لَفْظِهِ، ولَحْظِهِ، ومَجْلِسهِ، ودُخُولِ عَلَيْهِ.

ويَحرُمُ القَضَاءُ وهُو شَدِيدُ الغَضَبِ، أَوْ الجُوعِ، أَو العَطَشِ، أَوْ الجُوعِ، أَوِ العَطَشِ، أَوِ البَرْدِ، أَوِ العَطَشِ، أَوِ البَرْدِ، أَوِ العَطَشِ، أَوِ البَرْدِ، أَوِ الحَرِّ المُزْعِجِ. وَقُبُولُ رِشْوَةٍ، وهَديَّةٍ مِمَّنْ لَمْ يَسْبِقُ لَهُ هَدِيَّةٌ قَبْلِ وِلاَيَتِهِ.

ولاَ يَنْفُذُ حُكْمُهُ عَلَى عَدُوِّهِ، ولا لِنَفْسِهِ، ولاَ لِمَنْ لاَ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ.

بَابُ طَريق الحُكْم، وصِفَتُهُ

إذًا حَضَرَ إلَيْهِ خَصْمَانِ سَأَلَ: (مَنِ المُدَّعِي)، فإنْ سَكَتَ حَتَّى يَبْدَأ جَازَ. فَمَنْ سَبَقَ قَدَّمُهُ.

فَإِنْ أَقَرَّ حَكَمَ عَلَيْهِ، وإِنْ أَنْكَرَ أَمَرَ المُدَّعِي إِنْ كَانَ لَهُ بَيِّنَةٌ أَنْ يُحْضرَهَا.

وإِنْ قَالَ: (مَالِي بَيِّنَةٌ) أَعْلَمَهُ أَنَّ لَهُ اليَمينَ عَلَى خَصْمِهِ عَلَى صِفَةِ جَوَابِهِ، فَإِنْ سَأَلَ إِحْلاَفَهُ أَحْلَفَهُ.

فإنْ نَكَلَ قَضَى عَلَيهِ، وإنْ حَلَفَ المُدَّعَى عَلَيهِ، ثُمَّ أَحْضَرَ المُدَّعِي بَيِّنَةً حُكِمَ بِهَا، ولَمْ تَكُنْ اليَمِينُ مُزِيلَةً للحَقِّ.

فَصِلُ

ولا تَصِحُّ الدَّعْوَى إلاَّ مُحَرَّرة مَعْلُومَةَ المُدَّعَى به؟ إلاَّ مَا نُصَحِّحُهُ مَجْهُولاً ؛ كالوَصِيَّةِ ، ونَحوِهَا . واليَمينُ المَشْرَوعَةُ لا تَكُونُ إلاَّ بِالله وَحْدَه، وصِفَتِهِ.

ويُشْتَرَطُ في البَيِّنَةِ العَدَالَةُ ظَاهِراً، وبَاطِناً.

وللحَاكِمِ أَنْ يَعْمَلَ بِعِلْمِهِ بِهَا، فإنْ شَكَّ فِيهَا فلا بُدَّ مِنَ التَّزَّكِيةِ لَهَا.

ويَحْرُمُ كِتْمَانُ الشَّهَادَةِ، وأَنْ يَشْهَدَ إِلا بِمَا عَلِمَ بِرُؤْيَةٍ، أَوْسَمَاع.

فصلٌ

وَيُقْبَلُ كِتَابُ القَاضِي إلى القَاضِي فِي كُلِّ حَقِّ؛ حَتَّى القَذْفِ، لاَ فِي حُدُودِ الله؛ كَحَدِّ الزِّنَا، ونَحوه. ولا يُقْبَلُ فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ لِيحْكُمَ بِهِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ قَصْر.

ولا يُقْبَلُ إلاَّ أَنْ يُشْهِدَ بِهِ القَاضِي الكَاتِبُ شَاهِدَينِ، فَيَقْرَأُهُ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ يَقُولُ: (إِشْهَدَالًا) أَنَّ هَذَا كِتَابِي إلى

^{· (}١) في الأصل [اشهد] للمفرد، والتصويب من (الإقناع).

فُلانِ بنِ فُلانٍ)، ثُمَّ يَدْفَعُهُ إليْهِمَا.

بَابُ القسْمَة

ويَقْسِمُ حَاكِمٌ عَلَى غَائِبٍ بِطَلَبِ شَرِيكٍ، أَوْ وَلِيّهِ فِي قِسْمَةِ إِجْبَارٍ؛ وهِيَ مَا لاَ ضَرَرَ فِيْهَا، ولا رَدَّ عِوَضٍ؛ كَمَكِيلٍ، ومَوزُونٍ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، ودُورٍ كِبَار.

وَأَمَّا قِسْمَةُ التَّرَاضِي فَتَكُونُ فِيمَا لاَ يَنْقَسِمُ إلاَّ بِضَرَرٍ، أَوْ رَدِّ عِـوَضٍ؛ كَحَمَّـام، ودُورٍ صِغَـارٍ، وفَرَسٍ. فَيُشْتَرَطُ لَهَا رِضَى كُلِّ الشُّركَاء. وحُكْمُهَا كَسَع.

بَابُ الدَّعَاوي والبَيِّنَاتِ

المُدَّعِي مَنْ إِذَا سَكَتَ تُرِكَ، والمُدَّعى عَلَيْهِ مَنْ إِذَا سَكَتَ لَمْ يُتْرَكْ.

ولا تُصِحُّ الدَّعْوَى، والإِنْكَارِ إلا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ.

وإذَا تَدَاعَيا عَيْنَاً بِيَدِ أُحدِهِما فَهِي لَهُ مَعَ يَمِينهِ، إلاَّ أَنْ تَكُونَ لَهُ بَيِّنَةٌ فَلا يَحْلِف.

وإنْ أَقَامَ كُلُّ واحِدٍ بَيِّنَةً أَنَّهَا لَهُ قُضِي للخَارِجِ بِبَيِّنَتِهِ، وَلَغَتْ بَيِّنَةُ الدَّاخِل.

كتَابُ الشَّهَادَات

تَحَمُّلُهَا فِي غَيْرِ حَقِّ الله فَرْضُ كِفَايةٍ، وأَدَاؤُهَا فَرْضُ عَيْنٍ مَعَ القُدْرَةِ بِلا ضَرَرٍ.

ويَحْرُمُ أَخْذَ الأُجْرَةِ عَلَيْهَا.

ويُشْتَرَطُ في الشَّاهِدِ إسْلامٌ. وبُلُوغٌ. وعَقْلٌ. ويُطُقٌ. وعَقْلٌ. ونُطْقٌ. وحِفْظٌ. وعَدَالَةٌ؛ ويُعْتَبَرَ لَهَا شَيْنَانِ؛ الصَّلاحُ في الدِّينِ بأَدَاءِ الفَرَائِضِ، والرَّواتِبِ، واجْتِنَابِ الكَبَائِرِ، وعَدَمِ الإِدْمَانِ عَلَى الصَّغَائِرِ، واسْتِعْمَالُ المُرُءَة؛ بِفِعْلِ ما يُجَمِّلُهُ ويَزِينُهُ، وتَرْكِ ما يُدَسِّهُ المُرْءَة؛ بِفِعْلِ ما يُجَمِّلُهُ ويَزِينُهُ، وتَرْكِ ما يُدَسِّهُ ويَشِينُهُ.

فَصلٌ

لا تُقْبَلُ شَهَادَةُ عُمُودَي النَّسَب بَعضهم لِبَعْضٍ. ولا أَحَدِ الزَّوْجَينِ للآخَرِ، وتُقْبَلُ عَلَيْهِم. ولا مَنْ يَجُرُّ لِنَفْسِهِ نَفْعاً، أَوْ يَدْفَعُ عَنْهَا ضَرَراً. ولا عَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ، والعَدُوُّ مَنْ سَرَّهُ مُسَاءَةُ شَخْص، أَوْ غَمَّهُ فَرَحُهُ.

فُصلٌ

ولا يُقْبَلُ في الزِّنَا، والإقْرَارِ بِهِ إلاَّ أَرْبَعَةٌ.

ويَكْفِي فِيْمَنْ أَتَى بَهِيمَةً رَجُلان.

ويُقْبَلُ رَجُلانِ في الحُدُودِ، والقِصَاصِ، ومَا لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ، ولا مَالٍ، ولا يُقْصَدُ بهِ مَالٌ، ويَطَّلِعُ عَلَيهِ الرِّجَالُ غَالِبًا؛ كَنِكَاحِ، وطَلاقٍ.

ويُقْبَلُ في المَالَ، ومَا يُقْصَدُ بهِ؛ كالبَيْع، ونحْوِهِ رَجُلان، أَوْ رَجُلٌ ويَمينُ المُدَّعي.

ويُقبَلُ شَهَادَةِ أَمرَأَةٍ عَدْلٍ، كَالرَّجُلِ فِيمَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيهِ الرِّجَالُ غَالِباً؛ كَعُيُوبِ النِّسَاءِ تَحْتَ الثِيَّابِ، والرَّضَاع.

فَصلٌ

ولا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ إلاَّ في حَقِّ يُقْبَلُ فيهِ كِتَابُ القَاضِي القَاضِي .

ولا يُحْكَمُ بِهَا إِلاَّ أَنْ تَتَعَذَّرَ شَهَادَةُ الأَصْلِ بِمَوْتٍ، أَوْ غَيْبَةِ مَسَافَةِ قَصْر.

ولا يَجُوزُ لِشَاهِدِ الفَرْعِ أَنْ يَشْهَدَ إِلاَّ أَنْ يَسْتَرْعِيَهُ شَاهِدُ الأَصْل؛ فَيَقُول: (اشهَدْ على (١) شَهَادَتي بِكَذَا)، أَوْ يَسْمَعُهُ يُقِرُّ بِهَا عِنْدَ الحَاكِمِ، أَوْ يَعْزُوهَا إلى سَبَبٍ مِنْ قَرْضٍ، أَوْ بَيْع وَنَحْوِهِ.

⁽١) في الأصل [عل].

بابُ اليّمين في الدَّعَاوي

لا يُسْتَحْلَفُ في العِبَادَاتِ، ولا في حُدُودِ الله. ويُسْتَحْلَفُ المُنْكِرُ في كُلِّ حَقِّ لآدَميٍّ؛ إلاَّ النِّكَاحَ، والطَّلاقَ، والحرَّفَ، والإيلاء، وأصْلَ الحرِّقَ، والوَلاء، والقود، والقَذف. والوَلاء، والقود، والقَذف. واليَمِينُ المَشْرُوعَةُ اليَمينُ بالله تَعَالى. ولا تُعَلَّظُ إلاَّ فيمَا لَهُ خَطَرٌ.

بَابُ الإقْرَار

يَصِحُّ مِنْ مُكَلَّفٍ، مُخْتَارٍ، غَيرِ مَحجُورٍ عَلَيْهِ. لا مِنْ مُكْرَهِ.

ومَنْ أَقَرَّ في مَرَضِهِ بِشَيءٍ فَكَصِحّتِهِ؛ إلاَّ لِوَارِثٍ بِمَالٍ فلا يُقْبَلُ إلاَّ بِبَيِّنَةٍ.

وإنْ أَقَرَّ لامْرَأْتِهِ بالصَّدَاقِ فَلَهَا مَهْرُ المِثْلِ بالزَّوجِيَّةِ، لا بإقْرَارِهِ.

وإِنْ أَقَرَّ بِنَسَبِ صَغِيرٍ، أَوْ مَجْنُونٍ مَجْهُولِ النَّسَبِ

أَنَّهُ ابنُهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ ؛ فَإِنْ كَانَ مَيِّتاً وَرِثَهُ.

وإذا ادَّعي عَلَى شَخْصِ بِشَيءٍ فَصَدَّقَهُ صَحَّ.

فصلٌ

إِذَا وَصَلَ بِإِقْرَارِهِ مَا يُسْقِطُهُ؛ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: (لَهُ عَلَى َ أَنْ يَقُولَ: (لَهُ عَلَى َ أَلْفُ لا تَلْزَمُني)، ونَحوُهِ لَزَمَهُ الأَلْفُ.

وإنْ قَالَ: (لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ)، ثُمَّ سَكَتَ سُكُوتاً يُمكِنُهُ الكَلامُ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: (زُيوفاً)، أوْ (مؤَجَّلَةً) لَزِمَهُ مِائَةٌ جَيِّدَةٌ حَالَّةٌ.

وإنْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ مُؤَجَّلٍ، فأنْكَرَ المُقَرُّ لَهُ الأَجَلَ فقولُ المُقرِّ بيَمِينِهِ.

فَصلٌ

إِذَا قَالَ: (لَهُ عَلَيَّ شَيءٌ)، أَوْ (كَذَا) قِيلَ لَهُ: فَسِّرهُ، فَإِنْ أَبَى حُبِسَ حَتَّى يُفَسِّرَهُ. فَإِنْ فَسَّرَهُ بِحَقِّ شُفْعَةٍ، أَوْ بَاقَلِّ مَالٍ قُبِلَ. وإِنْ فَسَّرَهُ بِمَيْتَةٍ، أَوْ خَمْرٍ، أَوْ كَقِشْرِ بَأَقُلِّ مَالٍ قُبِلَ. ويُقْبَلُ بِكَلْبٍ مُبَاحِ النَّفْع، أَوْ حَدِّ قَذْفٍ. جَوْزَةٍ لَمْ يُقْبَلُ. ويُقْبَلُ بِكَلْبٍ مُبَاحِ النَّفْع، أَوْ حَدِّ قَذْفٍ.

وإِنْ قَال: (لَهُ عَلَيَّ أَلفُّ) رُجِعَ في تَفْسيرِ جِنْسِهِ إِلَيْهِ، فإِنْ فَسَّرَهُ بِجِنْسِ، أَوْ أَجْنَاسِ قُبِلَ مِنْهُ.

وإِنْ قَالَ: (لَهُ عَلَيَّ دِرهَمٌ، أَوْ دِيْنَارٌ) لَزِمَهُ أَحَدُهُمَا عَينِهِ.

وإنْ قَالَ: (لَهُ عَلَيَّ تَمْرٌ في جِرَابِ، أَوْ سِكِّينٌ في قِرَابِ، أَوْ سِكِّينٌ في قِرَابِ، أَوْ فَصُّ في قِرَابِ، أَوْ فَصُّ في خَاتَمٍ) فَهُوَ مُقِرُّ بِالأَوَّلِ. والله أَعْلَم.

A11 N1 1 7 17 11 11 ...

تمت هذه المقدمة بإملاء الشيخ أبو بكر خوقير، وقد شاركه في المراجعة والتحبير بعرضها على جملة من المشايخ الأعلام من الحنابلة محررُها بقلمه محمد بن حمد بن راشد مفتش في المدارس الأميرية والأهلية بمكة المكرمة وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين، وكان تحرير ذلك في ١٥ صفر سنة ١٣٤٨هـ.

تمت والحمد لله رب العالمين.



نحة	الموضوع الص
.	المقدمة
/	الكتاب المحقق
1 V	كتاب الطهارة
19	باب الآنية
۲۹	باب الاستنجاء
۳١	باب فروض الوضوء
۲۳	باب المسح على الخفين
٣٤	باب الغسل
۳٥	باب التيمم
٣٧	باب إزالة النجاسة
٣٧	باب الحيض
49	كتاب الصلاة
	باب الأذان والإقامة
٤١	باب صفة الصلاة
٤٧	باب سجود السهو وما يبطل الصلاة
	باب صلاة التطوع
	باب صلاة الجماعة
٥٣	باب صلاة أهل الأعذار
	باب صلاة الجمعة
٥٦	باب صلاة العيدين
- 4	1. CILTM I.

باب صلاة الاستسقاء ٩٠	
كتاب الجنائز	
ُحكام الزكاة	
كتاب الزكاة	
فصل في زكاة الخارج من الأرض	i
فصل في الأثمان	i
باب زَّكاة الفطر	
باب إخراج الزكاة ١٠	
كتاب الصيام	
باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة	
باب ما يكره ويستحب وحكم القضاء	
يان صوم التطوع	
باب ا لاعتكاف	
 كتاب الحج٧/	
باب الإحرام ٨/	
باب محظورات الإحرام	
باب صفة الحج والعمرةه	
باب الهدي والأضحية	
كتاب الجهاد	,

كتاب البيوع ه
باب الخيار ٦
باب الربا والصرف ٨
باب بيع الأصول والثمار ٩
باب السَّلم
باب القرض
باب الرهن ٤٠
باب الضمان
باب الصلح
باب الحجر
باب الوكالة
باب الشركة
باب المساقات والمزراعة
باب الإجارة
باب السبق
باب العارية ١١٥
باب الغصب
باب الشفعة
باب الوديعة
باب إحياء الموات
باب الجعالة
ياب اللقطة

١٢.	باب اللقيط
171	كتاب الوقفكتاب الوقف
177	باب الهبة والعطية
178	مرقع المراجع ا
177	كتاب الفرائض
179	باب الحجب
14.	باب العصبات
122	باب دوي الاركام
178	باب ميراث الحمل والخنثى
178	باب ميراث المفقود
150	باب ميراث الغرقى
177	باب ميراث أهل الملل
121	باب ميراث المطلقة
۱۳۷	باب الإقرار بمشارك في الميراث
۱۳۷	باب ميراث القاتل والمبعض والولاء
۱۳۸	كتاب العتق
149	كتاب النكاح
188	باب الخلع
150	كتاب الطلاق
	باب العدة
	باب الرضاع
107	باب النفقات

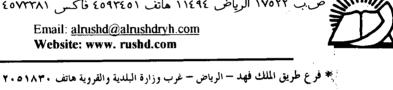
00	باب الحضانة
	كتاب الجنايات
	باب الديات
171	باب القسامة
177	كتاب الحدود
	كتاب الأطعمة
١٧٠	باب الذكاة
	باب الصيد
	باب الأيمان
۱۷۲	باب النذور
۱۷٤	كتاب القضاء والفتيا
100	باب طريق الحكم وصفته
۱۷۷	باب القسمة
	باب الدعاوى والبينات
۱۷۸	كتاب الشهادات
	باب اليمين في الدعوى
	باب الإقرار

جحييع الخقوق محفوث الطُّنعَةُ الأولى 3731 a _ T..7a



السلكة العربية السعودية – الرباذح شاري الأمير عبد الله بل عبد الردمل (طريق الحجاز)

- ۱۷۵۲۲ الرياض ۱۱٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١



- * فيرع مكية المكرمة هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٥٥٦
- * فسرع المسدينة المنسورة شسارع ذر الغفاري هاتف ٨٣٤٠٦٠ ٨٣٤٠
- * فـــرع جـــدة ميــدان الـطــانــرة هــاتــف ٢٧٧٦٣٦ * فـــرع الـــقصيم - بريدة طريق المدينة هاتف ٢٢٤٢٢١ فاكس ١٣٥٤ ٣٢٤
- * فـــرع ابـــها شـــارع الملــك فيـــصل هـــاتــف ٢٣١٧٣٠٧
- * فـــرع الـــدمـــام شـــارع ابـــن خلـــدون هـــاتــف ٨٧٨٢١٧٥

وكسلاؤنا فسي الخسارج

- * القساهـــرة: مــكــتبة الــرشــد / هــاتــف ٢٧٤٤٦٠٥
- * الــــكـويت: مـــكـــتبة الـــرشـــد / هـــاتـــف ٢٦١٢٣٤٧
- * الـــمغـــوب: الــدار الــبيضاء / مكتبة العلم / هــاتف ٣٠٣٦٠٩
- * تــونـــس : دار الــكــتب المــشرقــية / هــاتف ٨٩٠٨٨٩
- * السيمن : صنعاء / دار الآثار / هاتف ٢٠٣٢٥٦
- * الاردن : دار الف ف ١٠٠٤٧٦١ / ها السيف ٢٦٥٤٧٦١
- * السبيحرين: مكتبة الغرباء/هاتف ٩٤٥٧٣٣ ٩٤٥٧٣٣
- * الامارات : الشارقة / مكتبة الصحابة / هاتف ٦٣٣٥٧٥
- * ســوريا : دمــشق / دار الــفـكـــ / هــاتــف ٢٢١١٦٦
- * قطر : مك تبة ابسن القيم / هاتف ١٨٦٣٥٣٣